



مركز الدراسات النسوية
القدس

المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين
تزامناً مع الثورات العربية

قراءة الواقع الفلسطيني في سياق
علاقات النوع الاجتماعي



أيمن عبد المجيد د. سائد جاسر
مساعدة بحث: نجلاء بركات
نيسان، ٢٠١٤



بالشراكة مع



مركز الدراسات النسوية
Women's Studies Centre



بتمويل من الإتحاد الأوروبي



مركز الدراسات النسوية
القدس

المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين
تزامناً مع الثورات العربية

قراءة الواقع الفلسطيني في سياق
علاقات النوع الاجتماعي



شكر وتقدير

لكل من أسهم بخروج هذه الدراسة الى النور ونخص بالذكر كافة المشاركات والمشاركين الذين لم ييخلوا بإرائهم وبوقتهم في سبيل انجاز هذه الدراسة وتحديداً:

- فريق البحث المكون من السيد أيمن عبد المجيد، الدكتور سائد جاسر، والسيدة نجلاء بركات
- كافة المبحوثات والمبجوثين الذين لم ييخلن وييخلوا بوقتهم
- عضوات وموظفات مركز الدراسات النسوية اللواتي تابعن العمل بشكل يومي (ريما نزال، ساما عويضة، سهر عمر، نهى شرف، ونيفين مصو)
- كافة أعضاء اللجنة الوطنية الخاصة بمتابعة مشروع تعزيز المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات وهم مرتبين حسب الحروف الأبجدية ومع حفظ الألقاب :
 - أحمد الننتشة: نقابة المحامين.
 - أحمد عساف: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".
 - خولة عليان: اتحاد نقابات عمال فلسطين
 - رائد رضوان: نقابة التمريض والقبالة
 - رمزي رباح: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .
 - رضا عوض الله: حزب الشعب الفلسطيني.
 - سلام الرطروط: نقابة التمريض والقبالة الفلسطينية .
 - عبد الناصر النجار – نقيب الصحفيين
 - عمر شحادة: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
 - منتصر حمدان: الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا".
 - منويل عبد العال: اتحاد نقابات عمال فلسطين .
 - نهاية محمد: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية .
 - وليد الريماوي: اتحاد نقابات الجامعات والمعاهد الفلسطينية.

المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامناً مع الثورات العربية قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي

إعداد :

أيمن عبد المجيد _ د. سائد جاسر
مساعدة بحث: نجلاء بركات
التدقيق اللغوي: عبدالكريم دلبح

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ٢٠١٤
تصميم الغلاف : شركة شركة سكامي للدعاية والإعلان

مركز الدراسات النسوية – القدس

ص.ب: ٥٤٠٧١ Fax: ٩٧٢ ٢٣٤ ٨٨٤٨ Tel: ٩٧٢ ٢٣٤ ٧٢٢٩
البريد الإلكتروني: admin@wsc-pal.org

بتمويل من الإتحاد الأوروبي

الآراء الواردة في الدراسة لا تعبر عن رأي الإتحاد الأوروبي



المقدمة

ساما عويضة

تتوالى الأحداث في المنطقة العربية، وتكاد تبدو الأمور فيها مرتبكة إلى درجة يصعب فيها تحديد ما إذا كانت هذه المتغيرات تجرّ لصالح المنطقة أو عكس ذلك... يختلف المحللون ويختلف المحللون حول أطروحات عديدة، وتختلف تحليلاتهم وتحليلاتهم مع مرور الوقت ودخول المنطقة في أحداث متجددة، ولن أقول جديدة، ولكن تبغمة حقيقة واضحة لا يمكن أن يختلف عليها اثنان أن الوضع يشهد حراك جماهيري واسع تشارك فيه فئات مجتمعية مختلفة، وتطفو فيه من جديد وعلامة السطح فئة الشباب والشابات التي كانت مغيبة لسنوات عديدة... وتعود النساء بقوة إلى الشارع، وتعاود السلطات الحاكمة والتيارات الرجعية استخدام كل ما لديها من قوة لقمع النساء واستخدامهن كأداة لتحقيق الركود والسكون التي باتت تنوق إليهما هذه السلطات ومن يقف وراءها وينتفع من وجودها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي والذي لم يعد من الممكن الفصل بينهما لترابط هذه المصالح بشكل لا يقبل القسمة...

إذن فما هو ثابت في ظل كل هذه المتغيرات، هو «الحراك الجماهيري» والذي كان، وما زال، وعبر تجارب الشعوب المختلفة يمثل العنصر الأهم لإحداث التغيير... ذلك التغيير الذي تنشده الفئات المهمشة والمقموعة، وتحارب كل الفئات المستفيدة من هذا التهميش والإقصاء والقمع، فيما يناصره كل المؤمنين والمؤمنات بقيم العدالة المجتمعية والمساواة، بغض النظر إن كانت هذه المناصرة مناصرة فعلية أم مناصرة لم تستطع أن تخرج عن حد الشعارات، ولم يكتب لها لغاية الآن أن تدخل في إطار الفعل الحقيقي.

بالمقابل فإن هذه الثورات قد جوبهت وبشدة، وفي بعض الأحيان تم استخدامها بشكل مقصود من قبل قومه ارتأت بأن هذه الثورات تشكل خطراً على مشروعها الذي عملت على تأسيسه عبر سنوات طويلة وعبر مراحل مختلفة ابتداءً من الاستعمار العسكري لهذه البلدان وتجيير مواردها لصالح البلدان المستعمرة، مروراً بغرض الوصاية وانتهاءً بالتحالف مع بعض الأنظمة العربية الحاكمة وتجييرها لصالح المشروع الرأسمالي. فالرأسمالية الأوروبية كانت قد أفرزت في القرن التاسع عشر نقيضها الداخلي المتمثل في حركات التحرر الوطني في الأقطار المستعمرة الأمر الذي أدى إلى تحوّل هذه الرأسمالية الأوروبية الوطنية إلى رأسمالية إمبريالية عولمية، قوامها شركات متعددة الجنسية، مركزها ونقطة انطلاقها الولايات المتحدة الأمريكية وطموحها تشييد إمبراطورية عالمية الأمر الذي تطلب اختراق العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً بالإضافة إلى الاختراق العسكري في بعض المناطق لضمان قواعد انطلاق لها وقت الحاجة وتحديد في فلسطين المحتلة عسكرياً وفي بعض البلدان التي تستضيف معسكرات بحرية وبرية وجوية للجيش الأمريكي للتحرك وقت الحاجة.

"الربيع العربي" مصطلح أطلق على الثورات العربية التي نهضت لتكسر جدار الصمت، وتنادي بالعدالة تحت مسميات وشعارات اختلفت في لفظها وشكلها ولكنها لم تختلف أبداً من حيث المضمون إذ تركّزت في مجملها حول "الخبز، العمل، الحرية..." بمعناها أنها تركّزت لمجابهة الإقصاء والتهميش والفقر

وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي تتطلب (أي العدالة الاجتماعية) تغيير الأنظمة الحاكمة التي تعمل لصالح طبقة معينة تمتد من الداخل إلى الخارج.

ومن الجدير بالذكر بأن معظم هذه الثورات لم تستند بشكل أساسي على الأحزاب السياسية التي كانت مشكّلة ولها تاريخ حزبي وسياسي في هذه البلدان، بل ارتكزت بالأساس على تجمعات شبابية وجماهيرية، وذلك لعدة أسباب نذكر من أهمها استبعاد أو إقصاء هذه الفئات الشبابية من هذه الأحزاب كنتيجة لتحويل هذه الأحزاب من أحزاب نضالية إلى أحزاب تدور في فلك السلطات وتوسع في أفضل الأحيان للوصول إلى السلطة، وتنتهج ذات النهج الذي استخدمته السلطات من حيث تأليه الفرد، وعدم الفصل بين المال العام وجيب القائد، وعدم الإيمان بقوة الشعب بشكل عام بما في ذلك إقصاء النساء والشباب وعدم الاستثمار في هذا المورد والتي تتعارض مع قيمة تأليه الفرد التي أصبحت نهجاً واضحاً في عمل بعض الأحزاب، حتى أنك لا ترمي أي تغيير في قيادات هذه الأحزاب مهما شاخت ومهما ابتعدت عن العمل الحقيقي باتجاه ممارسة القيادة من أجل القيادة لا من أجل أهداف أبعد من ذلك.

وبالرغم من احتجاج الكثيرين على مصطلح «الربيع العربي» ومحاولة استبداله بمصطلحات أخرى، إلا أنني ما زلت أرى بأن هذا المصطلح ما زال صالحاً ويعبر عن حالة مزهرة، ألا وهي حالة الحراك، والنهوض الجماهيري ولا سيما نهوض الفئات التي تم تهميشها لسنوات طويلة، فها هو الربيع قد هل بأزهاره الشبابية من الجنسين لتعلن وجودها وعدم إمكانية التغاضي عن هذا الوجود بعد اليوم... مع إدراكنا المسبق بأن حالة الربيع حالة غير ثابتة، فهي فصل من فصول السنة المتغيرة، ولكن ما هو هام هو المحافظة على مجيء هذا الفصل بموعده وبشكل دوري، ليعلم بأن الطبيعة ليست ساكنة، بل متغيرة ومتجددة...

في ظل كل هذا الحراك، برزت المرأة العربية في كل الثورات، ولم يكن هذا الظهور الأول لها، فظهور المرأة العربية في الحياة العامة قديماً جداً، وبالمعنى التاريخي فقد طرحت قضية المرأة في المجتمعات العربية في مرحلة ما سمي بعصر النهضة العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث طرحت قضية تعليم المرأة أولاً ثم تحريرها من التقاليد البالية الراكدة التي تعوق حركة المجتمع بأسرها تالياً، ولم تكن لتطرح مثل هذه القضايا لو لم تكن المرأة قد بادرت لها، وأنه لضيق أفق أن ننسب هذا الطرح لبعض الناشطين من الرجال على المستويين الإصلاحي الديني أو السياسي دون أن نربط ذلك بحراك النساء كنساء ومطالبتهن بذلك بعد أن استطعن أن يثبتن دورهن في الفضاء العام ورفضهن لعلاقات القوم السائدة في المجتمع في سياق علاقات النوع الاجتماعي والتي تحاصر النساء في الفضاء الخاص لرعاية وخدمة الرجال والأطفال، في حين تفتح أبواب الفضاء العام للرجال ليكونوا بذلك مسيطرين على الموارد المجتمعية المختلفة والتي ستمكنهم نظرياً من الاستقلالية والاعتماد على النفس لو افترضنا بأن علاقات القوة في المجتمع لا تتأثر سوى بعلاقات النوع الاجتماعي واستبعادنا علاقات القوة القائمة على الطبقية وهذا مستحيل. إلا أنه وبالرغم من ذلك فلم يدرك العديد من الرجال بأن وصولهم إلى "بعض" الموارد المجتمعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ووفقاً للنظام الطبقي السائد، إنما يشكل جزءاً من الانقضاء عليهم والانتقاص من حقوقهم، من حيث أنهم ينساقون





للعبه توزيع الموارد وفقاً لعلاقات القوة، ويصبح هم كل منهم الحفاظ على نقطة الارتكاز التي يقف عليها والتي تتيح له الوصول إلى بعض هذه الموارد غير أنه بمن هم أدنى منه درجة، بل معتبراً بأن وصول هؤلاء قد ينتقص من إمكانية وصوله، بدل أن يعتبر أن الحدود التي تحول دون الارتقاء بتحقيق احتياجاته هي التي عليه أن يتحداه... وهكذا يدخل في لعبة الحفاظ على التوزيع الطبقي الحالي حفاظاً على ما حصل عليه، وتخوفاً من فقدانه، بدل أن يعمل على تجميع قومه كل من ظلمهم هذا التقسيم الطبقي للنهاوض بمواجهة الإقصاء بكافة أشكاله كمقدمة لرفض التمييز والتأكيد على قيمة العدالة الاجتماعية كقيمة مطلقة، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تحقيق ذاته وحاجاته بطريقة أفضل وأكثر ثباتاً.

إن قضية تقسيم الموارد المجتمعية ما بين الناس تستند أساساً إلى علاقات قوة تحافظ على مكتسبات القوم على حساب الضعيف... منظومة أدركتها النسويات كفتة مهمشة، وأدركها العديد من الرجال الذين أدركوا لعبة توزيع الموارد، ولعبة السيطرة على موارد الفضاء العام، وهم أي هؤلاء الذين ثاروا في وجه الأنظمة المستبدة يداً بيد مع كل الفئات المظلومة والمهمشة بما في ذلك النساء... ولكن السؤال المطروح الآن، أو الذي سنطرحه عبر هذه الدراسات، هو إلى أي مدى استطاع هؤلاء أن يذوتوا أو يدركوا ذلك بشكل فعلي؟ وهل انعكس ذلك بشكل فاعل على الهيكليات التنظيمية المختلفة في الفضاءات العامة، وتحديداً هيكليات الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية المختلفة، والتي من المفترض أنها توظف وتهيكل مطالب واحتياجات الفئات المهمشة، سواء تلك التي تجابه قومه احتلال أجنبي، أو قومه طبقية داخلية متحالفة مع قومه طبقية خارجية تحت مسميات عديدة من ضمنها الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات عبر الحدود، واحتكار الأسواق المحلية والعالمية... الخ. هل استطاعت هذه الأحزاب وهذه النقابات أن تترك بأن التقسيم على أساس النوع الاجتماعي ما هو إلا حلقة ضمن حلقات تقسيم وتشثيت وتفثيت نضالات الفئات المهمشة من أجل تحقيق الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية؟ هل عملت الثورات العربية الحالية على إعادة رسم سياسات هذه الأحزاب والنقابات بشكل لا يضمن الاستثمار فقط في كل الفئات بما في ذلك النساء، بل بشكل يضمن حقوق جميع الفئات بدون الرضوخ لأي تقسيم طبقي، أو تقسيم قائم على أساس النوع الاجتماعي؟ هل استطاعت النسويات داخل هذه الأحزاب أن تتخلص هي الأخرى من بقايا النهج الطبقي المبني على الفكر الأبوي لتفتح الأبواب لنساء أخريات وتمكنهن من الوصول إلى مواقع صنع واتخاذ القرار أم أنها تساوقت مع الفكر والنهج السائد محقة لنفسها فقط بعض الامتيازات متغاضية عن قضية المرأة بشكل عام؟ هل ساهمت الثورات العربية والثورة الفلسطينية بتعزيز دور النساء داخل الأحزاب والنقابات، أم عملت بشكل أو بآخر على إعادة استغلال هؤلاء النساء في تحقيق مطالب معينة، مؤجلة كما العادة هو موهن ومطالبهن كأمر ليست ذات أولوية؟ هل عملت الثورات العربية على تقريب وتشبيك نضالات النساء من كافة المناطق، أم عملت على إعادة تشثيت نضالاتهن، تحت مسميات الخصوصية أحياناً والأولويات في أحيان أخرى؟

كل هذه الأسئلة حاولنا أن نجيب عليها من خلال خمسة دراسات معمقة حول "المشاركة السياسية والنقابية للنساء في خمس بلدان عربية... تزامناً مع الثورات العربية".

قد لا تقدم هذه الدراسات كل الأجوبة لكل الأسئلة، ولكنها حتماً ستشكل إضافة نوعية لجوانب مختلفة. وإذا استطعنا أن ننظر إليها بشكل شمولي ومتكامل، فحتماً أننا سنستطيع أن نخرج بأجوبة كثيرة، ومقترحات كثيرة لأجندات عمل ما زالت بحاجة إلى تطوير، وإلى عمل على كافة الأصعدة.

أخيراً لا يسعنا ونحن نقدم هذه الدراسة... إلا أن نأمل أن يتم تناولها من حيث ارتباط كل منها بالواقع الخاص للبلد الذي جاءت منه، ومن حيث ارتباطها ببعضها البعض من حيث طبيعة المشكلات، وطريقة التعامل معها سواء من قبل النسويات والمنظمات النسوية، ومن قبل الأحزاب والنقابات، وأخيراً من حيث علاقتها بالثقافة المجتمعية السائدة، علنا نجد معاً أرضية مشتركة يمكننا من خلالها الانتقال من مرحلة الدراسة والتحليل إلى مدرسة التخطيط والفعل.

هذه الدراسة تأتي كجزء من مشروع تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والذي تشارك فيه أربعة منظمات نسوية وحقوقية من خمس بلدان عربية هي التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني كحصة عربية منسقة للمشروع بالتشارك مع مؤسسة أو كسفام نوفب الهولندية والمعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس والمغرب، ومركز الدراسات النسوية في فلسطين، ومؤسسة قضايا المرأة في مصر، استمراراً لشراكات أخرى عملت عليها هذه المنظمات وكلها تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي العربي حول حقوق المرأة العربية، والتعبئة والضغط والتأثير باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة على أساس النوع الاجتماعي كشرط من شروط تحقيق هذه العدالة.





المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين في ظل الثورات العربية قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي

قراءة في الأدبيات ومنهجية العمل :

مدخل

يلاحظ اهتماما ملموسا في قضايا المرأة الفلسطينية، سواء علم الصعيدي البحثي أو علمه صعيد السياسات¹ وتوجهات العمل، وبالرغم من هذا الاهتمام ما زالت التطبيقات والجهود العملية محدودة وغير فاعلة في إحداث تغييرات ملموسة علمه مكانة ودور المرأة الفلسطينية. وتختلف منطلقات ومنهجيات البحث الذي يتناول موضوع المرأة بشكل عام وموضوع المشاركة السياسية والنقابية للمرأة بشكل خاص، طبقا للمدرسة الفكرية التي ينطلق منها الباحث، ومع وجود حيز واسع للأبحاث المبنية علمه القراءة التحليلية لمعطيات الأدبيات والبيانات القائمة، يضيّق هامش الدراسات والأبحاث المبنية علمه منهج المشاركة والنوع الاجتماعي في ظل الاحتلال، وفيه ظل سيادة طبغية وسياسية محلية، مما يدعم استمرار تعيب فهم وجهة نظر النساء لقضايا المشاركة في الأدبيات.

لا تخرج موضوعة المشاركة السياسية، من حيث فهم مضمونها وارتباطاتها وتأثيراتها، عن إجمالي شبكة العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة السائدة في المجتمع، ولعلمه أعمق لظاهرة المشاركة أو عدمها، لا بد من فهم طبيعة علاقات القوة السائدة في المجتمع وكيفية تشكلها وانعكاسها علمه تقسيم الأدوار الاجتماعية في سياق علاقات النوع الاجتماعي.

يذهب البعض علمه فهم مشاركة المرأة وعلاقات المرأة والرجل في المجتمع انطلاقا من تحليل العائلة كنواة رئيسية للتظيم الاجتماعي كونها وحدة اجتماعية تنظيمية وإنتاجية، وهي التي يرث من خلالها الأفراد قيمهم الدينية والسياسية وهويتهم الثقافية والطبقية. هذه النواة تمتد وتؤثر وتتأثر ببنية المجتمع، وان العلاقات داخلها وأشكال المشاركة في إطارها أو خارجها لها ارتباطات مع المجتمع وتنظيماته المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فمفهوم الأسرة وحدودها يرتبط بنسيج العلاقات أكثر من كونه مفهوماً يرتبط بالبناء المادي (شرايبي ١٩٩٢، وبركات ١٩٩٣).

فيما يذهب البعض علمه تحليل الحيز الاجتماعي من خلال تقسيمه علمه مجالين: المجال العام (Public Sphere) والذي يرتبط بشكل رئيسي بالرجال، والمجال الخاص (Private Sphere) والمرتببب أكثر بالنساء، وتوضح هذه الثنائية في البنية الثقافية والاجتماعية التي يتم في إطارها تنظيم العلاقة بين الجنسين، ويتم تعريف المجال الخاص علمه أنه: "مؤسسات صغيرة وأشكال نشاطية منظمة مباشرة حول امرأة أو أكثر وأولادهن"، بينما يتم تعريف المجال العام علمه أنه، فعاليات، مؤسسات وشراكات، تنظيم، ومشاركة" (Rosaldo, ١٩٧٤). وشكلت ثنائية العام والخاص تأطيرا لطبيعة الحراك والانتقال والمشاركة المجتمعية والسياسية والاقتصادية، فالدور الرئيسي القائم للنساء بقيه حبيس الحيز الخاص والمرتببب بالدور الرعوي والإنجابي، وينعكس هذا الدور علمه الأدوار الأخرى للنساء ويحدد مسار وطبيعة مشاركتها في القضايا المختلفة ومنها السياسية، فأحيانا تتعدم مشاركتها في الأدوار المجتمعية والإنتاجية والسياسية الأخرى، وينعكس إبقاء المرأة في الحيز الخاص علمه واقعها ودورها في الحيز العام والذي بالتأكيد تتحدد معه طبيعة علاقاتها بمراكز القوة والسلطة القائمة، بينما يرتبط الحيز العام كحيز ومجال للرجال بالمشاركة الاقتصادية والمجتمعية والسياسية وقيادة الدولة واتخاذ

¹ انظر علمه السبيل المثال وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، وزارة شؤون المرأة ٢٠١١

القرار، وإن وجد هناك مشاركة للنساء تبقى محدودة وشكلية في إطار محدود تقيده الثقافة القائمة ويعتبر امتدادا لدورها في الحيز الخاص (Moser, ١٩٩٣). وتم استخدام ثنائية العام والخاص لفهم مكانة المرأة في العالم العربي والإسلامي، باعتبار أن عالم الأمة (عالم القوة والدين) مجال الرجال العام (الذكورة)، مقابل العالم الخاص البيئي، (عالم الجنس والعائلة) باعتباره مجالاً للنساء (الأنوثة). وهذان المجالان يحددان من يملك القوة ومن يقود ومن يسيطر ومن يشارك داخل الأسرة وخارجها (المرنيسي، ٢٠٠١).

وتطرقت بعض الأبحاث والدراسات علمه التغيرات والتحويلات التي حدثت علمه هيكلية الأسرة العربية مع نهايات العقد الماضي، حيث ساهم التحول الواسع نحو الأسرة النووية في نقل شريحة من النساء علمه المجال العام كنتيجة لخروج المرأة للعمل وزيادة فرصها في التعليم واحتكاكها المباشر في المجتمع الرجولي. ووافق هذا التغيير حراكا في المفاهيم المرتبطة بالمرأة. وبقعه السؤال الأهم:-
هل أحدث هذا الخروج أية تغيرات جوهرية في البنية القائمة؟ وهل عزز ذلك من مشاركة المرأة السياسية والنقابية أو الاقتصادية أو التنظيمية المجتمعية؟

ترى بعض الدراسات أن خروج النساء للحيز العام لم يخرجهن من إطار الدور الإنجابي، فالعمل والتعليم فرضا بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة مثل هجرة الرجال للعمل في الخليج خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وبفعل الحاجة الاقتصادية والتحويلات في أنماط المعيشة، التي استندت مشاركة النساء الاقتصادية والتعليمية كمتطلبات وحاجة في سياق مراحل جديدة مرت بها المجتمعات العربية ومنها المجتمع الفلسطيني، أضف علمه ذلك الحالة السياسية الخاصة التي يعيشها الفلسطينيون، حيث أضده خروج النساء بدلا مؤقتا لمتابعة قضايا الأسرة المعيشية والحياتية بفعل غياب الزوج للعمل بالخارج أو مشاركته في الفعل الوطني المباشر وما يترتب عليه ذلك، أو بفعل حاجة السوق والأسرة الفلسطينية لبعض أنماط عمل ترتبط بالنساء ودورهن الإنجابي، والتي بدورها ساهمت علمه حد ما في تفكيك "مؤقت" لبعض القيود العائلية حول دور النساء في الحيز العام^٢.

١.١ مراكز المشاركة ضمن علاقات النوع الاجتماعي^٣

لا تخرج المشاركة السياسية والنقابية للمرأة علمه أهمية خصوصيتها عن منظومة المشاركة في الحياة العامة، حيث تتأثر هذه المشاركة بمجموعة من المتغيرات المختلفة والتي ترتبط بواقع علاقات النوع الاجتماعي ضمن المحاور التالية:

- **العلاقات والتباينات بين القوي الفاعلة في المجتمع:** تتشكل المجتمعات من مجموعات متباينة - غالبا ما تكون قائمة علمه أساس طبقي- تخلق في سياقها فجوة بناء علمه العمر والنوع والطبقة الاقتصادية، وتحدد هذه العلاقات معها أشكال ومجالات المشاركة المختلفة ومنها السياسية في سياق علاقات القوة، والوصول علمه سلطة الفعل السياسي.
- **العلاقات داخل الأسرة:** لا يتيح الحيز الخاص مساحة متساوية للأفراد بداخلها، وهناك أيضا اختلافات مرتبطة بعمر والنوع الاجتماعي، حيث يولد الحيز الخاص تحديات تكون النساء معه غير قدرات علمه التواصل والتفاعل والمشاركة في الحيز العام بالتساوي كما هو واقع الرجال.

^٢ أنظر: أيمن عبد المجيد: انخفاض مشاركة الشباب في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأسباب والمحددات من منظور النوع الاجتماعي، مجلس السكان الدولي، القاهرة، ٢٠١١.

^٣ أنظر: http://www.un.org/esa/sustdev/inter_agency/gender_water/resourceGuide_Arabic.pdf و www.oecd.org/dac/gender/pdf/wid993e.pdf



• **التحديات التي تجابه المشاركة:** يقع علمه عائق كل من الرجال والنساء مسؤوليات وأعباء مختلفة في ثنائية العام والخاص، وعليه يكون الحيز المتاح لمشاركة النساء في المجال العام ونشاطات أخرى غير تلك المتعلقة بالمسؤوليات الرعوية والمنزلية محدوداً، أو حتى معدوماً، وهذا من شأنه أن يحد من مشاركة النساء، ويرتبط بذلك أنماط وقواعد تهيكل داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تضع تحديات وعراقيل أمام تواصل النساء ومشاركتهن.

• **فجوات وقدرات مختلفة علمه المشاركة:** وضمن الفجوات القائمة في المجتمع في سياق علاقات النوع الاجتماعي، يملك الرجال الخبرات والممارسات والتجارب اللازمة، والتي تكتسب من الحركة والحيز المتاح لهم بشكل أوسع وأعمق مما يفسح المجال والحدود ويعزز من القدرة علمه المشاركة، في ظل حيز ضيق للنساء أبعد عنهن اكتساب المعرفة والخبرة والتجربة.

• **منافع المشاركة بناء علمه مصالح القوة:** تنعكس منافع المشاركة ومساراتها وممارساتها في ضوء مصالح القوى الفاعلة والمؤثرة، ضمن علاقات قائمة علمه اللاتوازن واللامساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وفي المجتمع، والمرتبطة بالقوة والسلطة التي يمتلكها الرجال ضمن طبقات معينة وفئات مختلفة، وتأتي علمه حساب الفئات الأضعف ومنها النساء والفقراء والمهمشين.

خلق هذا الواقع معايير ومحددات لطبيعة المشاركة ومنها السياسية والنقابية، وتحدد مع ذلك مستوى المشاركة السياسية للنساء وللرجال، ومعها حددت البنية المجتمعية القائمة مستوى مشاركة النساء في بعض المجالات السياسية التقليدية المرتبطة بالتصويت ومتابعة بعض الأمور السياسية في النقاشات والحوارات، وحضور المؤتمرات وبعض الفعاليات والنشاطات النقابية والسياسية، كما المشاركة في الحملات الانتخابية والانخراط في عضوية الأحزاب... الخ. أما مشاركة النساء في المجالات غير التقليدية والمرتبطة بشكل أكبر بقيادة العمل والفعل السياسي وعملية اتخاذ القرار ووضع السياسات والأنظمة والتشريعات والحقوق فقد بقيت غائبة، وتجددت داخلها قيادة عملية للفعل السياسي من قبل الرجال، لخدمة فئات وطبقات معينة في إطار فكر سياسي ذكوري^٤.

لا تقتصر المشاركة السياسية علمه مجالات محددة دون غيرها، بل هي عملية اجتماعية اقتصادية ثقافية فكرية، يمكن أن يشارك فيها المواطن والمواطنة من خلال اشتراكه في أحدها أو فيها كلها في آن واحد. ويرتبط حجم وطبيعة المشاركة بالمحددات والبنية القائمة والتي بموجبها تحدد مواطنة كل من النساء والرجال وقدرتهم علمه المشاركة كما تم التنويه سابقاً، ومعها تحدد درجة مشاركة النساء في جزء من النشاطات التقليدية واقتصر مشاركتها في أجزاء ومهام معينة من الفعل السياسي التقليدي، مع غياب مشاركتها في الهيكلية البنوية التي تقود الفعل السياسي الرئيسي.

كما تلعب البنية الفكرية والثقافية للأحزاب السياسية كإطار جامع للفكر الجماهيري المشترك دوراً مركزياً دستورياً ومؤسسياً يفترض أن يتلاءم مع مصالح المواطنين العملية والاستراتيجية، والتي بناء عليها يتقرر مدمه هيمنة الحزب باتجاه معين نحو قيادة المجتمع ضمن مصالح فئات علمه حساب أخرى، حيث تعتبر الأحزاب السياسية والحركات والاتحادات الجماهيرية والنقابية جزء ومكون رئيسي من آليات الفعل والتغيير السياسي والاجتماعي والذي بدوره يعكس علمه حقوق ومصالح الفئات المختلفة ومنها النساء، أو حيايتها ومسارها عن تلك المصالح لحساب القيم والثقافة

^٤ أنظر حول مفاهيم المشاركة السياسية: السيد عليوة ومنه محمود، المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٧-١٨.

المجتمعية السائدة. وتدار دفعة الحكم والنضال الاجتماعي ضمن الهوية الفكرية، حيث تشكل هذه الثقافة السياسية ضمن المنظومة العامة للمجتمع والمفترض أن تؤثر بها، وتعطي معنًى للنظام العام والعملية السياسية. كما تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة ضمن سياق الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة، ولكن يبقًى المكون الأساسي للثقافة السياسية هو المرجعية الفكرية والفلسفية التي تحدد المسار نحو الفئات المجتمعية المختلفة وحقوقها ومدى الاستعدادية لتبني تلك الحقوق وفيه مجابهة الثقافة والقيم التي تحد من التغيير.

٢.١ مدخل في الفكر والممارسة في السياق الفلسطيني:

٢.١.٢ وجهة نظر، للنقاش والحوار، مستقاة من التاريخ الفلسطيني.

لا يهدف الرجوع إلى التاريخ، ولو بشيء من التمهيدي، إلى قراءة واقع مشاركة النساء في الحياة السياسية، بقدر ما هو موجز عن صيرورة هذه المشاركة للوقوف علمه التحديات وأدوار النساء التي ارتسمت في الخارطة التاريخية ضمن سياق نضالي وطني لشعب يكافح ضد الاحتلال.

ترتبط المشاركة السياسية للمرأة بالعموم بطبيعة البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث لعبت وما زالت هذه البنية دوراً مركزياً في تحديد الهامش والحيز الذي يسمح فيه للنساء بالمشاركة، ووثقت مراجع عدة المشاركة السياسية للنساء في الأرض المحتلة علمه مر التاريخ، حيث تشير هذه المصادر إلى أن بدايات الحراك النسوي كانت في مظاهرات العفولة ضد بناء أول مستوطنة عام ١٨٩٣، والمشاركة أيضاً في نشاطات أخرى، أهمها: معركة البراق عام ١٩٢٩، والتي استشهدت فيها تسعة نساء برصاص الجيش البريطاني^٥، إلى جانب المراحل المختلفة في الدفاع عن الأرض الفلسطينية ومراحل الثورة المستمرة ضد الاحتلال.

ومن الجدير ذكره أن مشاركة المرأة الفلسطينية لم تكن متاحة بالملء، بل كانت محدودة وتجاهه بتحديات ضمن تفاعلها مع البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة، ناهيك عن تحديات الاحتلال الذي عمدت سياساته، منذ عشرات السنين، إلى تفتيت مجال المشاركة والحراك المجتمعي والذي كانت النساء ضحاياه الأولى.

لقد ارتبطت المشاركة السياسية في التاريخ الفلسطيني المعاصر بشكل رئيسي بالنضال الوطني ضد الاحتلال والاستعمار، وتقلدت النساء في تاريخ الثورة الفلسطينية "إنجاز التعبير" مناصب ثورية عدة: ارتبطت بالعموم بمناصب تدعم المشاركة الرجولية في النضال الوطني مع بعض الاستثناءات. فالاستثناء كان وارداً وإن لم يكن في سياق نهج وممارسة وقناعة لدم قادة العمل الثوري والسياسي الفلسطيني، حيث ارتبطت المسميات التي تقلدتها النساء الفلسطينيات بنضال الأب والابن والزوجة أو قيادات التنظيم السياسي، ولم تخرج النساء من عباءة العشيرة إلى الانتماء السياسي والفكري، حتى في بعض الأحيان كانت الذكورية الحزبية تحدد مصير زواج بعض النساء من رفاق الحزب والتنظيم، فالثقافة الحزبية كان تنصب اتجاه أبناء الفصيل الثوري الواحد.

ولم يكن لدمه الباحثين والمؤرخين للثورة الفلسطينية تحليل واضح لقضايا النساء ضمن علاقات النوع الاجتماعي، حيث أن ثورية النساء هي الأساس في التحليل والتاريخ والتي ارتبطت أيضاً وامتزجت بالروح الثورية لهن كمقاتلات

^٥ المرجع السابق حول المفاهيم للمشاركة السياسية من ص ٤٣-٤٧
^٦ <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3193>



وشهيدات وأسيرات وجريحات، فعلمه سبيل المثال ذكرت شهيدة ثورة ١٩٣٦ في معركة عزون فاطمة غزال كأول شهيدة، وشادية أبو غزالة كأول شهيدة في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وثورية الغائدة ليله خالد في النضال الثوري العسكري، وفاطمة البرناوي كأول أسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلي... الخ. وجاءت عملية التأريخ لفهم أكبر تلك العلاقات والصور متأخرة، لأنها بنيت على التاريخ الشفوي من قبل بعض الباحثات^٧. وكما نوهت روزماري صايغ في كتابها "الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة" لم يكن الإنسان الفلسطيني بالعموم يهتم للتأريخ بناءً على تجاربه وإنما بنى الاستنتاج والبحث من خلال رؤية ومرجعية النظريات والباحثين.

تشكلت داخل الأحزاب والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، ثقافة المتاح للمشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات، فالتأقلم مع المتاح ضمن الثقافة الاجتماعية القائمة في سياق الأدوار والمهام التي من الممكن أن تقوم بها النساء، والتي رسمت ضمن ثقافة حزبية راعت في المراحل المختلفة الثقافة والواقع الاجتماعي المعاش تحت الاحتلال وفي مجتمعات الشتات الفلسطينية.

٢.٢.١ قراءة مرحلية لواقع النساء من بعد احتلال عام ١٩٦٧:

١.٢.٢.١ - مرحلة الثورة الفلسطينية وتأسيس منظمة التحرير.

مع بدايات التأسيس غابت النساء عن تركيبة منظمة التحرير التأسيسية، حيث شكلت النساء ما نسبته ٢٪ من تركيبة المجلس الوطني الفلسطيني ووصلت هذه النسبة إلى ٧,٥٪ في آخر دوره عقدها هذا المجلس في غزة عام ١٩٩٦. إلى جانب خلو اللجنة التنفيذية من النساء حتى عام ٢٠١١. بالرغم أنه رافق إعلان تأسيس منظمة التحرير تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وعقد أول مؤتمر لهذا الاتحاد في العام ١٩٦٥، بعد سلسلة من الاجتماعات التي سبقتها في بيروت وغزة والقدس، وغلبت على برنامج الاتحاد أهمية الفعل والتحرر الوطني ودور المرأة العربية في هذا النهج التحرري^٨. وبذلك زابت الحركة النسوية الفلسطينية، مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، في برنامج التحرير الوطني، وأقصيه البرنامج الاجتماعي لتحرر النساء عن برامج الحركة السياسية، حتى التقدمية واليسارية منها، مع أهمية التنويه إلى أن المرأة كانت حاضرة نظرياً وغائبية في السياق العملي للأحزاب، وقد نوه الخليلي^٩ في كتابه حول المرأة والثورة: "أن الأحزاب كانت تعاليم في مراعاة التقاليد خوفاً على قواعدها الشعبية وخاصة في قضايا النساء"، كما نوه إلى: "أن الأدوار التي كانت تقوم بها النساء هي أدوار مساندة وتكميلية لأدوار الرجال".

٢.٢.٢.١ - مرحلة العمل النسوي الجماهيري

تبلور العمل الجماهيري النسوي الفلسطيني الممأسس في الأرض المحتلة، في نهاية سبعينيات القرن الماضي، حيث أخذ صيغ جديدة وفعالة من خلال تشكيل أطر نسوية للعمل الجماهيري كأدع للعمل السياسي "كالعمل النقابي والطلابي والزراعي والصحي". ومع الحراك الجماهيري وخاصة في العمل التطوعي، في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، استندت بعض الأحزاب في انطلاقة عملها الجماهيري على الأطر الشبابية والنسوية، وفي عام ١٩٨٣ تشكلت أربع أطر نسوية تتبع الأحزاب: اتحاد لجان العمل النسائي التابع للجهت الديمقراطية، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية العاملة التابع للحزب الشيوعي الفلسطيني،

^٧ رصدت بعض تجارب اللجوء بدايات واقع المرأة من خلال كتاب روزماري صايغ وبعض التاريخ الشفوي للانتفاضة الأولى، وكتابات الأستاذة فيحاء عبد الهادي.

^٨ أطر الصفحة الإلكترونية للمجلس الوطني الفلسطيني <http://www.palestinepc.org>

^٩ غازي الخليلي، المرأة والثورة ١٩٧٧.

واتحاد لجان المرأة الفلسطينية التابع للجهت الشعبية، ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي التابعة لحركة فتح، وتشكل لاحقاً إطارين نسويين، إحداهما تابع لحزب فدا "اتحاد العمل النسائي الفلسطيني"، وكتلة نضال المرأة التابعة للجهت النضال الشعبي. وأحدثت هذه الفترة نقلة نوعية في النهج التنظيمي السياسي والعمل النقابي للنساء الفلسطينيات. وأصبح التركيز يأخذ مداها للعمل على ساحات عدة: ساحات الشتات وخاصة لبنان وسوريا وساحة الأرض المحتلة^{١٠}، مع توسيع قاعدة المشاركة النسوية لتمتد إلى كافة فئات وطبقات المجتمع. فيما يقى التركيز على برامج لم يكن بمقدورها خلخلة البنية الاجتماعية القائمة لتساهم في خلق حيز اجتماعي أوسع للنساء كاستراتيجية لبناء مشاركة اجتماعية واقتصادية أوسع، إلى جانب الحضور الأقوم للدور الوطني في برامج الحركة النسوية الفلسطينية والمؤسسات النسوية، وخير الأمثلة على ذلك نضالات واعتصامات الحركة الوطنية النسوية الداعمة للمجالس البلدية المنتخبة والتكثيف الذي حصل لأعضاء ورموز العمل البلدي وخاصة في مناهضة حكم الإدارة المدنية وروابط القرى^{١١}. وحملت أطر العمل النسوي قضايا النساء وخصوصيتها في المحافل المحلية المختلفة سواء السياسية أو النقابية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، إلى جانب القضايا الوطنية، وشكلت قواعد هذه الأطر طليعة في العمل الوطني الفلسطيني وخاصة مع الانتفاضة الأولى^{١٢}.

٣.٢.٢.١ - مرحلة الانتفاضة الأولى

ركزت أدبيات الانتفاضة الأولى ١٩٨٧، والمتمثلة في بيانات القيادة الوطنية الموحدة، على أهمية دور النساء والشابات الفلسطينيات، حيث تناولت تلك الأدبيات والبيانات النساء من زوايا وقضايا عدة، منها تلك المرتبطة بالبناء الاقتصادي للأسرة من خلال دورهن في الزراعة وخاصة المنزلية والتركيز على ضمان اقتصاد الأسرة، أو من خلال الأدوار الأخرى التي ارتبطت في لجان تخليص الأسرى من الاحتلال أو دورهن الريادي في كسر منع التجوال، إلى جانب التوصيف الثوري لهن كأمهات للشهداء والأسرى، وحاميات للثورة والثوار، أو من خلال دورهن في قضايا الصحة والتعليم^{١٣}. وتشير بعض الأدبيات إلى اقتصار أدوار النساء الفلسطينيات على الأدوار التقليدية التي تتعاضد مع الثقافة المجتمعية، رغم أن حيز النساء الفلسطينيات بات أوسع من قبل في الحراك على المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وفي إحداث تغيير على التوجهات المجتمعية الخاص بمشاركة النساء الفلسطينيات في الفعل الوطني. وحضرت الأطر النسوية الفلسطينية بفعالية أوسع في التخطيط والمشاركة في اللجان الشعبية المختلفة، وبدا واضحاً بشكل جلي بروز حركة نسوية ميدانية في مناطق رئيسية مثل القدس ورام الله و نابلس، خاصة مع الاعتقالات والابعادات التي قامت بها قوات الاحتلال بقيادة العمل الوطني في السنتين الأولى والثانية للانتفاضة.

^{١٠} مع أهمية التنويه أن الحزب الشيوعي الفلسطيني والجهت الديمقراطية في تلك المرحلة وما سبقتها كانا لا يعين رئيسيين في الساحة الداخلية الفلسطينية.

^{١١} عمر رجال، المرأة في النظام السياسي الفلسطيني، ٢٠١٢.

^{١٢} انظر: مواطن، ٢٠٠٠. الحركة النسوية الفلسطينية: وقائق المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن، رام الله انظر أيضاً: زياد عثمان، ٢٠٠٣. قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية.

رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

^{١٣} الأرشيف الفلسطيني، جامعة بيرزيت: بيانات القيادة الوطنية الموحدة (<http://www.awraq.birzeit.edu>)



٤.٢.٢.١ - مرحلة الفعل السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو وتأثيره على المشاركة السياسية وخاصة النسوية

يشير جميل هلال لمرحلة ما بعد أوسلو إلى نشوء نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم وأذنيه وتنظيماته المعارضة. واختلاف موازين القوى واللاعبين، وأوجد هذا الحقل الجديد ثقافة سياسية تعطي التعددية الحزبية والتنظيمية الفكرية قيمة إيجابية. ويستخلص هلال أن النظام السياسي الفلسطيني بدأ كأنه يعيد إنتاج نفسه ولكن ضمن عصرنة جديدة، حيث تحولت ديمقراطية الانتخابات إلى أداة محافظة توفر غطاءً لشرعية الأنظمة القائمة، ولم تنتج هذه المنظومة الجديدة أي تغيير في توزيع السلطة والأحزاب الجماهيرية لتحمل أفكارا ومشاريع تغييرية أو حركات شعبية تمثل مصالح فئات إجتماعية مختلفة، ومع هذا التحول برز هناك محددات في الحقل السياسي الجديد، من حيث الانتقال العلني أو شبه العلني للعمل والتحول من النضال المسلح إلى بناء المؤسسات، كما بدأ هناك تراجع لتأثير الأحزاب والقوى السياسية، وتراجعت أيضاً تشكيلات النقابات والتجمعات والاتحادات المختلفة^{١٤}.

وفي دراسة أخرى نوه هلال في معرض حديثه عن النخب الفلسطينية، إلى أن هناك غياب للمرأة الفلسطينية عن النخب السياسية، واعتبر هذا إحداهم سمات الحياة السياسية الفلسطينية، حيث ارتبطت النخبة النسائية بشكل رئيسي بالأحزاب السياسية والتي أصبح الجزء الأكبر منها من مكونات المجتمع المدني أو مكونات نظام الحكم الجديد الذي تمثله السلطة، وخلص الكاتب إلى استخلاصات أولها: يرتبط بهذا الغياب، حيث طرأ تغيير على عمل الأطر النسوية، وتأييدها: ارتبط بالتراجع الذي حصل في الأحزاب السياسية، ومفاده التردد في إنتاج رؤية إجتماعية منصفة وعادلة للمرأة وحقوقها، حيث حصرت الأحزاب وخاصة اليسارية منها رؤيتها في المعارضة السياسية للسلطة^{١٥}.

١ تجربة ١ تجربة الانتخابات في مراحلها المختلفة (الانتخابات المحلية كنموذج):

– أفرزت الانتخابات الفلسطينية، بمراحلها المختلفة، تمثيلاً قوياً للطيفين السياسي والعشائري. وعليه ارتبط وصول النساء للانتخابات بتهدين الطيفين، أو بالحصة النسائية التي فرضت في النظام الانتخابي، المحلي والتشريعي، تشير ربما نزال في كتابها حول الانتخابات المحلية الصادر عن مؤسسة "مفتاح": أن البيئة القائمة لم تكن مهيأة للتنافس بين الرجال والنساء، فالميزان القائم هو لصالح الرجال، وخاصة أن دخول النساء للانتخابات المحلية كان ممزوجاً بتنوع عمري وطبقي وسياسي سواء اللواتي رشحن أنفسهن أو اللواتي فزن، بعيداً عن النخبوية والقيادية للنساء البارزات، وكرس فكرة الكوتا في المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات المحلية التنافس بين النساء أنفسهن، كما أن مرجعية النساء اللواتي ترشحن، كانت ترتبط بالعائلة والعشيرة في الحوار واخذ الموافقة^{١٦}.

– اعتمدت الأحزاب السياسية على العشيرة في الانتخابات، حيث لبست عباءة العشيرة والعائلة، على أمل أن تكون سندا لها، ولم تضع الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية ضمن أولوياتها أي رؤية تجاه دمج النساء في عمل الهيئات المحلية، كما تحت الأحزاب السياسية "ربما عن قصد أو عن غير قصد" عن تبني قضايا النساء اتجاه التغيير، بل اتخذت بعض هذه الأحزاب أحياناً دور المزايدة فيما بينها تجاه قضايا العادات والتقاليد والثقافة والدين، وكانت هذه العبءة نوع من المساومة على قضايا إجتماعية أول ضحاياها النساء^{١٧}.

١٤ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مواطن ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦.

١٥ جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن ومركز الأردن، ٢٠٠٢.

١٦ ربما كتانة نزال، مؤسسة مفتاح المرأة والانتخابات المحلية، رام الله ٢٠٠٦.

١٧ أنظر أيضاً: أيمن عبد المجيد، ورقة قدم في مؤتمر حول الانتخابات لطاقت شؤون المرأة في العام ٢٠٠٩.

– واجهت النساء تحديات عدة في مسيرة مشاركتهن الانتخابية وبنية وهياكل المجالس المنتخبة، هذه التحديات تمثلت بانتهاكات واضحة لحقوقهن ومشاركتهن في الهيئات المحلية، ومن تلك الانتهاكات: تمزيق طلبات الترشيح، منع ترشيح نساء في بعض المواقع، أجواء غير ودية لوجود النساء، تحديد أوقات غير المناسبة للاجتماعات، كلمات غير مريحة لوجود النساء، استبدال حضور ذكوري لهن في جلسات الهيئة المحلية، اتخاذ قرارات مركزية دون مشاركة النساء، توزيع المناصب بطريقة نمطية، وإقصاء الكثير من النساء عن نقاش القضايا الاستراتيجية والملمحة على المستوى المحلي^{١٨}.

٣.٢.١ قراءات في بعض الأدبيات الفلسطينية عن المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات:

ركزت معظم الأدبيات التي تناولت المشاركة السياسية والحزبية للنساء الفلسطينيات على عدد من القضايا، سواء تلك التي تتعلق بوجود النساء في بنية الحزب وهياكله التنظيمية (الخليفي، ١٩٨١)، وتلك التي ربطت واقع المشاركة النسائية بالانتخابات التشريعية (نزال، ٢٠٠٦)، أو تلك الدراسات التي حاولت رصد تجارب الحركة النسوية الفلسطينية على مر التاريخ وحديثاً (صايغ، ١٩٨٢، جاد ١٩٩٨، ٢٠٠٨، فيحاء عبد الهادي، ٢٠١٠)، ودراسات أخرى تناولت المشاركة السياسية في البنية المختلفة (عويضة-رحال، ٢٠١٢، عواد والشافعي-٢٠١٠)، إلى جانب بعض الدراسات التي تناولت قضايا الأحزاب الداخلية وعملية التحول الديمقراطي (هلال، ٢٠٠٦، عوض وشبيب، ٢٠٠٦). والدراسات التي قامت بها بعض المؤسسات التي حاولت رصد تحديات المشاركة السياسية وتجارب الحركة النسوية وعملها في الساحة الفلسطينية بعد أوسلو، (مثل مركز الدراسات النسوية، وطاقم شؤون المرأة وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية، الخ). إضافة إلى بعض المقالات التي نشرتها مجلة تسامح التابعة لمركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان، والتي ركزت في الكثير من أعدادها على الأحزاب وهويتها التنظيمية وربطها بالمشاركة السياسية بالعموم والمشاركة النسوية خاصة (أعداد: حزيران، ٢٠٠٤، و ٢٠٠٨)، ودورية دراسات المرأة، وبعض المقالات عن الحركة النسوية الأسيرة، أو حول النساء وميدان المشاركة السياسية، واستخلاصات عبر الحوارات التي نظمها بعض أطر التنظيمات مثل (حقوق المرأة بين النظرية والتطبيق) الصادرة عن اتحاد المؤسسات الأهلية للتنمية "تنمية" ٢٠١١.

ولسنا هنا بصدد الدخول فيما طرحته هذه الدراسات، وإنما بصدد الوقوف على القضايا والاستنتاجات التي توصلت إليها تلك الدراسات، لهدفين:

الأول: التبحر فيما توصلت إليها الدراسات والاستفادة منها لتطوير منظور الأسئلة والحوار مع الأحزاب السياسية والنقابات.

الثاني: لقاء الضوء على الثغرات والقضايا التي لم تتطرق لها تلك الدراسات، والبناء عليها للتعلم بشكل أكبر وأشمل.

١٨ انظر ربما نزال.....مصدر سابق



٤.٢.١ المشاركة السياسية والنقابية للنساء معضلة أيديولوجيات وقصور فكري... أم ماذا ؟

١.٤.٢.١ - موجة تساؤلات من الدراسات السابقة للتعمق فيها:

ركزت بعض الأدبيات على البعد الكمي لمشاركة النساء السياسية، وعلى تواجد النساء في الهيكلية الحزبية والنقابية وتمثيلها الانتخابي في سياق تحليل الأرقام والإحصائيات، ودلت هذه الأدبيات على أن فجوة التمثيل ما زالت قائمة، ولم تحصد النساء تمثيل يذكر خاصة داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية الكبرى. صحيح أن التواجد في الهيكل أفضل من غيابة ولكن لا تزال هناك بعض القضايا والتساؤلات الهامة:

القضية الأولى ذات البعد المهم: ما هي مستويات المشاركة وطبيعتها ومراحلها؟ وما نوع الثقافة التي تعاطت مع مشاركة النساء؟ وهل الأيديولوجيا الحزبية كرسّت المشاركة كنموذج داخلي بنيوي للتغيير والتقدم بواقع النساء، أم أنها انعكاس لمفاهيم جديدة بدأت تظهر مثل الديمقراطية والمواطنة دون الدخول في تعزيز تلك المفاهيم حزبياً ونقابياً؟ وهل تم التعاطي مع قضايا النساء في المشاركة السياسية والنقابية كقضايا تعزز المسلك الديمقراطي من منظور أن النساء مواطنات أسوة بالرجال؟

القضية الأخرى تتعلق بالمعوقات القائمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، حيث ساهمت هذه العوامل في بناء عوائق حالت دون مشاركة سياسية ونقابية رسمية ورئيسية للنساء. وتبقى التساؤلات المركزية القائمة في هذا السياق: هل هناك فضاء فكري لدى التقدميين والليبراليين ما بين الفكر والممارسة خاصة في قضايا النساء، على اعتبار أنهن الأضعف ويمكن المساومة على قضاياهن في الحراك الاجتماعي؟ وهل صحيح أن الأحزاب السياسية ما زالت تفتقر إلى الحدود الدنيا من البرامج الاجتماعية، وأن الهوية السياسية النضالية الكفاحية "خاصة الكفاح المسلح"، ما زالت تسيطر ولو نظرياً على هوية بعض الأحزاب دون أي اعتبار للمشاركة النسوية؟ وهل أزمة الفعل السياسي الفلسطيني بشكل عام وأزمة الأحزاب الداخلية والنقابية بشكل خاص والنضال بالقضايا الاجتماعية التي تهم الفقراء والمهمشين تبقى قائمة طالما ليس لها أي صدام مع الإرث الثقافي والاجتماعي؟

أما القضية الثالثة التي تناولتها الدراسات فقد ارتبطت بالتحول الذي حصل في مضامين عمل الحركة النسوية، وهي الانتقال من العمل السياسي إلى العمل الأهلي، والذي خلق معه عدة تساؤلات أولها: هل انتقال النخبة السياسية النسوية للعمل الأهلي أوجد فراغاً وفجوة في خلق جيل جديد داخل الأحزاب السياسية؟ وهل عملت المنظمات النسوية على استقطاب جيل الشباب نحو الاحتراف في العمل الأهلي بدلا من الاحتراف السياسي والعمل داخل الأحزاب؟ وهل الأحزاب تعايشت مع هذه الحالة وألقت اللوم على الحركة النسوية "لتبرئة نفسها" وللابتعاد عن المطالب الاجتماعية والتنمية المرتبطة بحقوق النساء؟ وهل معضلة الفعل السياسي الفلسطيني بدأ يشخص بغياب النساء عنه، وخاصة مع نجاحات الإسلام السياسي على حساب اليسار والليبراليين؟

موجه التساؤلات هذه تبقى مشروعة ويقتضيها الذهاب للبحث عن إجابة لبعضها في سياق هذه الدراسة يمكننا لأهميتها، باتجاه تشخيص الخلل وصولاً إلى إطار موجز لما يمكن العمل عليه مستقبلاً.

٣.١ الإطار التحليلي والمنهج التشاركي:

بناء على مراجعة الأدبيات سالفة الذكر، وبناء على التساؤلات المطروحة، يركز العمل البحثي الحالي في تحليله على مفاهيم ومضامين النوع الاجتماعي في إطار ثلاثة محاور تتناول العلاقات المتداخلة ما بين الرجال والنساء والمشاركة السياسية والنقابية:

أولاً: من حيث اختلاف العلاقات وفقاً للبنية السياسية للأحزاب والنقابات، ما بين ثنائية العام والخاص.

وثانياً: أشكال اللامساواة وعدم توازن تلك العلاقة داخل الحركة السياسية والنقابية الفلسطينية، في سياق العلاقات المبنية في الحيز العام والخاص.

وثالثاً: إمكانيات هذا الإطار التحليلي في البحث عن فرص تطوير هذه العلاقة في سياق يوفر العدالة والمساواة بين الجنسين من خلال قدرته على تفسير غياب المشاركة السياسية والحزبية والنقابية بنويها ضمن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة المحيطة بالظاهرة وضمن الأدوار المختلفة والقائمة على النوع الاجتماعي.

حيث يكون الإطار التحليلي قادراً على تبيان الاتوازن واللامساواة في العلاقات بسبب التباين الطبقي، والفئوي، والعمرى والنوعي، وقدرته أيضاً على إبراز تداخل هذه العلاقات مع المضامين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى تأثير هذه المضامين على قيمة وأثر المشاركة السياسية والنقابية على تقسيم العمل المجتمعي ما بين الرجال والنساء، وما يؤثره هذا التقسيم للأدوار الإنجابية والإنتاجية، كما يجب أن يحمل هذا الإطار التحليلي أدوات قادرة على فهم الأسباب وتوضيح المسببات لغياب الرجل أو المرأة عن المشاركة في العمل السياسي والنقابي. وقدرته على تحليل دور العوامل المجتمعية في تحديد فرص وأشكال ومحددات المشاركة في المجتمع. وبالاستناد على هذا الإطار التحليلي يمكن أيضاً التمييز بين أسباب وتحديات الإقصاء عن المشاركة السياسية، والأسباب الهيكلية المتجذرة في بنية الأحزاب والنقابات من ناحية، وبين النظر بشمولية إلى القيود الاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة والمرتبطة بقضايا النوع من ناحية أخرى.

١ منهجية العمل:

تركزت الحوارات واللقاءات مع الأحزاب السياسية والنقابات في الضفة الغربية، حيث تعذر عقد لقاءات إضافية في قطاع غزة، مع العلم أن النقاش مع الأحزاب والنقابات كان يتم في سياق البنية الحزبية والنقابية في فلسطين بشكل عام وليس اقتصاراً على دورها وهيكلها في الضفة الغربية.

تم القيام بهذا البحث باستخدام أساليب وأدوات البحث التشاركية من خلال النقاش والحوار، والوقوف على تجارب وخبرات كل من النساء والرجال ضمن المستويات المختلفة في هياكل التنظيمات السياسية والنقابية وتضمن النظر الشمولية تحليلياً، والتي تدخل بعمق في كل تفاصيل واقعهم، لتساهم بشكل أعمق في دراسة وتحليل الآليات والعوامل والديناميات العملية التي يضيفها المشاركون والمشاركات للظاهرة السياسية والنقابية وفهمهم لها. حيث يهتم هذا المنهج البحثي بدراسة التجربة والعلاقات بارتباطاتها المختلفة، ويتم التحليل من خلال الحديث مع المبحوثين/ات ومناقشتهم/هن، فالمعلومة المستقاة منهم/هن هي الأساس مادة التحليل. كما تم جمع وتحليل المعلومات على مستويات مختلفة ومن مصادر متنوعة وباستخدام سلة متنوعة من الأدوات والأساليب بما يضمن القدرة على تدقيق المعلومة وتمحيصها وفقاً لما هو وارد أدناه:



يؤمن أن المرحلة القائمة هي استكمال التحرر الوطني وتقرير المصير وبناء النظام السياسي والديمقراطي، وعليه اكتسب النظام السياسي شرعيته من تاريخه الثوري، وهذه الشرعية لم تنته بعد.

• عاشت الأحزاب السياسية الفلسطينية حالة من القطيعة مع الجماهير امتدت لمدة ١٥ سنة، هذه القطيعة تشكلت خلالها بنى جديدة ضيقت الحيز المتاح أمام الأحزاب، فمن السلطة الفلسطينية وثقلها على الحياة الحزبية، إلى نمو تيار الإسلام السياسي، إلى بروز العشيرة وبقوة كمحدد استعداد عافيته في ظل تراجع الأحزاب، حيث أفادت الأحزاب على واقع لا يمكن معه إحقاق خيار شعبي بالتحرك ولو كان ذلك مرتبطاً بالحالة الوطنية.

• ثقل الهموم الاجتماعية والاقتصادية، والتي فقد معها الشعب الفلسطيني الكثير من مقومات الحياة، فغياب مقومات العدالة الاجتماعية المترامن مع غياب السياسات الاقتصادية الوطنية التي تؤمن للشعب حياة كريمة، أدت إلى فقدان الجمهور الفلسطيني للإيمان بجدوى المشاركة والحراك وبمضامينها التي من الممكن أن تؤثر على حياته الأنية والمستقبلية، خاصة مع توتر السياسات القائمة "اقتصاد السوق" مصححاً لفئات صاحبة نفوذ سياسي واقتصادي.

• التراجع في العمل النقابي الفلسطيني، وبالرغم من الدور التاريخي الذي لعبته الحركة النقابية في فلسطين، إلا أن الواقع الحالي يشير إلى تراجع واضح في مضامين وآليات العمل النقابي الفلسطيني، وخاصة مع تراجع الحياة الديمقراطية داخل النقابات وتشردمها وتحويلها إلى نظام المحاصصة الحزبية، إضافة إلى تهزل العمل النقابي وتحويله إلى مشاريع تمويلية تمثل أجندة لا تعكس السياق المحلي، وتجاهه المشاركة في الحالة الفلسطينية الكثير من الإخفاقات والتحديات في إطار البناء والواقع السياسي والنقابي القائم. هذه التحديات تجاه الرجال والنساء على حد سواء، مع التأكيد على أن ثقل تلك التحديات والإخفاقات ذات وقع مضاعف على النساء الفلسطينيات.

• لم تشهد الساحة الفلسطينية في تاريخ الحركة الوطنية السياسية والنقابية المعاصرة تراجعاً في عملية المشاركة كما تشهدها المرحلة الحالية، مرحلة بدأت تتراكم آثارها مع أوصلو وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. مرحلة تشهد تراجعاً سياسياً ونقابياً حصل معها تراجعاً واضحاً وواضحاً في الفكر والأيدولوجيا تجاه مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

• بالمقابل حاولت بعض الحركات الشبابية تيمناً بالربيع العربي رفع بعض الشعارات لخلق تحركات شعبية بين الجمهور، شعارات تراوحت بين السياسي "نحو إنهاء الانقسام" واقتصادي "ضد الفساد، ونحو إنهاء الفقر والبطالة" وشعارات اجتماعية "تعزيز المشاركة المجتمعية"، ولكن بقيت هذه الحركات موسمية في تعاطيها بردات فعل مع بعض القضايا.



١. مراجعة الأدبيات من منظور النوع الاجتماعي :

- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بالبحث.
- مراجعة الأدبيات الخاصة بالأحزاب والحركات السياسية والاتحادات النقابية الفلسطينية.
- مراجعة الأنظمة الداخلية للأحزاب والحركات السياسية والاتحادات النقابية وهيكلتها التنظيمية والبنوية.
- مراجعة البرامج السياسية والاجتماعية لهذه الأحزاب والحركات السياسية والاتحادات النقابية.

٢. إجراء مقابلات معمقة منظمة وشبه منظمة:

حيث تم عقد لقاءات معمقة على ثلاث مستويات مع الأحزاب السياسية والنقابات المختلفة، فقد تم عقد ٢٧ لقاء وورش عمل موسعة مع قيادات نقابية (الاتحاد العام لنقابات العمال ونقابة الصحفيين واتحاد العاملين في الجامعات الفلسطينية). وحزبية (حزب الشعب وحركة فتح والجيبة الشعبية والجيبة الديمقراطية وفدا وجيبة النضال)، وتنوعت اللقاءات حسب النوع والعمر والمنطقة والمستوى التنظيمي، ومن رأس الهرم السياسي والنقابي إلى القواعد التنظيمية والنقابية، وشارك في هذه الورش واللقاءات ما لا يقل عن ١٢٠ عضو/ة.

٣. عقد ورش عمل مركزة تحليلية:

بهدف التعمق في النتائج التي وصل إليها البحث والخروج بتوصيات نهائية، في كل من الخليل ونابلس ورام الله، وشارك في هذه الورش الممثلات.

٢. عرض وتحليل النتائج

تمهيد:

برزت عدة تساؤلات في الحوار والنقاش مع الأحزاب السياسية الفلسطينية والناشطين والناشطات نقابياً، انطلاقاً من الجدل والحوار الدائر عند الجميع، في مقارنة مع الحراك العربي وما يقابله من حالة تراجع واستكانة في الشارع الفلسطيني، بالرغم من تعاضد القضايا التي تشكل أرضية خصبة للحراك الفلسطيني.

أفادت بعض القيادات الفلسطينية إلى أن تراجع الحراك الفلسطيني والمشاركة السياسية والنقابية مقارنة بالحراك والمشاركة العربية، مرده الاختلافات في الحالة والسياسات والنظام السياسي القائم، وبما يشمل:

• تربعت الأنظمة العربية لعقود طويلة على سدة الحكم ومارست كافة أشكال القمع والاضطهاد والفساد ومصادرة الحريات وتغييب العدالة، أما فلسطينياً فإن هذا المكون يختلف باختلاف مكونات النظام السياسي الفلسطيني، فالأحزاب السياسية الفلسطينية لا تجابه نفسها ومعنية ببقاء النظام السياسي القائم، فما زالت هذه الفصائل بكل مكوناتها الليبرالية واليسارية والوطنية تحافظ على الحاضنة الرئيسية لها "منظمة التحرير الفلسطينية" كمكون تاريخي للثورة الفلسطينية، وعليه ما زال النظام السياسي بمكوناته كافة معني ببقاء الهيكلية والآلية الحالية للحفاظ على البقاء الذاتي.

• لم تكتمل أيضاً عملية اختبار فصائل منظمة التحرير على الأرض ولم يكتمل الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة السلطة والمؤسسات، صحيح أن هناك اختباراً لبرامجها الوطنية ولكن المفاهيم العامة للسلطة ما زالت في مرحلة اختبار، وما يعزز من قوة هذه الرؤية، أن التيار الشعبي ما زال



٢.٢ كيف تنظر الأحزاب السياسية، وضمن مستوياتها التنظيمية إلى تراجع حالة المشاركة ؟

٢.٢.٢: الاحتلال الإسرائيلي

تاريخياً، لعبت الظروف السياسية الخاصة في الحالة الفلسطينية، "الاحتلال الإسرائيلي" وممارسته وتعدياته على "حرية الإنسان والأرض" دوراً رئيسياً في رفع الحس الوطني لدى الجماهير تجاه تعزيز المشاركة الجماهيرية في مقاومة الاحتلال وتحقيق الحرية، ووصفت القيادات الفلسطينية بتوسعها (رجالاً ونساءً) تلك المرحلة والتي تتوجت بالانتفاضة الأولى بمرحلة المد الثوري والذي أصبحت فيه المشاركة الشعبية جزء من الحياة اليومية للجماهير، "كان هناك ثورات للتخلص من الاحتلال، كان يوجد مشاركة عالية وكان هناك بصيص أمل". ولكن بالمقابل وفي ظل بناء السلطة ما بعد أوسلو تراجع هذا المد الثوري وانحسرت معه المشاركة الشعبية، حيث قالت إحدى القيادات السياسية النسوية: "في ظل السلطة يوجد مشاركة ولكن أصبحت محدودة وقليلة وهذه المشاركة وخاصة النسوية ليست بالشكل الكافي".

ولعبت الحركة النسوية الفلسطينية في السياق التاريخي وامتداداته أدواراً ريادية في مراحل النضال المختلفة وكان التركيز، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، على النضال الوطني ضد الاستعمار والاحتلال، ولكن مع أوسلو حصل تراجع واضح ترافق مع عقلية جديدة بدأت تتبلور في النظام السياسي الفلسطيني وتحالفه مع الأنظمة التقليدية الاجتماعية في محاربة وصول النساء إلى صلب القرار السياسي. حول هذا الواقع تفسر قيادية فتحوية ذلك بقولها: "كان التركيز في نضال المرأة الفلسطينية منذ ثلاثينيات القرن الماضي على النضال الوطني وكان من أهم أولوياتها، كانت مرحلة تحرر ووضع أسس للنوابت الفلسطينية وبرز هذا الدور بشكل قوي في الانتفاضة الأولى ومشاركة النساء في كافة مراحل النضال الوطني.. وبدأ التفكير بأخذ المرأة لمكانتها في الأحزاب السياسية بعد الانتفاضة الأولى ولكن بدأت الثقافة الذكورية والنسيج الاجتماعي تحارب وصول المرأة إلى اتخاذ القرار".

في حين لا زال الاحتلال الإسرائيلي يمثل معيقاً رئيسياً في المشاركة السياسية، أجمعت الأحزاب السياسية على موضوع مرتبطة بالإحباط السياسي وغياب الثقة بالفعل السياسي التشاركي ضد الاحتلال، يرتبط بالجدوى النضالية لتحرر الوطني في ظل طبقة سياسية-اقتصادية مهيمنة على القرار في الهرم السياسي، وضمن المنظومة والتركيب السياسي التي وصلت إليها الحالة الفلسطينية ما بعد أوسلو.. تحدثت بعض القيادات اليسارية عن تولد هذا الشعور وتفاقمه لدى الجماهير: "تماماً في شعور الناس بعدم الجدوى من الفعل الشعبي والجماهيري، سواء ضد الاحتلال أو في القضايا الداخلية من أجل البناء الديمقراطي، نتيجة لتداخل المهام في النضال الوطني ضد الاحتلال مع القضايا الداخلية المرتبطة بالعدالة والمساواة والحقوق.. مع غياب القيادة القادرة على استثمار هذا الجهد وتوجيهه لتحقيق نتائج على الأرض.. وفي ظل عدم التعاطي مع مشاعر الجماهير، وتداخل المهام النضالية وعدم الوضوح في الخارطة السياسية وغياب البوصلة اتسعت حالة الإحباط وصولاً إلى هذا الواقع". وتقول في ذات السياق قيادية يسارية أخرى: "بأن الحال أصبح لا يطاق جماهيرياً وخاصة مع تحييد تضحيات الناس لمصالح تنظيمية وشخصية، مما ولد شعوراً عند الجماهير بأن تضحياتها تستثمر لغنائم خفية وعلنية من غير المتضررين من الاحتلال".

وتحدثت قيادية في جبهة النضال الشعبي: "بأن هناك عاملان يؤثران على المشاركة: العامل الموضوعي، والمرتبط بالاحتلال وممارساته، والذي ساهم استمراره في توليد حالة إحباط شديدة وكان له وقعته على المشاركة الجماهيرية، والعامل الذاتي، حيث تعيش الفصائل حالة إغتراب نتيجة الترهل والوهن الذي أصابها بحيث أصبحت غير قادرة على تماس واستيعاب حركة الجمهور".

تضيف قيادات ميدانية يسارية أخرى أنه ذلك الفشل الذي أصاب مشروع السلام "المفاوضات وأوسلو" المفترض بقولها: "خلق فشل مشروع السلام وممارسات الاحتلال حاله من الإحباط الكبير وتراجع في الثقافة الوطنية والعمل النضالي وثقافة التربية الوطنية وانحطاط في العمل الطوعي وأصبح العمل الوطني مأجور، كما لعب وجود السلطة دوراً في تراجع العمل الوطني والمشاركة السياسية".

٢.٢.٢: الواقع الفلسطيني ما بعد أوسلو وتأثيره على قيم المشاركة :

لم تختلف الأحزاب السياسية في تشخيصها للحالة والسياسات الفلسطينية ما بعد أوسلو، وكان الاختلاف مرتبطاً بالتبصر في التشخيص ضمن سياق أعمق وأوسع وأشمل وفي انعكاسات تلك الأزمة على المشاركة السياسية بشكل عام، وعلى واقع مشاركة النساء الفلسطينيات بشكل خاص.

يحلل قيادي في الجبهة الديمقراطية الحالة الفلسطينية وتفككها ما بعد أوسلو وعملية التفريغ والاستكانة التي أصابت المؤسسة الفلسطينية والفجوات التي تركتها فصائل العمل الوطني بقوله: "أن هناك تفككاً أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية عمودياً وأفقياً، بعد أوسلو، أدى إلى انقسام على البرنامج السياسي والوطني، من برنامج نضالي مرحلي إلى واقع اتفاقيات أوسلو، وهذا عمل على خلق حالة شرذمة جماهيرية ترتب عليها تكوين بنية السلطة الحالية والفئات المرتبطة بمصالحها، وتأسيس الانقسام على حساب منظمة التحرير التي تم تفريغها من أنظمتها ومؤسساتها وهيكلها واتحاداتها وبالتالي انتزاع دورها القيادي، وأصبحت السلطة هي البديل، وانعكس هذا عملياً برحيل قادة ونشطاء ونخب من مواقعهم النضالية إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية والدولية وهذا ترك فجوة كبيرة. وحصل تفكك في بنية النقابات والاتحادات وأصبحت أطر بيروقراطية وتستألف عملها انتخابياً فقط عندما تحتاج لتجديد شرعيتها، وفقدت دورها الاجتماعي والوطني كهوية وطنية ومظلة لتعبئة وتجنييد الجماهير".

وتصف قيادية في حزب الشعب الفلسطيني حالة التراجع والإقصاء للأحزاب السياسية من ساحة الفعل السياسي الفلسطيني، وقبول الأحزاب لحالة التهميش وكيف أثر هذا الواقع على النساء الفلسطينيات بقولها: "هناك تراجع عن المشاركة منذ قدوم السلطة حتم اليوم، حيث تعاملت السلطة مع منظمة التحرير كشيء تابع وليس كشريك، ومن خلاله تم تهميش الأحزاب السياسية، التي قبلت بهذا التهميش لأسباب مختلفة منها القضايا المادية (المالية). وعمل قبول الأحزاب بهذا التهميش على إحداث حالة شرخ في الحركة الوطنية وأصبح هناك حالة انتظار، وأول المتأثرين بهذا الوضع النساء الفلسطينيات، من جانبين: الأول من الوضع العام كونهن نساء محكومات بالعادات والتقاليد. كما أن التمويل الدولي لم يكن يعمل ضمن منظور يعزز من مشاركة النساء باتجاه التغيير على مستوى القاعدة، بل كان تحت عناوين معينة وله أجندة واضحة باتجاه إفراغ العمل التنظيمي والنقابي والسياسي من مضمونه بشكل ممنهج وهذا شكل سبباً إضافياً لا يقل أهمية عن السبب الأول".

ويضيف قيادي في الجبهة الشعبية حول التغييرات التي رافقت أوسلو وما نتج عنها من إجهاد للمنجزات الوطنية والتشاركية مع الجمهور: "متغيرات مختلفة تتفاعل في السياق القائم ما بعد أوسلو انعكست على قضية المشاركة السياسية ومشاركة النساء في الأحزاب السياسية. جاء اتفاق أوسلو وما نتج عنه من قيام السلطة الفلسطينية ليذفن ويجهض المنجزات التي تحققت في مجرى النضال الشعبي ضد الاحتلال على الأرض وما حققته الانتفاضة الفلسطينية الأولى والتي عززت دور المرأة الاجتماعي والسياسي والنقابي وبالاستناد إلى ثقافة المقاومة ونيل الحرية والاستقلال والعودة".



وقامت قيادية في حزب فدا بتحليل التحول الذي أصاب الحركة النسوية الفلسطينية وقوة مشاركتها ارتباطاً بأوسلو، وكيفية استبعاد الأحزاب السياسية من دائرة الفعل السياسي من قبل حركة فتح بعد أوسلو، وأوجد هذا الاستبعاد شعوراً لدى النساء الناشطات باستئثار السلطة من قبل الرجال بكل فوائدها وإنجازاتها، وأن المحاصصة تمت على أساس ذكوري والاهتمام بدأ في دائرة الفردية. وحسب تعبيرها: "بدأ العزوف عن العمل السياسي باتجاه بروز التحول في الحركة النسائية لانعقادها من دائرة الأحزاب والخروج إلى العمل الأهلي والتركيز على برنامج مجمله اجتماعي والعمل على قضايا استراتيجية تهم مجمل النساء مثل القوانين والتشريعات والمشاركة".

وتنوه قيادية فتاوية أنه تم الدخول إلى مرحلة جديدة من العمل بعد أوسلو، مرحلة تقسيم المهام، والتي جاءت على حساب النساء ودمجهن في هرم السلطة: "تم استيعاب جزء من قيادات الحركة النسوية في أجهزة السلطة، وتحول النضال إلى العمل على بناء السلطة الوطنية وتبني مشروع السلطة الفلسطينية وأصبح التركيز في هذه المرحلة على عملية البناء. وانصبت الجهود نحو الحفاظ على ما وصلنا إليه (النساء) من مشاركة سياسية وجعله جزء من النظام القائم ومن البناء المؤسساتية والعمل على تأسيس القضايا الحقوقية للمرأة وجعلها مكوناً للواقع، على الأرض. وبدأ العمل في هذا التوجه من خلال الأطر النسوية وفي إطار طاقم شؤون المرأة والذي تم تشكيله في العام 1991 كطاقم فني سياسي داعم للمفاوضين الفلسطينيين". وتضيف قيادية فتاوية أخرى، أنه "بعد أوسلو بدأ التفكير باتجاه التحرر الاجتماعي بجانب التحرر الوطني، وكان هناك توقعات كبيرة وعالية ولكن للأسف اكتشفنا معيقات كثيرة من الرجال ومن مجتمعنا الذكوري".

٣.١.٢ الواقع الاجتماعي والثقافي:

تعاضد دور الواقع الاجتماعي والثقافي في إطار البيئة السياسية المشار إليها سابقاً، واخذ يلعب أدواراً مركزية في تحديد منابر ومناخ المشاركة، ولم يكن هذا الواقع بذات الثقل سابقاً، فقد كان وقعه محدوداً في ظل المد الثوري والوطني، ومع انحسار هذا المد بدأ يأخذ حيزاً كبيراً يحد من المشاركة وخاصة النسوية.

ينوه قيادي من الجبهة الديمقراطية إلى انقطاع الأحزاب السياسية عن الجيل الجديد خمسة عشر عاماً من مسيرة الحركة الوطنية، خلق فجوة، وساهم في رضوخ هذا الجيل بشكل أقوى للبيئة الثقافية والاجتماعية القائمة، إذ لم يتم تحصين هذا الجيل ضد الثقافة التقليدية القائمة: "الأحزاب السياسية لم تركز على بناء كادر شبابي يما يكفي لتحسينه من الثقافة السائدة"، فمع عملية القطع مع الجيل الجديد لمدة 15 سنة، وعليه فإن عملية إعادة بناء النظام السياسي وخوض معركة الاتحادات والنقابات لإعادة بنائها تجسد الصراع بين الجديد والقديم وتساهم في تكوين قوة جديدة تعتقد إلى عملية المشاركة.. هناك حاجة ماسة إلى عملية تثقيف حول العلمانية والديمقراطية والحريات والحقوق وخاصة حقوق النساء وحول المواطنة والمساواة.. نحن بحاجة إلى ثقافة واسعة الحوار وخلق كادر جديد لمرحلة جديدة، المرحلة الحالية مرحلة تتسم بالمسايرة الأيدولوجية على حساب قيم التغيير".

كما نوه القيادي في الديمقراطية إلى ما تركه نمو الإسلام السياسي من تأثيرات معنوية وثقافية مختلفة على الحالة العامة للمشاركة: "إن صعود الإسلام السياسي ترك تأثيراً معنوياً باعتبارها تياراً سياسياً له قصدي وممارسات معينة، وتقدم تجربة غرة مثلاً على ثقافة ووعي الخطاب الديني، وقد تأثرت النساء بشكل أكبر من هذا الخطاب، الذي خلق حالة من الترقب الديني والسياسي لدى الناس، ولم تقدم الفصائل وخاصة فتح نموذجاً بديلاً".

وأكدت قيادات يساريات على الدور العشائري وتشكيله عائقاً قوياً أمام مشاركة المرأة، وفي إطار المحاباة ما بين الأحزاب السياسية والعشائر واستقواء الأحزاب بالعشيرة على حساب النساء والفئات الشابة، نتيجة للقوة التي تتمتع بها في ظل التراجع القائم: "ساهم هذا في تقوية العشائر من جهة وفي تحيئة النساء والشباب عن المشاركة من جهة أخرى... عززت الثقافة الاجتماعية السائدة، بما فيها الثقافة الأبوية المرتبطة بالبناء المجتمعية التقليدية، من العلاقات العشائرية والعائلية مما أعطت تلك التشكيلات الاجتماعية دوراً أكبر في حدود وحيز المشاركة وخاصة للنساء".

ذهبت قيادية يسارية إلى توصيف الحال كالتالي: "تشكل العادات والتقاليد والثقافة القائمة معيقات رئيسية في مشاركة الشباب، لأن المجتمع أضحم ك"مراقب سلوك إن جاز التعبير" في حراكهن بالحيز العام، وتقيدت الأسر وتبعها الأحزاب ضمن نهج ومنظور "الحفاظ على سمعة البنات" وكان المشاركة الحزبية والسياسية للنساء أصبحت موقع تهمة اجتماعية في بعض المناطق".

٤.١.٢ الواقع الاقتصادي والأولويات المعيشية:

اتفق المشاركون والمشاركات في اللقاءات المختلفة، ضمن مواقفهم التنظيمية، على أن الأوضاع الاقتصادية المتمثلة بارتفاع معدلات الفقر والبطالة ساهمت في خلق أولويات للمجتمع وللفئات الهامشية، أبعدت عن أجندتها عملية الحراك والمشاركة السياسية حيث في قضايا مطلبية تخص واقعها الاقتصادي. هذا الواقع الميرر رافقه غياب في العدالة الاجتماعية، واستئثار طبقة لها امتيازاتها ومصالحها على حساب باقي طبقات المجتمع الفقيرة والمتوسطة.

وتعمق هذا الحس لدى الجمهور مع تنامي علاقات السوق والاعتقاد بأن المصالح الشخصية هي المسيطرة على الناس ومشاركتهم، وأن المشاركة بالعموم أصبح لها امتداد طبقي والنظرة القائمة لدى الفقراء هو السير وراء لقيمة العيش "كما نوهت بعض القيادات اليسارية: "بدأ العمل التطوعي يأخذ طابعاً جديداً غابت معه القيمة المجتمعية، جراء الإحباط والانكماش في فكر العمل الوطني وتبدل الأولويات وانحسارها بشكل أكبر على القضايا الخاصة والذاتية".

كما نوهت قيادات ميدانية في الأحزاب اليسارية أن المشاركة السياسية في النضال الوطني التحرري دفع ثمنه الفقراء: "أن من يتحمل العبء الرئيسي في المشاركة السياسية هم الفقراء، وقد أصابهم حالة من الإحباط نتيجة لاعتقادهم بأنهم هم من يدفعون الثمن، وهذا خلق حالة من اللامبالاة والعزوف عن المشاركة السياسية".

٥.١.٢ واقع وأزمة الأحزاب والنقابات الداخلية:

تواجه الأحزاب السياسية الفلسطينية والحركة النقابية العديد من التحديات والإشكاليات الداخلية، حيث بدأ الوضع وكأن الأحزاب والاتحادات والنقابات قد أفرغت من طاقتها لصالح مؤسسات العمل الأهلي جراء رحيل جيل كامل وانتقاله للعمل الأهلي على حساب العمل الحزبي والنقابي، كما عجزت الأحزاب السياسية والنقابية عن تطوير برامجها ورؤيتها لتكون على قدر التحديات التي آل إليه الوضع في الأراضي الفلسطينية، بل بقيت تتغنى بتاريخها النضالي والسياسي والنقابي دون إحداث أي تغييرات ترتبط بالحقوق الوطنية والاجتماعية، هذا الإحلال الذي أتاحتته الأحزاب السياسية والنقابية لمصلحة المنظمات الأهلية، لم يكن وليد صدفة بل كان نتاج للفراغ الحاصل بسبب الأزمة التي تعاني منها الأحزاب والنقابات كما نوهت بعض القيادات النسوية اليسارية: "بالأساس الأحزاب السياسية تعاني من أزمة وعجزها عن تحقيق مطالب وطموحات الشعب الفلسطيني أدى إلى حدوث أزمة مركبة وهذا انعكس على دور النساء في الأحزاب".



وللتغلب على هذا الإحلال حاولت بعض الأحزاب السياسية إعادة تشكيل منظمات عمل أهلية تكون على التصاق أكبر في عملها الحزبي مثل بعض المنظمات الشبابية والريفية والأبحاث والدراسات، خاصة مع الفصل الحدي الذي حصل بين المنظمات الأهلية التاريخية والأحزاب السياسية.

وفي ظل هذا الواقع تبلورت علاقة ضبابية بين الأطر النسوية والأحزاب السياسية، حيث لم تأخذ الأحزاب موقفاً حازماً تجاه قضايا المرأة كقضية اجتماعية، بل هادنت في أوضاع النساء، كما عانت الأطر من التبعية الحزبية مما عمل على تراجع شعبيتها. فمع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت مؤسسات السلطة تقوم بدور أو جزء من دور الأطر النسوية، مما ساهم في تراجع دورها، هذا إلى جانب عملية الإحباط الناتجة عما آلت إليه الأمور بسبب اتفاقيات أوسلو، كما نوهت إلى قيادية نسوية يسارية.

فيما وصفت قيادية ميدانية في جبهة النضال الشعبي حالة الانغلاق للأحزاب كظاهرة قبلية بقولهم: "إن انغلاق الأحزاب السياسية على الذات وتفشي القبيلية الحزبية قد ساهمت في العزوف عن المشاركة السياسية والحزبية خاصة لجيل الشباب". وأضافت القيادية الميدانية في جبهة النضال الشعبي "بأن الفصائل تعيش في غربة، وتستخدم الأدوات البالية وغير الجذابة في تعزيز المشاركة السياسية".

ولعبت الثقافة الذكورية داخل الحزب السياسي "الأحزاب التقدمية" دوراً ملموساً في تعزيز السلطات الأبوية التي أجهضت إمكانيات وفرص القيادات الشابة والنسوية، فرغم الحديث النظري والأيديولوجي بقيت رؤية القيادات الحزبية حول تعزيز واقع النساء والشابات في الهيئات القيادية محدودة أيضاً: "تم التعامل على أساس أن قدرات المرأة محدودة في السياق الحزبي، ويتم من خلال غياب الثقة بقدراتها. مع العلم أنه من المفروض أن قضايا المساواة في تشكيلات الهيئات القيادية على وجه الخصوص موضوعة غير قابلة للنقاش".

كما أن غياب الرؤية وتكلس الحركات النقابية والأطر الجماهيرية ساهم أيضاً في عملية تراجع المشاركة، حيث أصبحت الحركات الاجتماعية النسوية والشبابية والنقابية بعيدة ومعزولة عن قاعدتها الجماهيرية، وذهبت نساء من فتح ونساء يساريات إلى الاستفاضة في تحليل هذا الواقع بقولهن: "تاريخياً كان العمل في أطر نسوية ونقابية يشجع على المشاركة ومع عملية التراجع العام وانغلاق الأطر والنقابات أصبحت هذه الأطر الآن معزولة عن العمل الجماهيري. تم تغييب أيديولوجيا الأحزاب عن عملها في مواجهة البناء التقليدي خاصة في التعامل مع قضايا النساء والتحرر الاجتماعي، ومع تغييب تلك الأيديولوجيات بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية المرأة والتعامل مع قضايا التحرر الاجتماعي، غابت المواجهة مع القوم الرجعية والدينية والذي كان له وقع سلبي على مشاركة النساء.. وتغييب المواجهة مع القوم الرجعية والدينية ساهم في إرجاع النساء إلى الحيز الخاص والحد من حركتهن". وفيما يتعلق بأزمة العمل النقابي الفلسطيني برزت العديد من الإشكاليات ارتبطت بأزمة الحزب السياسي، في ظل سيطرة الأحزاب السياسية على العمل النقابي الفلسطيني، وتقسيم النقابات كحخص على الأحزاب السياسية ضمن نفوذها كل هذا منع التجديد في الهيئات النقابية وهيكلها القيادي على مدى عشرات السنوات، وفي هذا السياق يفيد قيادي في الجبهة الديمقراطية: "أن هناك تفكك في بنية النقابات والاتحادات، بحيث أصبحت أطر بيروقراطية ليس فيها تجديد انتخابي، إلا فقط لتجديد شرعيتها".

حيث يعتبر العمل النقابي في فلسطين انعكاساً للعمل الحزبي، ومع التراجع الذي أصاب الأحزاب السياسية، تراجع العمل النقابي في فلسطين. ترمي بعض النقابات الفلسطينية: "أن المشاركة النقابية قد تراجعت بشكل ملموس في المرحلة الحالية بين كل أطراف النقابات المختلفة، في ظل حالة التراجع هذه برزت الفجوات الحقيقية المرتبطة بعلاقات النوع الاجتماعي، هذه الفجوات تعمقت، وأضحت مشاركة العنصر النسوي النقابي محدودة للغاية مقارنة بالرجال".

وأوضحت هذا الواقع نقابية فلسطينية بقولها: "باتت المشاركة النسوية في العمل النقابي موسمية، ارتبطت هذه الموسمية بالتمويل الدولي، ومنذ أوسلو بدأ العمل النقابي يأخذ منحنا جديداً ارتبط بالأجندة التمولية، وتراجعت أسس العمل التطوعي والمشاركة أمام النشاطات المبرمجة والمدفوعة، وانعكست آلية إدارة العملية النقابية برمتها فبدل أن تتم من الأسفل إلى الأعلى أصبحت من الأعلى إلى الأسفل، أي حصل انقلاب في الأجندة والفعل النقابي".

وترمي القاعدة النقابية في نقابات مختلفة أن العمل النقابي خرج عن مضمونه الطوعي والجماهيري تجاه التوظيف والتمويل، مما أدى إلى تهميش الغالبية الذكورية للأقلية النسوية نقابياً، وأضعف من إمكانية وصول النساء إلى صنع القرار، وبات هناك تقصير واضح من النقابات في العمل على قضايا النساء بطريقة فعالة: "يوجد تهميش من الغالبية الذكورية للأقلية النسوية الموجودة في النقابات ووصول كلمتها ورأيها إلى اتخاذ القرار.. خرج العمل النقابي عن مضمونه الطوعي إلى العمل الوظيفي والتمويلي.. تقصير من النقابة في تعزيز دور المرأة وتفعله.. تحكم الأحزاب السياسية في العمل النقابي من خلال توزيع الحصص أولاً والكوتا وعدم الاهتمام بقضايا النساء".

٢.٢ تقييم المشاركة الحالية لكل من الرجال والنساء:

لم يترك الواقع حسب ما تم تحليله، الكثير من المساحات للمشاركة والفعل السياسي أمام كل من الرجال والنساء "مع فروقات جندرية"، بل أدى تضيق الحيز المفروض والمتاح سواءاً جراء الممارسات الاحتلالية أو نتاجاً لما آلت إليه الأمور بفعل أوسلو، أو النمو في حركة الإسلام السياسي وانعكاساتها في السياق الاجتماعي القائم إلى مشاركات جماهيرية موسمية وضعيفة ومحدودة انتهجت رواد فعل على قضايا آتية.

٢.٢.٢ مشاركة ضعيفة:

ترمي الأحزاب السياسية والنقابات أن المشاركة محدودة وضعيفة، حيث تعيش الجماهير برأيها حالة من الإحباط والملل، نتيجة الواقع السياسي والمؤسسي، وما تراكم عن هذا السياق كظاهرة الانتعاش من المناصب العامة، حيث ترمي الجماهير هذه المسلكيات في المؤسسة الرسمية وغير الرسمية وفي الاتحادات والأطر النقابية المختلفة. إلى جانب ازدياد ضعف مشاركة النساء "المشاركة محدودة أصلاً"، حيث لم تتح للأحزاب فرص حقيقية لمشاركة النساء بالرغم من رفعها شعارات ناقضتها في الممارسة: "مشاركة الجماهير ضعيفة جداً ويظهر ذلك من خلال الأنشطة والفعاليات السياسية والجماهيرية، وتطبق على الجميع لأن هناك حالة ملل وإحباط، وتراجع عام في دور الأحزاب والأطر الجماهيرية... مشاركة النساء طبعاً أضعف وبصورة ملموسة أكثر من الرجال في كل المناطق.. تراجعت أيضاً مشاركة الجماهير بسبب الممارسات العنيفة من قبل السلطة، بالإضافة إلى شعور الجماهير بعدمية المشاركة لأن مطالبهم لا تتحقق... ضعف المشاركة نابع من أن الناس تنظر إلى المسؤولين كناس منتفعين ويسعى المواطن العادي للحصول على عمل وتوفير قوت يومه مما يحد من ميوله للمشاركة... يرجع تراجع المرأة عن مشاركة إلى أسباب متعلقة بالتنظيمات السياسية التي ترفع الشعارات ولا تتيح الفرصة للنساء".

وأقرت النقابات بضعف المشاركة في اتجاهين: الأول، ويرتبط بالعضوية خاصة النسوية في صفوفها، والثاني، يرتبط بالمشاركة في النشاطات والبرامج الخاصة بها. وفسرت نقابة الصحفيين والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين هذا الضعف في المشاركة بعوامل مختلفة ترتبط بقضايا داخلية وقضايا خارجية تؤثر بزوايا مختلفة على مشاركة النساء انطلاقاً من التمييز الثلاثي المضاعف على النساء سواء جنسياً (من خلال الهوية الاجتماعية) أو نقابياً أو حزبياً.



٢.٢.٢ ركود حزبي ونقابي لخدمة مصالح ضيقة:

انتقل العمل الحزبي من المصلحة العامة إلى مصالح ضيقة وصفها المشاركون في البحث في اتجاهين: الأول، مصالح ضيقة للحزب السياسي ذاته، وثانيها، المصالح الخاصة المرتبطة بالمنفعة الفردية داخل الحزب. إن الانتقال في نظام المصالح تجاه الفئوية والطبقية الضيقة أصاب المشاركة النسائية والمشاركة العامة بحالة ركود نتيجة استياء القاعدة الجماهيرية من هذا الواقع.

"الفصائل راكدة غير قادرة على تحريك الجماهير وأصبحت التنظيمات والفصائل السياسية تنظر إلى مصالحها بمعزل عن حياة الناس، وأصبحت الناس تركز على مهامها الوظيفية أكثر نتيجة الظروف، وهذا عمل على تراجع دور المرأة الحزبية... دور المؤسسات المجتمعية والنقابية ضعيف حيث حوله البعض إلى مهام وظيفية... تم التراجع لصالح المصالح الوظيفية، وهذا انعكس سلباً على الحيز المتاح للمرأة". وفيما يتعلق بقضايا الركود النقابي والمصالح الضيقة، نوه أعضاء في نقابة الصحفيين إلى الركود الذي أصاب النقابة لمدة ١٨ عام لخدمة مصالح شخصية، أدى إلى تعطيل الحياة الديمقراطية في النقابة مما خلق أمية نقابية حرمت النقابة خلالها من مراكمة الخبرات والعمل على قضايا نقابية ذات بعد استراتيجي في الحياة الحقوقية الصحفية الفلسطينية.

٣.٢ التباين في المواقف الاجتماعية ومدى انعكاسها على المشاركة النسوية.

١.٣.٢ تباين في المواقف أدى إلى غياب الثقة:

رافق التراجع في حالة المشاركة تراجعاً في الرؤية لقضايا محورية مرتبطة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، وباتت هناك فجوات ملحوظة في أجندة العمل المرتبطة بمصالح الفقراء والنساء. هذا التراجع رافقه نمو للإسلام السياسي والذي معه فرضت الأجندة الاجتماعية الجديدة والتي تأثرت النساء بها بالتأكيد بشكل أكبر قياساً بواقع المجتمع الذكوري: "نمو الإسلام السياسي وفرض تضييقيات على حركة ومشاركة النساء... المشاركة النخبوية... التراجع في الفعل الثوري في المنطقة وفي العالم ساهم في تراجع مشاركة المرأة... في مسألة المشاركة في الهيكليات والمواقف القيادية للنساء في الأحزاب المشاركة ما زالت محدودة ولم ترتقي للمطلوب... يوجد فجوة بين الأحزاب".

فيما ترمي القيادات الحزبية أن التراجع هو تراجع عام وليس فقط في قضايا المرأة، وأن الأحزاب تتفاخر في قضايا مشاركة النساء "بالرقم الأصم" فقط والذي يتغاضى عن البيئة الداخلية والخارجية كمحددات تواجه مشاركة النساء بشكل خاص، حيث تعاملت الغالبية الحزبية والنقابية مع القضايا النسوية في إطار الفردية، بعيداً عن اعتبارها قضية اجتماعية، تهم المجتمع بشكل عام: "بشكل عام هناك تراجع على واقع النساء، يرتبط هذا التراجع بحالة التراجع العام وليس كموقف خاص من قضايا المرأة، يأتي هذا التراجع في سياق التراجع في دفاع الأحزاب عن القضايا الاجتماعية بشكل عام، وبالرغم من هذا التراجع فقد زاد الانتباه، في السنوات الأخيرة، لقضايا المرأة وتمثيلها في الأحزاب وأصبح هذا التمثيل ظاهراً وإن لم يكن كما يجب، وأصبحت قضية المرأة ذات أهمية بالنسبة لأعضاء الأحزاب".

ومما فاقم من هذه الحالة غياب الثقة بالأحزاب السياسية وبرامجها، وأصبحت الحركات المطالبة والنقابية في ظل هذه الفجوة غير قادرة على تحشيد وتأطير الجماهير باتجاه مشاركة خلاقة في ظل التطورات والمطالب اليومية المتزايدة التي تتطلع إليها الجماهير في حياتها العامة والخاصة: "انعدام الثقة بالأحزاب السياسية والنقابات والانقسام السياسي عطلا العمل التنظيمي والسياسي والنقابي وأوقفنا مشاركة الناس وأصبح يحكمنا في هذا البلد اتجاهان (فتح في الضفة، وحماس في غزة)... وتراجعت مع هذا الواقع الجهود الموجهة لمشاركة النساء والرجال... هناك عجز في التأثير حيث تقاد البلد من طرف واحد وهناك سيطرة على المرجعية (منظمة التحرير الفلسطينية)".

٢.٣.٢ فجوات في العمل ما بعد أوسلو:

أصبحت المنظمات النسوية الأهلية أقوى من الأطر النسوية التنظيمية وتداخلت مهام الأطر النسوية بما فيها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مع مهام وعمل السلطة الفلسطينية، مما خلق ضبابية في الرؤية والفكر تجاه النضال من أجل قضايا المرأة، وزاد من هذه الضبابية رحيل الجيل الشاب من القيادات النسوية إلى العمل في المؤسسات الحكومية أو الأهلية. ترمي قيادة فتحاوية من الشمال ذلك بالقول: "دخلنا في عملية مأسسة أثرت سلباً على واقع وحركة النساء من حيث المشاركة والمبادرة، وبالرغم من إيجابية نظام الكوتا في ضمان التواجد النسوي في المؤسسات إلا أنه تضمن وجهاً آخر فالكوتا سلاح ذو حدين، يضمن التمثيل النسوي ولكن ليس بالضرورة أن تكون المخزجات نوعية، يجب الخروج من نظام الكوتا نحو تعزيز مشاركة المرأة وليس مجرد وجود نساء داخل بعض الأجسام بدون مشاركة. رحيل القيادات الشابة للعمل في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الأهلية والدولية أفقد الحركة النسوية جزء من قوتها".

ووصفت قيادية في حزب فدا عملية التحول في القضايا الوطنية والنسوية في سياق تاريخي كالتالي: "بدأت الحركة النسوية كحركة متميزة مع نهاية السبعينيات، كانعكاس للعمل السياسي والحزبي الشعبي، وجاءت مبادرة تأسيس اتحاد لجان العمل النسوي من كافة الفئات والمجموعات النسوية. ونهض هذا الإطار السياسي من لجان العمل التطوعي وبنى على قاعدة من المشاركة الواسعة... وبدأ العمل النسوي كفعل ناشط على الأرض من خلال نشاطات نسوية، مثلاً كان الاحتفال بيوم المرأة العاملة يتم بفعل نضالي ثوري، لم تكن القاعات تتسع للنشاطات النسوية المتنوعة وكانت مشاركة النساء تطوعية لنصرة قضايا وطنية ونسوية، وكانت هذه الفترة ذهبية، وخاصة في العام ١٩٨٧ إذ تمثلت في مشاركة نسوية واسعة في الانتفاضة. صحيح أنه لم ينعكس ذلك على حضور النساء في كادر القيادة الوطنية الموحدة ولكن لعبت النساء دوراً نضالياً قوياً في قيادة العمل الوطني والكفاحي داخل التنظيمات في القدس ورام الله و نابلس. خاصة مع اعتقال القيادات، بدأ ذلك واضحاً في نقل وقوة بعض النساء في القيادة الميدانية وفي المشاركة الفاعلة وعلى مستويات عدة". وتراجع الإطار مع غياب الكادر النسوي عن الفعل التطوعي ومع تراجع المشاركة لهذا الكادر".

وتنوه قيادية فتحاوية إلى أن التدافع باتجاه العمل في الساحة الداخلية مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات والانتقال من العمل السري إلى العمل مع الجماهير شكل أحد أهم المفصل لكسر البيئتين الاجتماعية الذكورية القائمة وللوصول الأوسع للنساء: "بدأ العمل والتواصل من خلال تأسيس الأطر النسوية، بوضوح الرؤية وبقوة الحراك السياسي والنضالي، مما سهل الوصول للجماهير ومهد هذا التوجه للانتفاضة التي شكلت ذروة العمل الجماهيري". وحول كيفية التحول للواقع ما بعد أوسلو تضيف القيادية الفتاوية: "بعد أوسلو دخلنا مرحلة جديدة من العمل، مرحلة تقسيم المهام، حيث تم استيعاب جزء من الحركة النسوية في أجهزة السلطة وأصبح التركيز على هذه المرحلة على عملية البناء للسلطة الوطنية الفلسطينية".

وأكدت قياديات وقياديون ميدانيون من حزب فدا أن العزوف عن المشاركة اربطت بالعقيدة الأمنية للحزب الحاكم جراء الممارسات على الأرض، والكيفية التي تأثرت بها التنظيمات من ناحية المشاركة، وانتقال الأحزاب لنهج عمل مع الحزب الحاكم قائم على المحاصصة بدلاً من الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة النساء، ومع هذا الواقع غابت البرامج المجتمعية التغييرية عن ساحة الفعل الحزبي السياسي: "إن العزوف العام عن المشاركة نتيجة بروز واقع جديد، ما بعد السلطة الفلسطينية، حيث تأثرت المشاركة بشكل خاص بنشاط الأجهزة



الأمنية الفلسطينية والرهبنة من الاعتقال السياسي، إلى جانب فكر المحاصصة السياسية والذي يقتضيه الرجال بشكل رئيسي. هناك رهبة من الأجهزة الأمنية وهناك اعتقال سياسي. إن الممارسات الأمنية التي تستهدف الرفاق والرفيقات العاملين أو الراغبين بالعمل في المؤسسات العامة أيضا تحد من المشاركة في تنظيمات اليسار. كما أدت انخراط الفصائل في السلطة وفقا لنهج المحاصصة إلى عزوف الفصائل عن تبني مواقف حقيقيه لمواجهة للسلطة ومالت للعمل في إطار تفاهات معها. إضافة إلى ذلك تقوم المؤسسات الأهلية بنشاطات شبيهة بنشاطات الأحزاب من خلال برامج التوعية، والتي عادة ما تكون مدعومة ماليا. مما يحد من المشاركة في فعاليات التنظيمات، والتي غابت عنها البرامج التنظيمية الواضحة للعمل مع النساء."

٣.٣.٢ ضبابية وتذبذب في مواقف الأحزاب السياسية وقياداتها:

تحدثت قيادات من حزب فدا والجبهة الشعبية وحزب الشعب عن أن الحركة النسوية قد أدركت مبكراً عملية الإقصاء التي تمارسها الأحزاب السياسية بحق النساء وخاصة عن الهياكل القيادية العليا، والتي أدت بدورها لتعميق فجوات المشاركة ما بين الرجال والنساء. حيث تداعت القيادات النسوية للاجتماع موسم في العام ١٩٩١، وخرج هذا الاجتماع بوثيقة نقدية لمواقف الأحزاب السياسية تجاه قضايا المرأة ومشاركتها في الحيز الحزبي والحيز السياسي العام، وتطرقت الوثيقة إلى غياب الدور القيادي للنساء داخل الأحزاب وأكدت على أن دور النساء ما زال ثانوياً في ذلك الوقت، وإلى أن هذا الواقع أصبح موضع تساؤل بعد إعلان الاستقلال، وتطرقت الوثيقة إلى الضمانات الحزبية لحقوق النساء الحزبיות في ضوء قيام كيان فلسطيني، منطلقات من قراءة الدروس والعبر من تجربة النساء الجزائريات.

إلا أن المواقف الضبابية والتمتدنية من قبل الأحزاب جاءت لتأكيد يقين الحركة النسوية بغياب أجندة المواجهة مع القوم المحافظين والتقليدية، وخاصة الإسلام السياسي وخاصة بقضايا النساء: " كان هناك موقف واضح لعدم كافة التنظيمات بعدم الصدام مع القوم المحافظين في قضايا النساء، حيث كان يوجد تردد وعدم وضوح في الرؤية الاجتماعية تحت شعار أن الأولوية للقضية الوطنية... وكان لعملية إقصاء الأحزاب السياسية عن منظومة سلطة واتخاذ القرار من خلال الاستئثار بالسلطة من قبل حركة فتح دورا سلبيا على الأطر النقابية والعمالية والنسوية والطلابية ساهم في إضعاف الحركة النسوية ووفيه بلورة توجه جديد لعدم قيادات الأحزاب بالانعتاق من الأحزاب والخروج للعمل الأهلي."

من جهتها استبعدت حركة فتح الأحزاب السياسية والتنظيمات اليسارية من دائرة الفعل السياسي، وعزز هذا الاستبعاد إقصاء النساء واستئثار الرجال بالسلطة والانتفاع منها ومن إنجازاتها! وتبين أن المحاصصة النسبية في السلطة تمت على أساس ذكوري، تزامن مع عزوف النساء عن العمل السياسي والتحول من دائرة الأحزاب إلى العمل الأهلي الذي أدى إلى التركيز على برامج عمل مجملها اجتماعي وذات بعد استراتيجي تهم مجمل النساء مثل القوانين والتشريعات بمعزل عن الإطار السياسي المتنازع لقضايا النساء كقضايا اجتماعية.

تقول قيادية في الجبهة الشعبية في هذه الموضوعية: " حصلت تشوهات على بنية الأحزاب السياسية ساهمت في تعزيز البيروقراطية الفوقية، وساهمت في توجه الأطر النسوية الحزبية نحو الأجرة، والعمل السهل المعزول عن الناس، كلها أثرت على واقع وحضور المرأة في الأحزاب السياسية."

ومع اتساع الفجوة الجندرية وضيق المساحات التي تشارك فيها النساء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بدأ الحديث عن نظام الكوتا، واختلطت وتناقضت أحيانا مواقف الأحزاب حيالها، ومع المطالبة بتطبيق حصة نسوية "الكوتا" في الانتخابات في الحيز العام، امتنع البعض من الأحزاب اليسارية عن تطبيق الكوتا في حيزه الخاص.

ومن بين التساؤلات التي برزت في النقاش مع بعض القيادات اليساريات، حول الكوتا، برز التساؤل التالي: هل يمثل فرض الكوتا في الحيز العام عملية إخلاء طرف من قبل الأحزاب السياسية عن النضال تجاه القضايا النسوية؟ علم اعتبار وجوب أخذ المرأة الفلسطينية لمكانتها الطبيعية في هيكليتها وقيادة الأحزاب السياسية والمؤسسات المجتمعية. ورداً على هذا التساؤل قالت قيادية في حزب الشعب الفلسطيني: "بأن الحياة الحزبية فيما يتعلق بموضوع مشاركة المرأة قاصرة ومشوهة سواء بكوتا أو بدونها".

٤.٢ الأنظمة الداخلية وهياكل الأحزاب والنقابات وانعكاسها على التمثيل النسوي.

خلال حوار مع مجموعة من الشباب الفلسطينيين المرتبطات سياسياً بسبعة أحزاب فلسطينية، وبخمس نقابات، تبين أنه لا يوجد لديهم اطلاع ومعرفة بالوثائق الخاصة بالأنظمة الداخلية والبرامج السياسية لأحزابهم ونقباتهم، وبعضهم فقط لديهم معلومات عامة عن تلك الوثائق والبرامج.

٤.٢.١ الأحزاب السياسية والأنظمة والهياكل الداخلية:

لم تلمس أية تغييرات حقيقية في برامج الأحزاب وأنظمتها السياسية لمواجهة البناء الثقافي والاجتماعية القائمة، مع تأكيد هذه الأحزاب على تأثير تلك البناء سلباً على واقع وحياة ومشاركة النساء. وارتكزت الأحزاب السياسية الفلسطينية المشاركة في الدراسة في رؤيتها لقضايا النساء على أربعة مفاصل رئيسية:

المفصل الأول: الربط بمهام التحرر الوطني: ركزت بعض الأحزاب ومنها ما كان واضحاً أكثر من غيره (الجبهة الشعبية على سبيل المثال)، على ربط مهام التحرر الوطني بالنضال الاجتماعي والتحرر للمرأة الفلسطينية. كما انتقلت الأحزاب السياسية بالعموم في برامجها ورؤيتها أيضاً إلى مهام تعزيز المشاركة النسوية في بنى المؤسسات المختلفة وهياكلها وخاصة المؤسسات الحكومية والسلطوية.

المفصل الثاني: ربط حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في البنى المؤسساتية القائمة: اعتبرت الأحزاب السياسية أن هناك مهام جديدة بدأت تلوح ملامحها ما بعد أو سلباً، كتأسيس أجسام وهياكل جديدة، كالمجلس التشريعي الفلسطيني ومؤسسات السلطة الفلسطينية والانتخابات المحلية بجانب المشاركة في السلطة التنفيذية ومؤسساتها، مما عكس هذا نفسه بشكل واضح في الأنظمة الداخلية للأحزاب لصالح تعزيز مشاركة النساء في تلك الهياكل كاستثمار لنضال الحركة النسوية، مثل إقرار الكوتا وأهمية تمثيل النساء في المجالس المحلية والمجلس التشريعي.

المفصل الثالث: النضال من أجل قضايا حقوقية وبناء كادر نسوي: بدأت تلوح بالأفق أيضاً قضايا اجتماعية وحقوقية تهم النساء وواقع حياتهن اليومية مثل قضايا العمل المتساوي والحق بالمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحد من العنف، وبناء تشريعات تقوم على المساواة، حيث احتل هذا الجانب حيزاً مركزياً في برامج الأحزاب السياسية، ومع هذا التوجه بدأت الأحزاب السياسية بإعادة الاعتبار لنشاطاتها النقابية والنسوية والشبابية كجزء هام من مهام بناء التنظيم وتعزيز المشاركة في الحياة عموماً وتحقيق الحقوق المختلفة للفئات المختلفة سواءاً النساء أو الشباب أو الفقراء.

المفصل الرابع: تعزيز وصول النساء إلى الهياكل القيادية: ففي حين غاب عن الجبهة الشعبية وجبهة النضال الشعبي والجبهة الديمقراطية أي نسب اشتراكية لتمثيل النساء في الهيئات القيادية العليا، حددت أحزاب أخرى



نسب تمثيلية (كوتا) كحد أدنى لتمثيل النساء في هيئاتها القيادية سواء على المستوى المحلي أو القيادي المناطقي والمركزي، وتراوحت هذه النسب التمثيلية ما بين ٢٠٪ لدم حركة فتح، فيما وصل الإقرار التمثيلي إلى ٢٥٪ في حزب الشعب الفلسطيني، ووصلت هذه النسبة إلى ٤٠٪ لدم حزب فدا وهي أعلى نسبة اعتمدها الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بالنظام الداخلي، لم تطرح أي من الأحزاب السياسية، التي تمت مراجعة أنظمتها الداخلية، أي اتجاهات تمييزية في العضوية بين الرجال والنساء، وركزت على العضوية المتساوية، وتميزت بعض الأحزاب السياسية "الجبهة الشعبية" باشتراط العضوية لأعضائها باتخاذهم موقف علمي وتقدمي من مسألة مشاركة المرأة وقضاياها، مع الالتزام بممارسة هذا الموقف.

وارتباطاً بالأحزاب السياسية التي لديها أسس انتخابية واضحة لم تغيب النساء عن لجانها المركزية "باستثناء حركة فتح" حيث لم تغز في الانتخابات أية امرأة، مقابل نجاح النساء في هيئاتها القيادية الأخرى "المجلس الثوري". بينما فازت ثلاث نساء في حزب الشعب بعضوية اللجنة المركزية دون أي حاجة للحصة النسبية "الإلزامية واحدة"، وفرن النساء الثلاث في المكتب السياسي دون الحاجة أيضاً للنظام النسبي الحصري. وفازت ثلاث نساء لدم الجبهة الشعبية في المكتب السياسي انتخابياً، وغابت النساء عن المكتب السياسي لدم جبهة النضال الشعبي فيما شكلت النساء ما نسبته ٢٣٪ في المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية و ٣٧٪ لدم حزب فدا، غالبيةهن فزن ضمن نظام الحصة النسبية، مع العلم أن حزب فدا ترأسه امرأة، وهي أول امرأة فلسطينية تقود حزب سياسي.

٢.٤.٢ الأنظمة الداخلية وهيكل النقابات والتمثيلية النسوية فيها:

لم يختلف وضع النقابات كثيراً عن الأحزاب السياسية، حيث لم يتم إقرار نسب تمثيلية في الهيئات القيادية داخل العديد من النقابات التي تم مراجعتها باستثناء نقابتي، هما الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ونقابة التمريض والقبالة الفلسطينية، رغم أن النظام الداخلي "المتوفر على الصفحة الإلكترونية والمقر في العام ٢٠٠٤ تحت عنوان "دستور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين"، لم يعكس في بنوده المختلفة تمثيل النساء في الهياكل المختلفة، وتم التويه فقط إلى "إعطاء النساء حصة (كوتا) لا تقل عن ٢٠٪" في البيان الختامي ولم تعكس في فحوى النظام الداخلي أو في أية هياكل وأية مستويات.

كما ورد في المادة ٣٢ من هياكل ودوائر الاتحاد، معلومات حول "دائرة شؤون المرأة العاملة"، حيث تم تعريفها على أنها إحدى الدوائر المتخصصة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وتتكون من دوائر المرأة في النقابات ذات الشأن في العمل، وتم تحديد دورها من خلال العمل على شؤون المرأة العاملة، والعمل على تقوية مهارات وأداء المرأة العاملة، وتطوير دور المرأة في الحركة النقابية وتعزيز دورها في المجتمع المحلي. بينما غابت النساء عن الأمانة العامة للاتحاد (٧ أعضاء) (الكوتا الفصائية يمثلها الرجال في الهيئة العليا). رغم إقرار تمثيل النساء بـ ٢٠٪ في كافة هياكل الاتحاد، وتمثلت النساء بـ ٥ من ٢٥ عضو في اللجنة التنفيذية، مع العلم أن نسبة العضوات في الاتحاد لا تتجاوز ٧٪ من إجمالي العضوية، حسب سجلات الاتحاد. بالمقابل أخذ الاتحاد قراراً بتشكيل دائرة للنوع الاجتماعي كدائرة ذات بعد سياسي وبرامجي في الاتحاد بدل من دائرة شؤون المرأة.

من جهة أخرى لم تطرأ الكثير من التغييرات على الأنظمة الداخلية للنقابات الفرعية للعاملين في الجامعات الفلسطينية، حيث أقر النظام الداخلي في العام ١٩٧٩ مع تأسيس أول نقابة في جامعة النجاح الوطنية، ولم يحصل تغييرات جذرية منذ ذلك التاريخ إلا في بعض القضايا التنظيمية وبعض المسميات، فعلى سبيل المثال، بدلاً من أن تكون الدورة الانتخابية لمدة سنة واحدة أصبحت لمدة

سنتين، وتغيير مسمى أمين سر النقابة لرئيس النقابة، فيما لا يوجد نصوص لا من قريب أو بعيد داخل الأنظمة الداخلية تتناول واقع النساء في الجامعة من الناحية الحقوقية أو التمثيلية على اعتبار أن النقابات تمارس المساواة بين العاملين والعاملات بصورة تلقائية انتخابياً وتمثيلية وفقاً لمندوبي بعض الأعضاء في النقابات.

وفي موضوع آخر تطرح النقابات في هياكلها لجان خاصة بالمرأة لتركز اهتمامها على قضايا النساء والعاملات في الجامعات. وفيما يتعلق بالتمثيل النسوي داخل الهيئات الإدارية للنقابات لم يتم التطرق إلى الحجم التمثيلي للنساء في الهيئات الإدارية للنقابات في الجامعات المختلفة، والاستثناء الوحيد كان في جامعة بيت لحم حيث أقرت الهيئة العامة أن يكون تمثيل للنساء كحد أدنى من ٢-٣ نساء في الهيئة الإدارية، والاستثناء الآخر هو وصول النساء إلى رئاسة النقابة والذي حصل في جامعة بيرزيت حيث هذه هي المرة الأولى التي تصل فيه امرأة لهذا المنصب في الدورة الانتخابية ٢٠١١-٢٠١٣.

أما في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، فقد أقرت النقابة نظامها الحالي في العام ٢٠١١، ولم تتطرق النقابة إلى خصوصية قضايا الصحفيات، ولا يوجد دوائر خاصة بالنساء في النقابة، ولاحقاً وكنيجة لمشروع مع مركز تطوير الإعلام تم تطوير دائرة خاصة بوحدة النوع الاجتماعي كمتطلب لعضوية النقابة في اتحاد الصحفيين الدوليين. ولم تقر نقابة الصحفيين أي كوتا تمثيلية للنساء في الهيئات القيادية للنقابة، وإنما أقر النظام الداخلي في تشكيلة القائمة الانتخابية بتضمينها ما لا يقل عن ٢٠٪ من مرشحيها من النساء، على أن تكون واحدة منهن على الأقل من بين الأسماء الخمسة الأولى، وواحدة على الأقل من بين كل خمسة أسماء تلي ذلك، ويتكون المجلس الإداري لنقابة الصحفيين من ٦١ عضواً ممثلة النساء فيه بـ ١٦ امرأة، وفي الأمانة العامة للنقابة هناك ٢ نساء من أصل ٢١.

وأقرت نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين في نظامها الجديد في العام ٢٠١٢، لجنة شؤون المرأة، حيث تتابع هذه اللجنة أهم المستجدات في قضايا المرأة والانتهاكات الواقعة في هذا الإطار. ولم يتطرق النظام الداخلي في النقابة إلى أي بنود أو إجراءات أخرى خاصة بواقع النساء في سلك المحاماة، مع العلم أن مجلس النقابة يتكون من فرعين رئيسيين المركز الأول في القدس ولا تتمثل به نساء، والفرع الثاني في قطاع غزة تتمثل فيه امرأة واحدة ويعملان سوياً تحت ذات المسمى وعدد أعضاء المجلس ١٥ عضو.

وأكثر ما يدل على فجوة التمثيل النقابي تلك المتمثلة في نقابة التمريض، حيث تشكل النساء حوالي ٦٠٪ من الجسم التمريضي في الضفة الغربية، ولكن هذا لم ينعكس على التمثيل النسوي في هيئات وهيكل مجلس التمريض الفلسطيني، ولقد هذه الفجوة تم إقرار نسبة تمثيلية للنساء لا تقل عن ٢٠٪ في الهياكل المختلفة وتمثيل لا يقل عن امرأتين في الهياكل المختلفة مناطقياً ومركزياً. وارتبطت الحصرية في التمثيل النقابي في الأحزاب، في حين خلت بعض النقابات من تمثيل قومي للنساء في صفوفها كما هو الحال في العديد من نقابات الجامعات الفلسطينية، ونقابة المحامين، عمدت بعض النقابات إلى تأسيس وحدات خاصة بالمرأة في هيكليتها لاعتبارات مختلفة تتعلق بصورة النقابة أمام جمهورها.



٢.٥.٢ الأحزاب والمشاركة النسوية بين النظرية والتطبيق.

٢.٥.٢.١ الانسجام الفكري والأيديولوجي للأحزاب والنقابات ارتباطاً بالممارسة في قضايا النساء:

تعيش الأحزاب السياسية وتفاوتت، حالة من الضبابية في الممارسة الفكرية والأيديولوجية تنعكس بشكل رئيسي على قضايا المرأة والمساواة بين الرجال والنساء. وبالرغم من وضوح المنابع الأيديولوجية للفكر العلماني والتقدمي واليساري والمساند بقوة لحقوق كل من المرأة والرجل وللعادلة ما بين الجنسين على أساس مدنية المواطنة وحقوق المواطن/ المواطنة الأساسية، إلا أنها تتعامل مع الموضوع باستحياء وتغيبه عن قائمة أولوياتها وأجنداتها النضالية، وترتبط بالممارسات المغايرة للتطبيقات التي تطلقها قيادات الأحزاب "خاصة اليسارية". كما يتم إقحام النساء في صراع واستقطاب قومي لا تمت بصلة للمساواة والعدالة، وتكون المرأة غالباً ضحية لتلك الصراعات، هذا الواقع أفرز قصوراً على الأرض، حيث ابتعدت الأحزاب عن حوض المعارك التي تتعلق بحقوق النساء كقضايا اجتماعية، وغيب الموضوع النسوي عن المواجهة مع التيار السياسي الديني ومع الثقافة التقليدية، وبدلاً من ذلك تجد الأحزاب المنافذ للتعاظم والتماهي مع البنية الاجتماعية الذكورية التقليدية القائمة.

ترى قيادات من إحدى المناطق في حركة فتح أن الوضع في فتح لا يتعد كثيراً عن هذا التحليل: "بشكل عام لا يوجد منحى حقيقي للتغيير داخل الحركة تجاه النساء هناك فقط كلمات وشعارات، أما الممارسة فتمتاشه مع الثقافة الذكورية... هناك عنف مقصود وعنف مباشر وغير مباشر، عنف لفظي وصراخ وكلمات نابية أحياناً لإحراج وإبعاد النساء عن المشاركة في الاجتماعات التنظيمية... وهناك عنف بالممارسات من خلال الاجتماعات المتأخرة من أجل أن لا نكون جزءاً منها، حيث يتم الاتفاق على القضايا ليلاً ويتم تبليغنا بها في الاجتماع الدوري ويكون الأمر جاهزاً على الطاولة، وأحياناً تكون النساء مجالاً للاستقطاب الذكوري بعدد لأحد على حساب أحد". وهذا ما أكدت عليه قيادية فتحوية أخرى: "بالرغم من أن الانتخابات أخذت منهاجاً في الحوار والنقاش من الأسفل إلى الأعلى (خلال المؤتمر العام) إلا أن تناقضات الكادر لم تنح الفرصة لأخذ كل القضايا بعين الاعتبار وخاصة النسوية (هناك فجوة بين الأجيال واستحقاقات مختلفة للفئات والمواقع ذات الصلة بظروف نضالية مختلفة)".

ويفسر ذلك قيادي في جبهة النضال الشعبي هذا الواقع بعدم النضج الكافي عند الرفاق والذي يتمثل في التباينات في مواقفهم من قضايا النساء. فقد تناقضت مواقف قيادات الجبهة (جبهة النضال الشعبي) في لقاء مشترك (نساء ورجال)، صحيح أن الجبهة أعطت النساء الفرص للانخراط في الميادين المختلفة، وبالرغم من وجود أولويات لدعم المرأة في أجندة الجبهة ومن رأس الهرم القيادي، إلا أن تواجد النساء في المواقع القيادية ما زال غير مرض على الإطلاق في كافة الهيئات القيادية للجبهة. واستناداً إلى ذلك يرى قيادي في جبهة النضال: "رغم التوجه الرئيسي الذي يقوده الأمين العام لدعم اختراق النساء لمواقع قيادية إضافية إلا أن هناك مواقف متأخرة وتقليدية جداً فيما يتعلق ببعض القيادات الذكورية، والتي نحاول العمل معها على خلق تغيرات تنويرية تجاه قضايا النساء". وبنيت لقاءات مع قيادات في جبهة النضال على أن هناك مراعاة للموروث الثقافي القائم وفيه مختلف المجالات، بما فيها تلك المرتبطة بموضوعة المرأة، ولكن من المهم أن يحصل اختراق في هذا الموضوع بحيث نخرج ثقافة مجتمعية تنصب على فكر تحرير المرأة والذي يشكل أرضية في التحرر العام من الاحتلال. وبرزت مواقف متناقضة لدى بعض القيادات في جبهة النضال الشعبي "حيث أن رفض الكوتا ارتبط لديه بموضوعة الكفاءة"، وأن الكفاءة لدى النساء ما زالت موضع تساؤل خاصة مع فشل بعض النساء في العمل في الهيئات المحلية. وتناقض هذا الطرح كلياً مع مواقف قيادات أخرى أكدت على أن الجبهة تمارس الكوتا إلزاماً "صحيح أن عدد النساء قليل في اللجنة المركزية وهناك غياب للنساء من المكتب السياسي، ولكن في المؤتمر القادم سيكون هناك نسبة عالية لتمثيل النساء في هيكل قيادة الجبهة... هناك مواقف خلافية بين بعض النساء القياديات والقياديين على اعتبار

أن الكوتا يجب أن تكون أقرت في المؤتمر السابق وهناك رقيقة من الجبهة رشحت نفسها للمكتب السياسي ولم تتجدد".

وتتعمق قيادات يساريات من حزب الشعب والجبهتين الشعبوية والديمقراطية في التحليل بحدِيثهن عن ضياع الهوية الفكرية للتنظيمات وخاصة اليسارية منها، حيث تطرح قضايا النساء بطريقة مبتورة في برامج التنظيمات، كما تراقب مع هذا الواقع التنظيمي غياب للمساءلة والمحاسبة على المواقف السلبية والدونية التي يتبناها البعض في القيادة والقاعدة الحزبية للتنظيمات عند الحديث عن قضايا النساء. وضمن هذا السياق فشلت الأحزاب السياسية في نقل قضايا النساء للأجندة الاجتماعية، كما نوهت قيادات في الجبهة الديمقراطية: "فشلت الأحزاب في تحويل الدفاع عن حقوق المرأة إلى محور رئيسي في المعارك الاجتماعية والسياسية ومجابهة الفكر التقليدي للإسلام السياسي والموروث الثقافي السلبى".

وبخصوص الأوضاع الداخلية نوهت قيادية في الجبهة (الشعبية) بأنه يوجد تبني لقضايا النساء من ناحية نظرية، ويوجد قيادات تؤمن بحقوق المرأة ولكن لا تؤمن بالكوتا، على اعتبار أنهم يؤمنون بالمساواة الكاملة، فكيف المساواة والفجوة ما زالت قائمة، كما تحرص بعض القيادات على تقوية الإيمان بحقوق النساء ولكن لا يحاسب ولا يساعل ذوي الاتجاهات السلبية على مواقفهم.

وارتباطاً بالفجوة بين الفكر والممارسة، أوضح قيادي في الجبهة الديمقراطية أن الارتباك الفكري موجود، وأدى هذا الارتباك إلى تغيير قضايا الفئات المختلفة طبقياً واجتماعياً: "هناك ارتباك موجود كوعى مكتسب في الممارسة والبرامج والمعارك التي تخاض في الدفاع عن حقوق المرأة، حيث لا تتحول قضايا المرأة إلى محور رئيسي في المعارك السياسية والاجتماعية بسبب تفاوت الاهتمام ودرجة التركيز، مما خلف فجوة ما بين الوعي النظري والممارسة السياسية. كما يرتبط الوعي بالأساس بقضايا النضال الوطني الديمقراطي والتي تركز على الجمع بين هموم الفئات الكادحة والفئات الشابة عمياً والمرأة جندرياً، ولا يوجد نضال وطني ديمقراطي إذا أهملت هذه التركيبيات لأبعاد اجتماعية وطبقية".

وتؤكد قيادات ميدانية لحزب الشعب الفلسطيني على هذا من خلال التتويه إلى أن تراكم الفجوات بين النظرية والتطبيق العملي والذي تعاطت فيه الأحزاب مع الثقافة المحلية التقليدية القائمة، ويرين أن الأحزاب تتحمل المسؤولية الرئيسية في غياب مسائل التوعية والتثقيف: "تتحمل الأحزاب مسؤولية التوعية والتثقيف، أصبحت الأحزاب أيضاً منغلقة على الثقافة الموروثة... وغيبت القضايا النظرية عن وعي القاعدة بحيث أصبحت أكبر بكثير من الممارسة الفعلية وبرزت هناك فجوة بين النظرية والعمل على المستوى العام، أما على المستوى الحزبي هناك محاولات عديدة من خلال ورشات العمل وبرامج التوعية والمبادرات لتعميق قضايا المرأة على المستوى المحلي لتحقيق الانسجام بين المنطلقات الفكرية والممارسة العملية".

من جانبها تمثل النقابات، كحركات جماهيرية، أداة مطلبية رئيسية في القضايا الحقوقية والصراع الطبقي للفئات المختلفة، خاصة الصراعات التي من المفترض أن تحوّلها النقابات مع المؤسسة الرسمية أو غير الرسمية. ولا يختلف الواقع النقابي كثيراً عن الواقع الحزبي، بل يذهب الوضع النقابي إلى ما هو أعقد، حيث تشكل النقابات في غالبيتها من تحالفات انتخابية ذات أجندات سياسية واجتماعية مختلفة سببها صراعات انتخابية للفوز النقابي، أو التقسيم على أساس حصص، ويخلق هذا الوضع تغليب النضال من أجل القضايا الحقوقية والمطلبية لأعضاء النقابة، وفي إطار الصراعات الداخلية التنظيمية أو المصلحية تغيب النقابات عن الاهتمام بالأجندات الطبقيّة والاجتماعية للنساء وقضاياهن.



وما يزيد من الانغلاق النقابي انعزال الاتحادات الجماهيرية والنقابية عن واقعها الاجتماعي والطبقي أيضاً، وانسجام برامجها مع الأجندة التمويلية بعيداً عن الحقوق، كما ساهم أيضاً غياب الكادر النقابي والحزبي في تجسيد هذا الواقع، حيث يوضح هذا الواقع قيادي في الجبهة الديمقراطية بقوله: "الاتحادات والنقابات منعزلة عن واقعها الاجتماعي وبعيدة عن صراعها الفكري وبغيب عن القواعد النقابية التثقيف حول العلمانية والديمقراطية والحريات والحقوق المدنية وخاصة للنساء والمواطنة والحقوق المتساوية يعكس المؤسسة الدينية التي تنشر فكرها ومعتقداتها بين الجماهير، فالصراع الفكري والنضال الاجتماعي بحاجة إلى ثقافة واسعة وإله حوار معمق وخلق كادر جديد."

٢.٥.٢ الأحزاب والنقابات رؤية مواجهة أم مساومة علم قضايا النساء:

لم يترك خبط الأوراق السياسية والتنظيمية والنقابية الذي أحدثته الأحزاب والنقابات معه مساحات تتسع للنساء الفلسطينيات ما بعد أوسلو، بل ضاقت المساحات واتخذ المجتمع تدابير الاجتماعية والثقافية نحو مزيد من الانغلاق الديني والقيود على حركة النساء الفلسطينيات، وساهم الإحباط الناتج عن ما آلت إليه الظروف في نهاية الانتفاضة الأولى في إرجاع مشاركة النساء إلى الخلف مع تعمق انتشار الفكر والممارسات المنبثقة عن الإسلام السياسي وما تزامن معها من تخويف وترهيب، واختلط الموروث الاجتماعي مع الدين، ومعها بدأت النساء تفقد صفة الشريكة مع الرجل في الفعل السياسي والحزبي والنقابي وانحصر أكثر في النظرة الجسدية المكرسة لدورها النمطي والمرتبط بالدور الإنجابي.

لم ترتق الأحزاب السياسية والنقابات، حتى الآن، إلى اعتبار المعركة في القضايا الاجتماعية ضمن أولوياتها، بالرغم من توجه النساء الحزبיות للضغط على الأحزاب بهذا الاتجاه منذ الانتفاضة الأولى، وبغيت الأجندة الوطنية وخوض المعركة مع الاحتلال الأولية الأولى أن لم تكن الوحيدة للقوى السياسية الفلسطينية. ومع غياب حضور القوى السياسية الفلسطينية، وخاصة اليسارية منها في معادلات الصراع الأيديولوجي الاجتماعي ترك الميدان لقوى الإسلام السياسي التي أرست قواعدها بين الجماهير، ونشرت أيديولوجيتها وفكرها، وضافت معه مساحات العمل للقوى السياسية الأخرى، وترك صعود الإسلام السياسي تأثير معنوي ملحوظ باعتباره تياراً سياسياً له توجهات ومضامين دينية اجتماعية عكست نفسها على خطاب ووعي الناس، وكان لهذا الخطاب تأثيره الأكبر على المرأة وحراكها ومشاركتها في الحيز العام، ولم تقدم الفصائل الأخرى نماذج بديلة ولم يعد نموذج فتح نموذجاً أفضل بالنسبة للناس: **(استخلاص من لقاءين منفصلين مع قيادي في الجبهة الديمقراطية وقيادي في جبهة النضال الشعبي).**

وتضيف بذات الموضوع قيادة في حزب الشعب حول ضعف الأحزاب اليسارية في المعادلة الاجتماعية والثقافية بقولها: "كانت الأحزاب وخاصة اليسارية ضعيفة الأثر في المجال الثقافي والمجتمعي وكانت مقاومتها لانتشار وممارسة الفكر الاقصائي محدودة، لدرجة بدت هذه الأحزاب وكأنها تقبل هذا الفعل والذي كان وقعه كبيراً على حركة ومشاركة النساء."

وتضيف قيادية يسارية من الجبهة الشعبية في ذات المضمون: "أنه ومنذ البداية بات قمع الإسلام السياسي يتجسد في تحديد منظور يمكن للمرأة معه المشاركة إلا إن هذه المشاركة مرهونة بنمو معين وخاصة في اللباس والحركة والتواجد في الساحات، ولم يتم التصدي لهذا من قبل الأحزاب اليسارية والعلمانية تحت حجة أن المعركة الأساسية مع الاحتلال، وهذه المعركة لم تخض حتى الآن وما زالت النساء تدفع ثمنها حتى يومنا هذا."

تفند قيادية من حركة فتح علاقة الحركة بالإسلام السياسي، وتصفها "بالضبابية العالية": "كان هناك

انعكاس واضح لحالة التدين في صفوف الحركة وخاصة مع بروز قوة حماس، حيث أخذت فتح تتمسك بالدين منعا لاحتكار حماس له، وجاء هذا بالتأكيد على حساب القضايا الاجتماعية وعلى حساب قضايا المرأة الفلسطينية. وتضيف القيادية الفتاوية أيضاً حول توجهات المجتمع بالقول: "اتجه المجتمع الفلسطيني نحو التدين، وانعكس التدين الحالي داخل حركة فتح أيضاً، ومع بروز حركة حماس والإسلام السياسي واستخدامها للدين، بدأ التفكير لدى البعض أن الدين ليس حكراً على أحد ويجب تظهير وتمسك فتح بالدين".

وتبعاً لذلك هناك إشكالية رئيسية داخل حركة فتح ترتبط بمدى تعمق الحركة في نقاش هذه القضية وتبعاتها المتعلقة بحقوق النساء، فهناك هروب لدى الحركة من نقاش هذه القضية، وحسب القيادة الفتاوية: "فتح دائماً تؤجل نقاش القضايا ذات البعد الاجتماعي". كما لم يتعمق النقاش في دور الدين في الحركة، وما تلقبه هذه القضية بظلالها وانعكاساتها على القضايا الحقوقية للمرأة، وتضيف القيادية الفتاوية: "هناك ضبابية وجزء يهرب من نقاش هذه القضايا الفكرية وعلاقتها بالتأصيل الفكري وفتح بالعموم تؤجل نقاش القضايا الحساسة".

وأشارت قيادات وسطية يسارية وضمن تجاربهم التنظيمية إلى أن تنظيماتهم ما زالت تراعي القيم التقليدية: "تنظيماتنا اليسارية ما زالت تراعي منظومة الموروث الثقافي القائم خاصة فيما يتعلق بحقوق وقضايا النساء، هذه المراعاة تهرب فيها التنظيمات تحت حجج مختلفة ومختلطة تتناقض فيما بينها وبما تؤمن به نظرياً".

ولا تختلف رؤية القيادات الميدانيات في تقييمهن لدور أحزابهن عن ذلك وخاصة في مراعاة الموروث الثقافي، حيث أمادت قيادية ميدانية في الجبهة الديمقراطية أن العائلات أصبحت مرجعية بالنسبة للأحزاب السياسية وخاصة في قضايا الانتخابات وهذا يأتي بالتأكيد على حساب مصالح النساء. كما أضافت القيادية الميدانية أن الجبهة واجهت العشائر في الانتخابات فقط من منظور ذكوري في تحديد مندوبي العائلة للانتخابات، ولكن تماهت مع الثقافة والعادات والتقاليد في القضايا النسوية: "لقد كانت تجربة عدم التماهي مع البناء التقليدي غالية الثمن إذ أدت إلى مجابهة مع العشائر وحدت من فرص الفوز في الانتخابات... كان التنظيم سابقاً قادراً على فرض كل شيء. ومع بروز العشائرية تحول الانتماء نحو العائلة (تجربة مواجهة العائلات في عصيرة الشمالية): رغم عدم حصول الكتلة على أي معقد في المجلس إلا أن التجربة زادت من صلابة التنظيم وأخرجه من سبات الصراع العشائري في مواجهة الانتخابية على مستوى البلديات. ولكن يضطر التنظيم في قضايا النساء للتماهي مع الواقع الثقافي والعائلي وأصبحت العائلة حريصة على محاسبة التنظيم وهذا يأتي على حساب النساء بشكل رئيسي. وكما أصبحت العائلة هي المرجعية في تحديد المشاركة والتنظيم لاحقاً ينسق مع العائلة وخاصة في فترة تعيين البلدية لم توافق البلدية على تعيين امرأة مما اضطر التنظيم أن يوافق على التوجه العام بعدم تعيين امرأة."

وتضيف قيادات مناطقية وميدانية لحزب الشعب في تشخيصها للواقع بأن حزبهن، براعي دور الثقافة والعائلة، ويتراجع دوره لصالح العشيرة، وأن هناك مواقف تقليدية يتبناها الرفاق تجاه المجتمع: "هناك حاجة لاحترام المجتمع المحلي والثقافة لها دور كبير في التأثير على الرفيقات وهناك كنا مضطرين لمجاراة الثقافة ولو شكلياً وهناك رفاق متتوربين وهناك رفاق لديهم مواقف تجاري الدين والثقافة المجتمعية ومواقفهم من الرفيقات لا تختلف عن مواقف المجتمعات المحلية. حتى أن هناك رضوخ من قبل الحزب والسلطة الحاكمة لأقطاب العشائرية. البعد الوطني تراجع بشكل كبير والجو الطاغية للبعد العشائري



بشكل كبير.. وهناك عزوف عن المشاركة.. كما أن العادات والتقاليد ودور رجال الدين له طابعة المؤثر." تحلل القيادة في حزب الشعب هذا الواقع بطريقة مختلفة مع أن المضمون لا يختلف كثيراً، فالحزب لا يخوض المعركة وإنما يخوض معارك ثقافية من خلال مؤسسات ترتبط به بطرق مختلفة: "الحزب علمه استعداد لخوض معارك ثقافية من خلال مؤسسة فؤاد نصار، تم إجراء أكثر من دراسة بشكل نقدي وهناك أطروحات واضحة في هذا الموضوع، وبعض الرفاق كتبوا بشكل جرمي حول حقوق المرأة".

وما بين الهوية والأولوية لم تكن الأحزاب قادرة علمه اختراق الحيز والذي تراكم بفعل الإسلام السياسي، فالواقع يقول أن الهوية الاجتماعية للأحزاب واضحة ولكن ضاعت الأحزاب في قضايا الأولويات، فتم تأجيل المواجهة مع الإسلام السياسي لمصلحة قضايا أخرى، واتخذت الأحزاب مواقف متوازنة! في قضايا المرأة، وأوقت الكرة في ملعب النساء وكان عليهن تحديد أولوياتهن، وهذا الهروب للحزب في نظره للقضايا النسوية "نسوية بامتياز" وضع عدة قضايا للنقاش، وضمن هذا السياق نوه قيادته في حزب الشعب: "الهوية واضحة في هذا الموضوع المشكلة في الأولويات، في أولوية هذه القضايا، أولوية طرح قضايا المرأة في سياق خاضع للنقاش والبحث والاتفاق عليه، يختلف الحزب علمه الأولوية وليس علمه الموضوع والمهم كيف يتم تمثيل القضايا وخلق الأولويات وحشد مساندة إليها فالحزب حالياً وضمن العمل النقابي يعمل علمه موضوع المساواة في الأجور وهذه المعركة معركة الحزب ومن المعارك النسوية الاجتماعية التي يخوضها الحزب بجانب معارك حقوقية أخرى".

وبالرغم من الرؤية النظرية للحزب حول قضايا النساء والمساواة، إلا أن هذا لم ينعكس في سياسة الحزب العامة، علمه مستوٍ المناطق، حيث أن الموروث الثقافي يعمل علمه الحد من مشاركة النساء، وأن التنظيمات مضطرة للتماهي مع العامل الثقافي والدين، وعلمه هذا الأساس ولكي لا تخسر الأحزاب من قواعدها المحصورة أصلاً علمه المدمم البعيد أضطر الحزب ومثله الأحزاب الأخرى للتماهي مع الدين: "نحن موجودون في مجتمع لا يعزز الديمقراطية مجتمع بنيت قائمة علمه العائلة والعشيرة، والدين لا يعطي حرية فردية يجب أن تكون منسجم معه، والخوض في نضال ناجح داخل العائلة والعشيرة من خلال وجود حزبي تنظيمي قومي داخل إحدى العائلات حيث يصير هناك تكتل داخل العائلة وهنا نستطيع أن نخترق هذا النمط وأحياناً مضطرة للتماهي مع العائلة... نظرياً يوجد دعم ولكن علمه ارض الواقع يختلف، نيقه خاضعين للمنظومة الاجتماعية والرجل الحزبي يهادن هذا الواقع... محافظة الخليل محافظة تقليدية اجتماعياً تسيطر عليها العشيرة والدين".

يضيّق حيز نشاط النساء الحزبيات في المجتمع المحلي، حيث تتحالف القيم التقليدية مع القيم الفردية لبعض الحزبين في إقصاء النساء عن الدائرة الحزبية: "هناك ضغوط تمارس من قبل المجتمع المحلي غير الداعم للمرأة ناشطة سياسياً وهذا غير مقبول، ولا يتماشى من أجل السير مسافات وممكن أن يمارس كلام غير مقبول وهناك بعض الرفاق بكسروا مجاديف الرفيقات أيضاً، ويصبح تنافس غير شريف من خلال اللعب علمه العادات والتقاليد".

ونوهت قيادات وسطية في الجبهة الشعبية أن هناك هجمة دينية من قبل رجال الدين علمه أحزاب اليسار بشكل عام، هذا الهجوم خلق بيئة غير مؤاتية لمشاركة فاعلة للنساء: "هناك هجمة دينية علمه الجبهة (الشعبية) بموضوع الدين وبشكل عام علمه أحزاب اليسار فعند الحديث عن محافظة مثل نابلس، حيث تؤدي مؤسسات دينية مع الواعظين دوراً سلبيًا، فالواعظات يلعبن دور خطير تجاه قضايا النساء ومشاركتهن بشكل عام في الحياة السياسية، والأحزاب والأطر غير قادرة علمه مجابهة هذا التوجه".

كما تم التعاطي مع الواقع العشائري والعائلي داخل التنظيمات، وهذا بدا واضحاً من خلال انتخابات الهيئات المحلية، فالأحزاب السياسية وافقت علمه ترشيح النساء، وعلمه الأرض تم استثنائهن فعلياً في

قيادة الهيئات المحلية، ولم تقاوم الأحزاب بل تعاطت مع هذا الواقع ولم تقم الأحزاب اليسارية بالرقابة علمه سوء الأداء والإقصاء الذي يتم للنساء من هذا الحيز.

كما تساوقت بعض التنظيمات مع الواقع الاجتماعي التقليدي وصل علمه حد التشهير بالنساء، كما نوهت قيادات ميدانية من حزب فدا في محافظة من شمال الضفة الغربية حول ذلك، حيث تساهم بعض القيادات من الرجال في حزب السلطة في التشهير بالنساء النشيطات: "كما يتم التشهير أحياناً في حركة الرفيقات وخاصة النشيطات من قبل بعض المسيطرين علمه المؤسسات، وهذا أيضاً يقيد حركتهن".

وذهبت قيادات وسطية أخرى في فدا علمه القول بأن الأحزاب تطرح قضايا المرأة بحياء، وهذا يؤكد تجنبها للمواجهة، كما أن هذه الأحزاب تتعايش مع البناء الاجتماعي التقليدية القائمة.

واستكملت قيادات فدا وخاصة النسوية منها بالقول: "أن العشائرية بدت واضحة داخل التنظيمات وانكشف سترها مع الانتخابات المحلية وليس الحزب ثوب العشيرة، ومع هذا بات الإقصاء الأساسي بالتأكيد للنساء لصالح ذكورية العشيرة".

نقابياً، لا تختلف الصورة فقد عكست الأحزاب أزماتها وفكرها الممارس في العمل النقابي، وتلخص نقابية فلسطينية واقع النقابية بأربعة محاور رئيسية:

- تعتبر بعض فروع النقابات العمالية ممالك تقاد من قبل أمين السر في تلك المنطقة، ويوجد لدى البعض من أمناء السر في المناطق توجهات عدوانية تجاه النساء، ولا يتفاعلوا مع السياسات العامة التي يطرحها الاتحاد. وعليه ترمز النقابية: "أن التمثيل النسوي شكلي في النقابات ولا يعكس بشكل قومي في الهيئات المختلفة".
- تخوض النساء النقابيات صراعاً قوياً في دائرة العمل النقابي نتيجة البيئة الثقافية القائمة والمتحلفة مع التقاليد المجتمعية، حيث تعمل المرأة أضعاف ما يعمل الرجل ضمن البيئة القائمة حتى تستطيع الوصول داخل الهيئات القيادية النقابية.
- تختار الأحزاب السياسية ممثليها في اللجان النقابية المختلفة والأمانة العامة وهذا الواقع هو انعكاس لرؤية وواقع الأحزاب ومدى قدرتها أصلاً علمه خوض معارك مواجهة مع النفوذ الطبقي والديني.
- يتم إقصاء مقصود وغير مقصود في العمل النقابي للنساء، حيث تستند النقابية من حكم تجربتها وخبرتها نقابياً بالقول: "لا يتم تقبل أن تكون المسؤولة نقابياً عنك امرأة، وضمن عملي لسنة ونصف كمسؤولة لكتلة الوحدة العمالية في محافظة نابلس واجهت الكثير من المشاكل وعدم التقبل والاستيعاب والاحترام من قبل الرجال".



1.2 معيقات مشاركة النساء الفلسطينيات في الفعل السياسي والنقابي المحلي:

بجانب الظروف الموضوعية للحالة الفلسطينية والذاتية الحزبية المقيدة للمشاركة، من الأهمية بمكان إضافة القيود والتحديات المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي، حيث يتم تغييب الحقوق السياسية في المشاركة الحزبية للنساء داخل العديد من الأحزاب السياسية والنقابية بطريقتين:

الأول: بيئة حزبية ونقابية غير مستجيبة لحراك نسومي داخل الأحزاب السياسية والنقابات، من خلال الفجوة الحاصلة ما بين الهوية الأيديولوجية للأحزاب والنقابات والممارسة العملية داخل هيكلها التنظيمية، حيث لا تتقاطع قضايا النساء معها، ولا يعكس الفكر والأيديولوجيا لا عمودياً ولا أفقياً داخل التنظيم (النظام الداخلي والهيكلة التنظيمية والبرنامجية).

و الثانية: الفصل التنظيمي ما بين الكادر النسومي وباقي هيئات الحزب والنقابات التنظيمية خاصة على المستوى المحلي، حيث تسعى الأحزاب والنقابات لتبيان أهمية القطاع النسومي بعزله عن التنظيم تحت ذرائع عدة نوهت إليها التنظيمات، وخلق هذا الفصل معه فجوات كبيرة.

وعند الحديث عن المعوقات وبمستويات مختلفة لم يختلف التشخيص كثيراً عن تراجع المشاركة بشكل عام في السياق الفلسطيني، إلا أن هذه العوامل تلفي بظلالها وتقلها بشكل أكبر على النساء الفلسطينيات.

1.2.1 التحفظات الاجتماعية والفجوات المنطقية:

أشارت القيادات النسوية ضمن المستويات المختلفة في الأحزاب والنقابات المختلفة إلى أن هناك صعوبات تواجه الشباب في الانخراط في العمل السياسي والنقابي، هذه الصعوبات ارتبطت بالمواعيد التي تضعها الأسرة على حركة الشباب بشكل رئيسي، وفيه النظرة الضمنية لبعض الأسر من خلال تساؤلات عده منها ما يرتبط بالفائدة المرجوة من المشاركة، هذا السؤال بدأ يتزايد مع تراجع واضح لقيم العمل التطوعي في الأراضي الفلسطينية وإحلال قيم النفعية واستغلال المنصب العام: "هناك تحفظ من الأهل على مشاركة الشباب، حيث ينظر الأهل إلى الفائدة المرجوة من المشاركة للفتيات خاصة في نشاطات سياسية، وما زالت النظرة القديمة موجودة "النساء في البيت ومشاركتها تتم في البيت، إلى جانب وجود فضائل وخاصة الإسلام السياسي تحدد حياة المرأة واقتصرها على البيت لاعتبارات أصولية وعقائدية، وهذه الرؤية الضلالية تؤثر على مشاركتها، كما يتم استغلال مشاركة النساء في الانتخابات واعتبارها رقماً انتخابياً، كما تعزز المناهج التعليمية من الثقافة التقليدية وتتطرق باستحياء إلى المرأة ومشاركتها ولا يوجد أي منهاج يتحدث عن نضال المرأة الفلسطينية ومشاركتها السياسية. هناك أمور مبرمجة تحد من مشاركة المرأة".

وأكدت القيادات الميدانية في المناطق المختلفة أن هذه التحديات التي تواجه الشباب تختلف فيما بينها منطقياً، في حين أن مناطق الشمال والجنوب تقاد بنفس عشائري وحزبي ضيق، تتاح فرص أفضل للشباب في المناطق الأخرى مثل رام الله على سبيل المثال.

نقابياً: مع زالت الثقافة المجتمعية التقليدية لإدماج النساء نقابياً تلقي بظلالها السلبيّة، كما فسرت نقابيات فلسطينيات، "بأن المجتمع الفلسطيني مجتمعي قبلي ومنغلق ومقصي للنساء ووجودهن بموقع نقابي يواجه بالرفض، وتتخالف ذكورية المجتمع مع ذكورية نقابية تمارس تهميشاً على الألفية النسوية الفاعلة في النقابات". وذهبت أذريات في التحليل بوجود تقصير واضح من النقابة تجاه دعم مشاركة النساء في الجسم النقابي، كما تعيش جزء من النقابات (نقابة الصحفيين مثلاً) حالة انعزال مكاني بتمركزها في رام الله، وهذا يضع قيوداً على العمل النقابي في المناطق الأخرى، حسب

ما نوه إليه مجموعة من أعضاء نقابة الصحفيين كنقطة إضافية تضاف إلى التحديات التي تواجه انخراط الصحفيات في عمل النقابي من المناطق الأخرى.

ثقافة الأحزاب السياسية والنقابات وارتباطها بثقافة المجتمع المحلي:

تتعاضد التحفظات المجتمعية لتكريس ثقافة الدور التقليدي للنساء بعيداً عن رؤية التاريخ النسومي في الحراك الوطني والنسومي، ويتزامن مع هذا التحفظ الاجتماعي توجهات المؤسسات السياسية والنقابية لتكريس الأدوار التقليدية للنساء، باتجاه جعل أشكال المشاركة النسوية نقابياً وسياسياً تتلاءم مع دورهن الإنجابي، والبعيد عن تعزيز وجودهن المجتمعي والسياسي.

ومع التحفظات التي أبادها المجتمع المحلي على أداء خطاب الأحزاب السياسية والنقابية المأرومة، ابتعد جيل الشباب عن التنظيمات والأحزاب السياسية العلمانية نحو ثقافة جديدة ارتبطت بشكل أكبر بالعمل الأهلي، إن لم يكن قد انغمس في ثقافة التيار الديني السياسي أو تعایش في ثقافة الاغتراب عن المجتمع وهمومه. ومع اختلاط الأوراق وضبابية الرؤيا غاب عن نشاط الأحزاب السياسية "باستثناء الدينية" العمل التثقيفي النوعي والسجال الفكري، مما خلق فراغ ثقافي فكري عند جيل كامل غاب معه التجديد والاستقطاب الفكري والبرنامجي، وكما وصفه قيادي يساري: "هناك انسلاخ للشباب عن التنظيمات تجاه المؤسسات الأهلية، التي لعبت على مدار السنوات السابقة دور أكبر من الحزب السياسي، حيث الوجوه السياسية تتكرر كما هي وفي كل النشاطات، ومع غياب دور الأحزاب كحركة تصحيحية تعززت الفجوة بينها وبين الشباب، حصل إشباع مما تقوله الأحزاب في ذات المواضيع، ولا يوجد لديها برامج خلاقة تستجيب لمطالب الشباب والشابات بشكل خاص كما ساهم التمرکز الحزبي وتمركز القيادات النسوية في ضعف الأحزاب اليسارية وقياداتها في المناطق الأخرى".

وارتباطا بغياب الثقافة الحزبية عند جزء من الرجال القيايين، تم تحميل النساء القيادات مسؤولية غياب المشاركة النسوية عن الساحة وتراجع حصيلة الاستقطاب الفكري لمصلحة التيار الديني، أسباب ربطتها العقلية الذكورية الحزبية بغياب الوعي والإرادة متناسين الأسباب البنيوية التي تحدثوا وتحدثت النساء عنها: "النساء ما عندهن وعي وإرادة.. لا يوجد مبادرات عند النساء لقيادة العمل وخاصة في الهيئات الحزبية.. النساء عندهن عوامل شخصية ومهام ما بقدرها كثير يتأقلموا مع العمل في الأحزاب".

وبفعل عملية التراجع في الساحة الفكرية وما ترتب عليها من ضبابية الرؤيا والموقف، تحولت النساء الحزبיות إلى شماعية يعلق عليها الإخفاق، ويلجأ البعض إلى تفسير التراجع في جماهيرية الأحزاب وانتشار المسلكيات المقصية للنساء بغياب قدرة النساء الحزبיות وعدم تمكنهن من خوض الصراع الفكري، حيث بدأ الحديث عن غياب الوعي النسومي في العمل الحزبي بمعزل عن الفرص والممارسة التي تخلق الوعي والثقافة. ونوهت قيادات يساريات: "أن بعض القادة، في اللاوعي الاجتماعي الذكوري، يمارسون عنفاً مبطناً تجاه النساء الحزبיות، هذه الثقافة الحزبية لدم البعض تعطي مساحات أوسع للذكور في ممارسة نشاطهم الحزبي والاستغلال في العلاقات الشخصية على حساب النساء، وتقمع النساء منكشفات بشكل أكبر وبجاجة إلى جهود مضاعفة كما يثبتن ذواتهن في القيادة الحزبية هناك إحساس بان قدرتهن محدودة وأقل من الرجال، وأمي خطأ يتم إرجاع سببه إلى كونك امرأة، ممكن أن يجرؤ ويرفع صوته على المرأة، وتشتعر النساء الحزبיות بأهمن يقعن تحت ضغط ورقابة عالية".





وتوافقت رؤية قيادات من فتح أيضاً مع قضايا ممارسة العنف وليس فقط في اللاوعي بل بوعي وقصدية لإقصاء واستبعاد النساء وخلق جو غير مريح للنساء ومشاركتهن على مستوى الأقاليم، إلى جانب تحفظ بعض القياديين الحزبيين على مشاركة زوجاتهم والنساء ذات العلاقة القرابية بهم: "فرجال وقيادات التنظيمات غير مقتنعين بمشاركة زوجاتهم".

وتؤكد قيادات فتحاوية على مستوى المناطق في ذات الموضوع بمرمجة معينة تتم من خلالها إقصاء النساء عن العمل الحزبي نتيجة العقلية الذكورية التي تمارسها قيادات التنظيم، وكأن العمل على وصول النساء للمواقع القيادية هو فقط من أجل الإعلام والديكور: "يتم إقصائهن بطريقة وعقلية ذكورية. فالبينة المحيطة هي بيئة غير مشجعة وغير محفزة لمشاركة النساء... بالعكس يتم استغلال النساء في التنظيم وتكون النساء موجودات على شكل بريستيج من أجل الإعلام والمظاهر العامة".

وتلعب الثقافة المجتمعية والثقافة الذكورية داخل الجسم النقابي أدواراً عديدة تساهم في خلق أجواء طاردة للنساء من الفعل والشراكة النقابية، وفيه هذا السياق تقول نقابية شابة: "أن العادات والتقاليد تقيد ممارستها لحقوقها خاصة أن المجتمع يعتبر أي نشاط أو صوت نسوي نقابي هو تمرد على الأعراف السائدة والعادات والتقاليد"، بالمقابل يقر نقابي بوجود فئات طاردة للنساء داخل الجسم النقابي من حيث التعامل والمخاطبة والدمج في العمل النقابي.

لقد حدث انقلاب في العديد من المفاهيم النقابية في الساحة الفلسطينية مقارنة بالتاريخ الفلسطيني وما لعبته النقابات من أدوار نضالية ومعارك نقابية مختلفة ضد الاحتلال، وتفسر هذا الانقلاب نقابية فلسطينية بدلالة ربطتها بالتحول في العمل النقابي من الاستدامة النضالية المطلية إلى الموسمية المرتبطة بالتمويل، والانتقال أيضاً من روح التطوع الذي قاد العمل النقابي لسنوات إلى فريق متنفذ لسنوات على هرم الجسم النقابي، وقلب هرم العمل فبدلاً من تكريس الشراكة مع القاعدة النقابية والعمل من القاعدة إلى الأعلى، بدأ العمل فوقياً من قمة الهرم إلى القاعدة النقابية والذي معه انتقلت صفات الشراكة. هذا الواقع أفرز عدم تقبل وجود النساء كمسؤولات نقابيات، إضافة إلى الأناية والغفدية الذكورية في العمل النقابي لغايات شخصية كما نوهت عدد من النساء النقابيات.

٣.٦.٢ التمثيل القائم على "الكوتا" ما بين النظرية والممارسة الفعلية :

ترتبط بقضية الحصة الانتخابية النسوية "الكوتا" ثقافة داخل الأحزاب فيها الكثير من المعضلات، من أهمها غياب الكوتا ذاتها وما يلعبه هذا الغياب في الحد من وصول النساء لهرم القيادة التنظيمية، حيث نوهت قيادية فتحاوية من خلال تجربة المؤتمر الأخير وكيفية ضياع الصوت النسوي وتبعيته للحالفات المختلفة: "كان هناك افتراض لدينا كنساء فتح إن كل امرأة ممكن أن تمثل توجه نسوي، ولكن تبين أن بعض النساء داخل فتح جزء من أجندها أخرى. وهذا بدأ واضحاً في التشتت الذي حصل بالذات في ترشيحات اللجنة المركزية والذي وقع في لعبة الأجندها والتنافس".

وفي ظل غياب الكوتا تكون المنافسة الرئيسية بين النساء أنفسهن في البيئة الانتخابية الحزبية القائمة، فيما المنافسة مع الرجال تحتاج لمتطلبات مضاعفة على النساء أن تبدلها. وهذا ما أشارت إليه قيادات ميدانية في الجبهة الديمقراطية: "هناك منافسة قوية داخل الحزب بين النساء والرجال، والنساء بحاجة إلى جهود مضاعفة... الأكبر عمراً متكلسين ومنافسين للمرأة ويرفضوا بسبب عقليتهم أن تشارك المرأة في موقع حزبي وتكون مسؤولة عن رجال أكبر منهن سناً".

وترمز قيادات وسطية من ذات التنظيم في الكوتا ضرورة لتحقيق العدالة والمساواة، وإن تبدأ تصاعدياً

حتى تدمر الفجوة القائمة داخل التنظيم الحزبي، وهي أداة هامة وحيوية تجاه تصحيح الواقع القائم المنتقص من مكانة المرأة: "الكوتا ضرورية والمفروض أن تبدأ تصاعدياً في ظل الثقافة القائمة والسائدة والبنية القائمة في ظل عدم قدرة الأحزاب على التغيير، فنظام الكوتا مهم لأنه جزء حيوي من تصحيح الوضع القانوني القائم والذي يرتبط بالتغيير في المكانة الاجتماعية".

وترمز نقابية فلسطينية: "أن الكادر النسوي النقابي يعيش حالة من العزل والإقصاء ضمن التركيبة القائمة في بعض النقابات، بل تذهب العقلية الذكورية إلى تكريس الأدوار النمطية للنساء في الواقع القائم داخل النقابات، كما تغيب عن أجندة الأحزاب عملية الدفع بكادر نسوي إلى النقابات وتحصر الأولوية للرجال في تمثيلها نقابياً: "إن الكادر النسوي النقابي لا يتم الاستثمار به بل بالعكس يتم إقصائه عن العمل، وهذا ما يخلق فجوة في القيادة النسوية من خلال غياب التراكم لدمج كادر نسوي قوي، بل بالعكس يتم الذهاب بالنساء إلى دوائر تكريس من دور المرأة الإيجابي من خلال حصر مسؤولياتهن في دائرتي الطفل والمرأة. وتتأتى فرص النساء بشكل مركزي بقوتها عبر الأحزاب، والتي بات واضحة قصور توجهاتها تجاه التمثيل النقابي النسوي فالأولوية الحزبية تكون لصالح الرجال على حساب النساء، وعليه تنعكس المنافسة الرئيسية على بعض الهياكل بين النساء أنفسهن وبقية الرجال خارج المنافسة ضمن الحصة التي طرحتها بعض النقابات للتمثيل النسوي".

لم تدرك الأحزاب والنقابيات أن الهدف المركزي للكوتا هو حصول اختراق نسوي يرافقه فكر اجتماعي وثقافي تغييرية باتجاه ردم الفجوات القائمة والتغلب عليها، والإقرار بحق غابت لسنوات عديدة أقصت النساء عن مشاركة فعلية في هياكل تلك الأحزاب والنقابيات وبمستويات مختلفة، بل أيقنت على الفكرة في سياق الأرقام التي تبرزها الأحزاب والنقابيات في مؤتمراتها واحتفالياتها الخاصة بيوم المرأة أو في مناسبات أخرى ذات صلة.

٤.٦.٢ تضمين قضايا النساء الفلسطينيات على الأجندة الحزبية والنقابية:

أصاب الشلل "المؤقت المستدام" أن جاز التعبير، العمل السياسي الفلسطيني نتيجة الأزمات الداخلية الذاتية التي تعيشها الأحزاب السياسية والأزمات المحيطة بها، وولد هذا الشلل فجوات نظرية وتطبيقية في حياة الأحزاب السياسية، ابتعدت معه الأحزاب السياسية عن القواعد الشعبية، وتم استخدام النساء في سياقات ضيقة في العمل الحزبي سواء في مهام نضالية أو انتخابية. وترمز قيادات في اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي ذلك بقولها: "لم تر تلك الأحزاب التغييرات على الأرض ومتطلباتها بل انفصلت عنها، وأبعدت عن قاعدتها الجماهيرية. يتم استغلال النساء بشكل سلبي من خلال الاستخدام المؤقت في بعض الأدوات النضالية والانتخابات، والحاجة هنا إلى برنامج عمل جديد يربط الأحزاب السياسية بالجماهير ويتعاطف مع حجم التغييرات على الأرض ويراعي متطلبات واحتياجات المرحلة، وهذا لا بد من نقاش أكبر لرؤية الأحزاب وبرامجها".

انطلقت بعض القيادات الوسطية والميدانية في فصائل اليسار الفلسطيني في تحليلها للمشاركة داخل أحزابهم على اعتبار أن المرأة ملحقه في حال تم التطبيق الذي تطرحه الأحزاب السياسية: "المرأة ملحقه" ومن باب التعاطف يتم التعامل معها، ودائماً تنضم إلى قائمة المهمشين (الأطفال والمعاقين)، مثلاً لم نسمع أي تحرك حقيقي في قضية قتل النساء على خلفية الشرف إلا شعارات إعلامية تتباكس على الحالة".





ففي ظل هذا الاستنتاج للقاعدة الحزبية تذهب قيادات اليسار باتجاه أن قضايا المرأة تحتل حيزاً مركزياً ورئيسياً في أجندتها العملية والنظرية وأن الأحزاب لديها برامج عملية في إطار توعوي لقواعدها وكوادها بالقضايا التي تهم القطاع النسوي: "يلعب التنظيم دور المشجع لرفع النساء في إطار التنظيم، نؤمن بطاقات المرأة وأهمية إشراكها، موضوع المساواة والعدالة الاجتماعية تنعكس عليه المواقع الداخلية إيجابياً، يوجد برامج للتوعية في إطار برنامج ثقافي عام، تأهيل وتدريب كادر للانتخابات، برنامج إدماج الرفيقات في صنع القرار على مستوى الحزب وعلى المستوى العام".

وفيما يتعلق برؤية قيادي في حزب الشعب حول الجدول بخصوص قضايا النساء، يرمي أنها مرتبطة بعاملين: الأول، يعود إلى عدم وجود قناعة راسخة بأهمية النضال من أجل قضايا المرأة وتعزيز دورها. والثاني، يرتبط بقدرات النساء في طرح القضايا النسوية خارج إطارها، حيث يؤكد على: "أن هناك جدليتين الأولى يتحملها السياق القائم اجتماعياً وفكرياً والثانية تتحملها النساء والحركة النسوية، المهم كيف يمكن الملائمة في قضية المرأة وهي جزء من قضية عامة. يجب أن يتشكل الوعي في الثقافة والتجربة والافتتاح وان تتجر المرأة عن قناعة وليس فقط في إطار التزامات الحزب بمواقفه الفكرية. أو نبتعد عن الفعل التصادمي في هذا الموضوع فقضايا النساء قضية تخص الحزب ككل وليست قضايا فتوية تصادمية".

وتذهب القاعدة الحزبية في حزب الشعب الفلسطيني إلى التأكيد على أن الحزب يبتعد عن الصدام في القضايا الفكرية بالفعل ولكن لديه برامج لا ترتقي إلى الجذرية، وخاصة أن المهام في القضايا النسوية تقع على عاتق المنظمة الحزبية النسوية في المواقف: "أن ما يقوم به الحزب من برامج على مستوى المحافظات ضعيف وهناك برامج يعانون عامة وليست ملتصقة بالقاعدة... هناك برامج عديدة منها الحد الأدنى للأجور والمساواة في الحقوق وبرامج تدعو إلى المساواة بين الرجال والنساء وهناك النشاطات المناهضة للقتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة... وبشكل خاص المنظمة الحزبية النسوية هي من تقوم بهذه الأعمال بشكل رئيسي يوجد مساندة من الرجال ولكن يقف العمل الرئيسي يقر على عاتق النساء".

ونوهت بعض القيادات المناطقية من حزب فدا إلى وجود فجوات قائمة ما بين النظري والتطبيقي على الأرض، والذي يؤدي إلى تهميش القاعدة النسوية، والتنسيق على أجندة عملها دون أية مراعاة لاحتياجات النساء وأدوارهن: "يوجد تهميش في أحيان عدة على الأرض وفي الممارسة ومن هذا المنطلق قدمنا استقالتنا أكثر من مرة (نساء قيادات على مستوى محافظة)، يوجد تهميش ولا يوجد برامج تشاركية، يوجد عدم مراعاة لواقع النساء وخاصة مسؤوليتهن الاجتماعية (كان ليه ظرف خاص ولم يتم مراعاة هذا الظرف). كما يوجد استبدال أحياناً دون مبررات حقيقية وغير مرتبطة برؤية التنظيم. يوجد قبول وتشجيع نظري ولكن على الأرض يختلف الموضوع، فكر تقدمي ولكن هذا الفكر على الأرض اختلف وانطلق نحو المصالح الشخصية".

فيما يذهب الرفاق في حزب الشعب في القيادة الوسطية في إحدى المحافظات إلى ثلاث قضايا في تحليلهم للواقع: القضية الأولى، والمرتبطة بالتفريغ الحزبي فيما تم تفريغ رقيقة واحدة "ينصف تفريغ" هناك أكثر من ثلاث رفاق متفرغين بشكل كامل في المحافظة. والقضية الثانية، المرتبطة بالشعارات المركزية التي يرفعها الحزب "تحرر ديمقراطية وعدالة اجتماعية" بينما العمل على الأرض اتجاهها ما زال يشوبه الكثير من الفجوات. والقضية الثالثة، هي طبيعة البرامج التي ينتهجها الحزب على مستوى المنطقة والتي يشوبها أيضاً غياب البرامج التثقيفية حيث الإمكانيات حالياً محدودة أمام الحزب للوصول إلى تحقيق الشعار الصعب!

وما يزيد من الفجوة في العمل الحزبي المشترك ما نوهت إليه يساريات في مواقع جغرافية قاعدية أن أحزابهن تتعاطى مع العادات والتقاليد المجتمعية ويتم فصل المنظمات القاعدية عن بعضها من حيث الجنس، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى فجوات تواصل تغيب معها القضايا النسوية عن أجندة منظمات العمل الحزبي الذكورية، حيث ذهبت العديد من التنظيمات إلى فصل القطاع النسوي عن تركيبة أحزابهم التنظيمية.

وبالرغم من وجود اتفاق عام بين البعض من القيادات والقياديين في الجبهة الشعبية على تقدم الجبهة في مواقفها حيال قضايا النساء إلا أن هناك اختلاف في المواقف والقضايا التطبيقية، حيث ترمي قيادية في الجبهة الشعبية أن: "هناك عجز وغياب للبرامج، الأحزاب عاجزة في البرامج السياسية والاجتماعية في الوصول إلى المرأة، تؤثر البيئة التقليدية على الأحزاب بوعي أو بدون وعي، على تناول دور المرأة، ما زال هناك غياب للآليات الحقيقية داخل الجبهة التي تعكس التوجهات النظرية في البرنامج والنظام الداخلي والتي تجسد ما تؤمن به الجبهة الشعبية بقضايا المرأة وحريتها، ولا ينعكس إيمان أعضاء الجبهة بحقوق المرأة في برنامج عمل وسياسات".

بينما ذهب قيادي في الجبهة الشعبية للتأكيد على المواقف المتقدمة في البرنامج الداخلي للجبهة الشعبية: "الجانب النظري في الجبهة الشعبية والذي طور وفقاً للنظام الداخلي والذي أقر في المؤتمر السادس عام ٢٠٠٠، يتضمن واجبات العضو تجاه قضية المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية كشرط من شروط العضوية بالموقف الممارس. وهناك مادة أخرى في النظام الداخلي مهمة رئيسية من مهام الحزب في النضال لدعم نضال المرأة الفلسطينية وتحقيق المساواة والقضاء على التمييز".

وحول الواقع النقابي: ترتبط النقابات وتكرس داخلها الأنماط والأجندة الحزبية القائمة (حسب نقابات) على ثقافة عمل أصبحت معه النقابات غير جاهزة للعمل على مطالب النساء وحقوقهن ميدانياً في سوق العمل المستغل أو في إنفاذ تشريعات تحمي حقوقهن وتقود العمل تجاه العدالة والمساواة وشراكة النساء وحقوقهن الاقتصادية، والذي أضعف من دور النقابات في التدخل باتجاه تنفيذ مطالب النساء لدم صناع القرار.

هذا الواقع الذي أصبح حسب تعبير أعضائها واضحاً نتيجة غياب صفة قانونية "نقابية ملزمة" تجاه قضايا تحرر النساء وتعزيز مشاركتهن النقابية كأداة عمل والانتقال من الشكل إلى الفعل النقابي المطلب، وبات العمل على الحقوق النسوية في الأجسام النقابية يتشكل كديكور تجميلي لا ينعكس فكراً وأيديولوجياً في العمل النقابي على قضايا النساء. حيث تشير إحدى الصحفيات فيما يخص نقابة الصحفيين: "وجود النساء في النقابات تجميلي أو ديكور شكلي لا ينعكس بشكل رئيسي على قضايا النساء. ٢ التأثير لدم النقابة سياسة أو برامج لتطوير الخبرات والقدرات للصحفيين ككل وللصحفيات بشكل خاص بما في ذلك وحده النوع الاجتماعي فهي مشروع مع جامعه بيزنيت وتعبر عن عضويتها في الاتحاد العالمي للصحفيين".

وخلصت النقاشات المختلفة في الورش التحليلية التي عقدت بغرض البحث إلى قضية مركزية مفادها: أن الأحزاب السياسية والنقابات ما زالت تنظر إلى قضايا حقوق النساء من زاوية مغلقة باعتبارها قضايا نسوية محضة، وعلى الحركة النسوية "التي تعيش مازقاً" أن تقود التغيير. هذه الرؤية التي تنطلق منها الأحزاب والنقابات في رؤيتها تبرهن أن هناك غياب للإرادة في العمل على قضايا النساء باعتبارها قضايا مجتمعية وأن العمل يجب أن يتم من مختلف الأطراف، تقوده الأحزاب والنقابات بشكل رئيسي، باعتبارهما مكون رئيسي للمجتمع المدني الساعي إلى خلق تغيير مجتمعي على الأرض.



٦.٢ هـ التأثير في الفجوات القائمة ما بين الرجال والنساء:

نبدأ بمقولة أطلقها شاب من أحد التظاهرات اليسارية مفادها أن علمه الشابات والنساء بذل المزيد من الجهود حتى يصبحن مقبولات في مجتمع الذكور: "علمه الشابات والنساء بذل جهود إضافية وإبراز مهارات أكثر حتى يتم تقبلهن في مجتمع الذكور".

وننتقل من هذه المقولة إلى ما أطلقه قيادي يساري أيضاً حول قضية المرأة بذات السياق حول القضية وفيه موقعة أخرى، بأن حربه يرمي بأن المعركة النسوية يجب أن تبدأ بالنساء أنفسهن وعليهن استقطاب الأحزاب لمعركتهن.. "يرمي الحزب أن أي معركة نسوية يجب أن تبدأ من النساء والنساء يجب أن يستقطبن الحزب إلى هذه المعركة".

بالمقابل يذهب قيادي يساري آخر إلى القول: "أن النساء الفلسطينيات حققن إنجازات بمستويات مختلفة ولا يجوز الانتقاص منها".

ولكن يبقى السؤال الأهم: ما نوعية هذه الإنجازات وهل ارتبطت بمشاركة فعلية؟

جزء من القيادات الميدانية في الأحزاب السياسية تحدثت بقوة عن عملية التراجع الفكري والأيديولوجية في الأحزاب وخاصة اليسارية لصالح البناء التقليدية ومنها العشييرة: "إن الواقع الفكري والثقافي اليساري يتراجع لصالح العشييرة... هذه البناء التقليدية ألقت بثقلها على توجهات الرفاق تجاه قضايا المرأة في مواقف عدة، مثل التحامل على ترشيحات بعض الأحزاب للنساء، وحتى داخل العائلة والأسرة التي ينتمي لها الرفاق، مما يثير الاستهجان والاستغراب ما أقدم عليه بعض الرفاق في الهيئات الوسطية والميدانية، بطرح أنهم الأحق والأقدر على تمثيل أحزابهم والقيام بمهمات عدة بسبب قصور الرفيقات عن القيام بتلك المهام، أو التمثيل الحزبي في لجان وطنية مختلفة كحق ذكوري. كما تمارس أحياناً وبدون قصد فكرة الحماية الذكورية للنساء الحزبيات من منطلق السيطرة والتحكم بالحراك لهن في الحيز العام، فبدلاً من الدفاع عن المواقف والمجاهدة مع التقليد المجتمعي، تنتهج الأحزاب أفكاراً تركز من نمطية التفكير المجتمعي حيال واقع وحياة النساء الحزبيات: "هناك أحياناً مقاومة من قبل الرفاق للمشاركة الفعالة للنساء وهناك مواقف سلبية من البعض تجاه النساء، فعلى سبيل المثال عندما رشحت إحدى العائلات رفيقة داخل عائلة حزبية احتج الرفاق داخل العائلة قبل غيرهم على ترشيح الرفيقة لتمثيل الحزب في الانتخابات المحلية كما أن هناك عنف لفظي من رفيق لزوجته الرفيقة من خلال إقصائها عن فعاليتها الحزبية لأنها تملك قدرات وحضور أفضل منه بكثير. هناك رفاق عديدون لا يسمحون لزوجاتهم أو بناتهم بالمشاركة في الفعاليات الحزبية، كما أن هناك رفاق متخلفون في مواقفهم من قضايا النساء. هناك ردة كبيرة على مستوى القاعدة تصل إلى الممانعة بخروج الزوجة من البيت أو احتكار مشاركتهم لصالح فئة معينة... يوجد تماهي عند بعض الأشخاص مع الواقع الاجتماعي والثقافي.. والدفاع بشكل لدم البعض مرتبطة بالحماية الذكورية الأبوية من خلال الادعاء بحماية النساء وحل مشاكلهن لدم المؤسسات... المفروض أن يكون الدفاع عن الموقف كنهج في قضايا وحقوق المرأة والدفاع بشكل واضح".

بجانب تلك المواقف تتجسد صور إضافية مختلفة، مثل الاستهتار بمواقف النساء ووجهة نظرهن أحياناً، والتي تظهر بأشكال عنفية نفسية ولفظية: "يوجد عنف لفظي من خلال الصراخ والتجاهل وهذه سلوكيات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المشاركة السياسية للنساء".

لم يكن بمقدور القيادات الحزبية إلا الإقرار بهذا الواقع، ولكن مع عدم المبالغة بهذه الصور المنتقصة من دور ومكانة النساء، يقول قيادي في الشعبية: "بأنه لا يمكن الجزم بأن جميع أعضاء الحزب يتمتعون بنفس الفهم النظري والعملية الممارس تجاه قضية المرأة ودورها ومكانتها. وهو أمر يعتبر انعكاساً طبيعياً للمنابت الثقافية والاجتماعية المختلفة لأعضاء الحزب... ومن الطبيعي أن تجد ترجمات لهذا التفاوت في التعاطي مع موضوع المرأة، وهو الأمر الذي يتطلب تعزيز النضال الإيديولوجي والثقافي والتنظيمي من داخل الحزب لمجاهدة الرواسب الثقافية المحمولة مع الأعضاء من المجتمع الفلسطيني بطبقاته وشرائحه وثقافته الاجتماعية المختلفة".

تغيب عن النقابات آليات تطوير قيادات وكوادر شبابية ونسوية حيث بقيت النقابات محتكرة من قبل القيادات التقليدية "باستثناء طفيف لدى البعض"، ومع حصول بعض التجديد، لم يعمل ذلك على الارتقاء بالعمل النقابي بل بقيت النقابات حبيسة الفكر الانغلاقية التنظيمية للأحزاب السياسية التي لم تسع للدفاع عن حقوق النقابيين بقدر سعيها للحصول على حصة لتبيان حجمها، وخلق هذا الواقع صراعات فتوية بالتمثيل الضيق بعيداً عن أجندة الحقوق المطلوبة والتي من المفترض أن تناضل من أجلها النقابات: "لا يوجد هم للتنظيمات للدفاع عن حقوق ومصالح الصحبيين بقدر مساعها إلى الحصول على حصة لتباين حجمها.. التنظيمات بشكل عام تسع لبقوة تمثيلها داخل النقابة، وليس أن تدعم الحقوق والمصالح النقابية... قصور النقابات والصراع الفتوي وعدم الوصول إلى كافة العمال يحد من قدرة النقابة رغم كل المحاولات لتشجيع الانتساب... غياب تطوير قيادات وكوادر شبابية في النقابات والتي بقيت حبيسة القيادة التقليدية".

تبدد الثقة بين القاعدة النقابية وقياداتها، خلق فجوات كبيرة أصبحت تحد من عملية التواصل والشراكة وانعدام الآليات المناسبة للتواصل خاصة مع القاعدة النسوية وانخراطها. على سبيل المثال لا تخوض النقابات العمالية معارك ملموسة في قطاع العمل غير المنظم، بل لا تعير النقابات العمالية أي اهتمام يذكر حقوقياً وحمائياً من الاستغلال: "انعدام النشاطات النقابية مع النساء يؤدي إلى دحر رأي المرأة والتخيل للرجال نتيجة عدم الإيمان بالمساواة... وهناك إشكاليات رئيسية تتمثل في غياب الثقة بين الاتحاد والعمال والعاملات... إن اتساع القطاع غير المنظم يؤثر سلباً على عملية انخراط النساء في العمل النقابي".

ونستخلص من واقع النقابات:

"أن تكون نقابية هذا يعني أنه يجب أن تعمل بشكل مضاعف عن زملائك الذكور، وأن لا يشوب عملك أية أخطاء"، هذا ما عبرت عنه نقابيتان في نقابيتين مختلفتين واتفقتا على أن هناك صعوبة للغاية في العمل النقابي تجاه النساء، سببها: أولاً، تخوض المرأة عملها بدائرة من الصراع وجو غير مريح تغلب عليه الصفة الذكورية، وثانياً، يكون أداء المرأة تحت المجهر، ويتم التعامل مع الخطأ في سياق ذكوري محض فخاطك لأنك امرأة يتضاعف ويحكك به الكثير الكثير، ونجاحك شيء طبيعي الكل قادر على القيام به: "النساء النقابيات يأخذن دورهن في جو من الصراع القومي، حيث تعمل النساء نقابياً أضعاف ما يعمله أي شخص عادي حتى يستطيع الوصول إلى الهيئة النقابية... ويتم التعامل مع المرأة من خلال عدسة مكبره ويتطلب منها أداء مميز وفي حال التقصير يتم التعامل مع ذلك من منظور إنها أمراه".





٢,٣ الاستنتاجات الرئيسية :

- تعيش الأحزاب السياسية الفلسطينية بالعموم أزمات عديدة سواء من خلال دورها في الفعل والنظام السياسي الفلسطيني، أو من خلال الضابطة والتناقضات الفكرية التي تعيشها داخليا ومجتمعيا " ما بين النظرية والتطبيق " .
- أخفقت الأحزاب السياسية الفلسطينية كحركات تحرر وطني (القوم البسارية وفتح) عن تحقيق برنامجها الرئيسي والمرتبط بتحرير الأرض والإنسان، هذا الإخفاق نتج عنه نمو غير مسبوق لقوم الإسلام السياسي صاحبة مشروع جديد مستخدماً الشعور الديني والأيدولوجية للإسلام كبديل لتحرير فلسطين، باتجاه تحقيق ما فشلت القوم الأخرى في تحقيقه في برنامجها الوطني لتحرير فلسطين، وبات تأثيره واضحاً وجلياً على ثقافة المجتمع وعيا وممارسة.
- بجانب هذا الإخفاق لم تقم قوم اليسار المعارض "أن جاز تسميتها هكذا" على تشكيل ائتلاف قادر على الوقوف بوجه الفعل الرئيس للنظام السياسي الذي تم إنشائه بعد أوصلو، بل بالعكس تم تضمين هذه القوم تدريجياً "وبتفاوت" في النظام الاوسلومي بخطوطه العامة للبعض وبتفصيله للبعض الآخر، وباتت فتح تشكل قوة رئيسية "بالاتجاه الأخر" تقود سلطة تحاول من خلالها إثبات قوام لها على الأرض، وبين الجمهور ضمن علاقات مبهمه أحياناً وعلنية أحياناً أخرى في إطار رؤية جديدة لقيادة الصراع مع الاحتلال.
- بجانب ذلك ومع نمو نفوذ الإسلام السياسي، خاضت فتح صراعها مع التيار الإسلامي السياسي "الممتد جماهيرياً" في سياق تنظيمي تصارعي على الجماهير والنفوذ السياسي، في الوقت الذي هادنته في القضايا الفكرية والاجتماعية، حيث لبست فتح العباءة الدينية في نظرتها وتعاملها مع الواقع التشريعي والسياساتي وبما اشتمل على القضايا المجتمعية المدنية وقضايا المرأة ، تحت شعار أن الدين ليس حكراً على الحركات الإسلامية في فلسطين من باب أن "الدين لله والوطن للجميع" .
- عكست أزمة الأحزاب نفسها في البرنامج التحرري لها على شكل تناقضات داخلية فكرية وأيدولوجية نظرية من ناحية ، وتطبيقية من ناحية أخرى تمثلت بالأساس في المجاملة والتماهي مع الثقافة المجتمعية، والتباين مع مرجعيتها الفكرية التقدمية القائمة على العدالة والحرية والمساواة، وينطبق هذا على تنظيمات اليسار التي غيبت لدرجة ما موضوعات الصراع الفكري والاجتماعي عن برامجها وممارساتها العملية اليومية، مما أدى إلى صراع داخلي وفصام تجاه المجتمع وقضايا النساء بشكل خاص.
- مع عدم قدرة هذه الأحزاب على الالتزام ببرنامج اجتماعي تحرري واضح المعالم يرافق عملية الكفاح ضد الاحتلال، حصل تراجع قيمه مجتمعيه في الكثير من القضايا وعلى رأسها النظرة الدونية التي بدأت تطفو بقوة في العمل السياسي والنقابي لدور المرأة الفلسطينية، بجانب تراجع القيم الحميدة التي عزها العمل السياسي والنقابي الفلسطيني إبان سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، مثل قيم الشراكة والمشاركة الجماهيرية وقيم العمل التطوعي، إذ تم إحلال قيم جديدة تركز من دونية المرأة، وقيم المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة والشراكة، وقيم المدفوع بدل القيم الطوعية والخدمة العامة.

كما تعيش النساء حسب ما سبق تقديمه بيئة داخلية تجعل من الصعوبة معها التعايش بحرية وسلاسة داخل الجسم النقابي، بجانب البيئة الخارجية، حيث لم تخض الأحزاب وخاصة البسارية مواجهة في القيم التقليدية داخل الأجسام النقابية، وهذا يؤثر بشكل واضح على المرأة وخاصة في الجوانب الاجتماعية والشخصية وقدرتها على الحراك النقابي.

دروس وقضايا واستنتاجات عامة.

١,٣ دروس وقضايا:

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أربع قضايا رئيسية قبل الخوض في استنتاجات البحث:

أولها، يقدم هذا التقرير البحثي رؤية تحليلية نقدية للمشاركة السياسية والنقابية في فلسطين في سياق علاقات النوع الاجتماعي، حيث ركز التحليل على العوامل والممارسات التي تحد أو تعيق من مشاركة النساء الحزبية والنقابية، وتلك التي ساهمت في تراجع هذه المشاركة المحدودة أصلاً.

ثانيها، ارتكز التحليل على إطار فكري نقدي مرتبط بتقيد الضابطة في قضايا الانحياز الطبقي والأيدولوجية والاجتماعية وصراعها أو تماهياها مع البناء التقليدية القائمة ارتباطاً بواقع الفئات الحيوية وخاصة النساء، وعليه اتخذ البحث منهجاً تحليلياً قائماً على المشاركة، من خلال الحوار واللقاءات والورش المختلفة مع الأحزاب السياسية والنقابات، ضمن مستويات عديدة من رأس الهرم حتى القاعدة، دخلت هذه المنهجية الأدواتية بحثياً بعمق في كل تفاصيل الواقع الحزبي والنقابي ضمن هدف البحث، لتساهم بشكل أعمق في دراسة وتحليل الآليات والعوامل والديناميات، وفي المعاني العملية التي يضيفها المبحثين/ات للظاهرة وفهمهم لها. وأهتم هذا المنهج البحثي بدراسة التجربة بعلاقاتها وارتباطاتها وتم تحليلها من خلال مشاركة المبحثين/ات ومناقشتهم/هن، فالمعلومة المستقاة منهم/هن هي أساس مادة التحليل، مع تنوع الأساليب والأدوات ومصادر المعلومة لضمان الدقة في فهم الواقع.

ثالثها، تم بناء التحليل على قاعدة معلوماتية رئيسية تم استخلاصها من الأدبيات واللقاءات اختبرت بأساليب المشاركة ودلت على تداخل وتشابك العمل الحزبي والنقابي، حيث يمثل العمل النقابي ساحة تتصارع داخلها الأحزاب وتقل إليها فكرها وأيدولوجيتها، وتبني أحياناً مساومات داخلية على قضايا عدة من أجل عمل نقابي يوائم الأحزاب فيما بينها.

رابعها، واجه الفريق صعوبات رئيسية، حيث لم يتمكن فريق العمل من عقد اللقاءات المطروحة على أجندة المقابلات، كما لم يتم مقابلة بعض النقابات أو القيادات الحزبية لأسباب مختلفة. ولكن بالمقابل لم يكن من السهل التبحر بسلاسة في نتائج واستنتاجات البحث لولا الصراحة والرؤية النقدية التي أبدتها العديد من ممثلي الأحزاب والنقابات، رغم أن البعض كانوا أحياناً ينحون نحو المجاملات ومحاولات للقفز على أهمية وأولوية البحث إلا أن الصورة العامة كانت ايجابية وصريحة باتجاه أهمية تقييم التجربة وأقروا بأن هذا البحث سيشكل أساس لتعميق الفكر النقدي للأحزاب والنقابات لبرامجها وآليات عملها سواء في القضايا الوطنية الكبرى أو في توجهاتها الاجتماعية والفكرية والأيدولوجية في واقع النساء ومشاركتهن.



يطرح هذا الواقع القائم سؤالاً مركزياً: هل يمثل غياب النساء عن المشاركة السياسية والنقابية عملية استبعاد وإقصاء أم هي خروج اختياري من دائرة الفعل المشارك؟

مما لا شك فيه أن ظاهرة تراجع وانخفاض مشاركة النساء في الفعل النقابي والسياسي هي ظاهرة مركبة ومتعددة الجوانب، فمن ناحية فهذه ترتبط بالمشهد السياسي نفسه وتراجع الفعل السياسي والتحرر الموجه ضد الاحتلال، بسبب الأزمات التي تعيشها الأحزاب وعلو أكثر من مستوى "كما تم التوضيح سابقاً"، ومن ناحية أخرى تتمثل في مجاملة الأحزاب للبنية الاجتماعية والثقافية السائدة والتي شكلت أيضاً عائقاً رئيسياً أمام مشاركة النساء وانخراطهن بعملية الفعل والمشاركة السياسية والنقابية. هذه البنية التقليدية التي لم تحاول الأحزاب مجابته بل غضت الطرف عنها نتيجة مصالح استغلها الفكر الذكوري لصالحه في إبقاء المساحة المتبقية للمشاركة خاصة بالرجال لقيادة الفعاليين السياسيين والنقابيين، كما لم تحاول الأحزاب في حيزها الخاص العمل بقوة على خلق إمكانيات وفرص لتسهيل وصول النساء وتفعيل مشاركتهن السياسية والنقابية، بل عززت من الواقع الطبقي المجتمعي المستبعد للنساء والذي تجسد بالهيكل المؤسساتية للحزب السياسي والجسم النقابي. وأدى هذا التجسيد إلى إضعاف تعاطي الأنظمة الداخلية الحزبية والتنظيمية مع قضايا النساء ومشاركتهن السياسية والنقابية، والتي تحول دون قوة النساء التمثيلية الفعلية في الجسمين الحزبي والنقابي وبدأ الاهتمام داخل هذه الأنظمة بالكم والنسب التمثيلية للنساء على حساب النوعية وقوة التمثيل، وأصبحت الأحزاب تعيش نظرياً مع قضايا النساء ولكن بالممارسة والتطبيق ما زالت الأحزاب والنقابات تتخبط وتتداخل مواقفها لا بل تتناقض مع الرسالة المطلبية والحقوقية والتوعوية التي تبناها.

شكلت البنية الاجتماعية والثقافية تحدياً رئيسياً أمام المشاركة وفرضت العديد من القيود والاشتراطات والتي تحد من مشاركة النساء في الحزب السياسي والجسم النقابي، كما لعبت هذه القيود والاشتراطات دوراً رئيسياً أيضاً في تمييط نوعية المشاركة المقبولة للمرأة مجتمعياً والتي تعزز دورها الإنجابي، بحيث تكون المشاركة حيثما تتعاطى مع الدور الإنجابي ولا تتناقض معه، وساهمت هذه النظرة في تعزيز الفكر الذكوري كسلطة مجتمعية تحدد الأولويات وفرص المشاركة والتمتع بسلطة القرارين الحزبي والنقابي، ومع هذه الاشتراطات والقيود لم تحاول الأحزاب المواجهة أو على الأقل أن تخلق بيئة سليمة ومتحسنة لقضايا النساء في العملين الحزبي والنقابي والتي تعتبرها الأسر شرط للحماية في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، كما تعاطت بعض القيادات الميدانية والوسطية والعلوية للأحزاب السياسية بمجازاة البنية الاجتماعية التقليدية من خلال وضع قيود على مشاركة النساء في الحيز العام، سواء من خلال حرمانهن من أية مشاركات لاعتبارات اجتماعية، أو خلق تبعية حزبية للنساء في الأسر لصالح حزبهم السياسي، وكان المرأة في حيز الأسرة تكون تابعة لما تمليه العقلية الذكورية فيها.

ساهمت القيود التي تشكلت مؤسساتياً داخل الحزب السياسي والجسم النقابي من خلال ممارسات منظمة أحياناً وفي بعض المناطق بتدعيم عملية الإقصاء خاصة للشابات الفلسطينيات، وما زاد من ذلك التمرکز في مناطق محددة، وخلق هذا معه فجوات طبقية وعمرية للمشاركة النسائية، وأصبحت النساء في المناطق الهامشية والبعيدة عن المركز أكثر إقصاءاً وتهميشاً عن المشاركة في الفعل السياسي والنقابي المطلبي، وتفاقت عملية الإقصاء والإحباط أيضاً لبعض من الحزبيات النسويات نتيجة حالات الانتهاك التي تم تسجيلها في البحث، وتمارس إما علناً أو بطرق مخفية هدفها الإقصاء والاستبعاد للنساء من دائرة المشاركة الحزبية والنقابية.

تأثرت المشاركة النسوية المحدودة "أصلاً" في العمل السياسي والنقابي بطبيعة الأدوار والمسؤوليات التي رسمتها النقابات والأحزاب للنساء في داخلها، وارتبطت بتميط المواقع والمسؤوليات التي تحتلها النساء في حال وصولها لمراكز صنع القرار، حيث جرى الإيعاز بمسؤوليات تتلاءم ودورهن الإنجابي وتتعاظم مع القيود والاشتراطات المجتمعية التي تقبل بهن وبعملهن الحزبي والنقابي في أدوار ومجالات معينة فقط (مثل دوائر الطفل أو ملف المرأة) وحرمانهن من مسؤوليات ترتبط أكثر بالهرم الحزبي والمؤسسي التمثيلي العام. وكما أشارت نتائج البحث على أن المؤسسات النقابية والحزبية وترابطهما أصلاً بنفس العقلية ومنهجية العمل تتعاظم وترتبط بالمنظومة الثقافية والاجتماعية والدينية "أحياناً"، ضمن هرمية النظام الأبوي "البطوريكية" والذي يقصيه بدوره النساء أو يحاصرهن في دورهن التقليدي في البناء الاجتماعي والسياسي.

فرضت المنظومة الداخلية للأحزاب والنقابات في أحيان معينة قيوداً داخلية تحد معها من قدرة الوصول إلى المعلومات والآليات الحزبية والنقابية المعمول بها، والتي تسهل حياة النساء حزبياً ونقابياً، سواء من خلال استخدام منهجيات واليات تنظيمية وهيكلية غير متاحة للجميع بالتساوي، أو في غياب الآليات المعلنة لتعزيز المشاركة الفعلية للنساء، مما ساهم في تكوين فجوات طبقية-مكانية زادت من العوائق القائمة أمام المشاركة، كما غابت برامج التوعية والتثقيف الحزبي والنقابي لمواجهة سنين القطع مع الشباب والشابات من قبل الأحزاب والنقابات عن ساحة الفعل الجماهيري.

رغم إقرار بعض الأحزاب نظام الحصص "الكوتا" النسائية، إلا أنه تم التعامل مع هذا التمثيل رقمياً وكمياً لا كفيماً ونوعياً، كما دعمت الأحزاب الكوتا في الحيز العام بشكل أرقوم ومبرمج، في حين تعاملت معه باستحياء في بيئتها الداخلية، فيما لجأت بعض النقابات إلى إقرار الكوتا كاشتراطات ومنطلقات للوصول إلى التمثيل والعضوية الدولية، ولم يلغى الإقرار بالكوتا بالممارسات الإقصائية، كما لم يشكل أساساً بيئياً وتوعوياً بحقوق النساء الاجتماعية والسياسية.

أعتبر الانخراط في الفعاليين السياسيين والنقابيين للنساء تحدياً رئيسياً، وكان الدخول إلى هذا المعترك بحاجة إلى نضال داخلي تقوم به النساء بجانب معركتهن الاجتماعية في الحيز العام، وينتظر أن تقوم النساء في ظل الواقع القائم بجهود مضاعفة عن ما يقوم به الرجال، وأن لا يشوب عملهن أية أخطاء، حيث وضع العمل النقابي والحزبي النساء في البيئة الداخلية والخارجية تحت عدسة مكبرة "المجهر"، يتم من خلالها تضخيم وتمييط الأخطاء بسياق جندي، ويتم التقليل من النجاحات وكأنها ليست ذات قيمه.

بدأت الأحزاب والنقابات تأخذ مواقف انعزالية عن الواقع الاجتماعي والطبقي، وخلق هذا الانعزال حالة من عدم الانسجام الفكري والأيدولوجي في نضالها الاجتماعي المطلبي المناهض للاستغلال، وبدأت النقابات وبشكل خاص تسير ببرامج تابعة للأجندة التمويلية والمالية، تشكلت معها هرمية ممالك، متجنبة بذلك على قيم أصيلة في العمل النقابي والحزبي "كالتوعية" والشراسة ومشاركة الجماهير والمنفعة العامة. وما زاد من هذا الانعزال تحية القوى السياسية والنقابية نفسها عن معركة يجب أن تخاض مع الإسلام السياسي كأولوية في القضايا الاجتماعية بل أبقت على علاقة تسييقية في الحالة النضالية ضد الاحتلال، دون أن تحاول فرض أجندتها الاجتماعية في إطار تنظيم العلاقة مع الإسلام السياسي.

خلقت هذه العزلة فجوة عميقة في الثقة خاصة مع القاعدة النسوية، وتشكل مع غياب الثقة واقعا من الإحباط والعزلة عن العمل مع الأحزاب السياسية، والتي مع رفضت الحركة النسوية والنساء أن تخوض معركتها



داخل الحزب السياسي، بل ذهبت لإدارته من خلال العمل الأهلي، خاصة مع تيقن الحركة والقاعدة النسوية بانعدام الأجدد الصدامية لدى الأحزاب السياسية مع القوم المحافظين والتقليدية، وغياب الإرادة لدى الأحزاب لحمل قضايا النساء، حيث بات العمل الأهلي من خلال مؤسسات تخصصية منفذاً مهماً للحركة النسوية لمليء الفراغ، وساهم ذلك في غياب قيادات شابة فاعلة عن العمل الحزبي والنقابي.

٣،٣: ما العمل

في مرحلة التراجع واختلاط الأوراق يحضر السؤال التاريخي الملح الذي طرحه لينين: **ما العمل؟** لطرحت المسائل الملحة لحركتنا دعونا نبدأ بالاعتذار، لقد اعتذر لينين عن تأخره في الكتابة لجمهوره "أنجاز الوعد".

ولأن لكل مقام مقال، علمت الأحزاب والنقابات أن تعتذر للجماهير الفلسطينية، نساء ورجالاً، عن تأخرها لسنوات طويلة عن الإجابة على هذا السؤال. فليس إنصافاً أن تحمل الأحزاب والنقابات مسؤولية خراب المشهد السياسي، "مع العلم أنها جزء منه"، وليس ظلماً أن تطالب الأحزاب والنقابات بتحمل مسؤولية اتجاه خراب المشهد الاجتماعي والثقافي الفلسطيني بأن تساهم في الإجابة على هذا السؤال المركزي، من خلال الحوار الوطني الدائر.

وحتى تستثمر نتائج هذا البحث بما يخدم إحداث التغيير البنوي في الثقافة والفكر المجتمعي المستجيب لديناميكيات التغيير والحراك المجتمعي تجاه تحقيق العدالة والمساواة دون الانتقاص من حقوق الفئات المجتمعية المهمشة لا غنى عن توثيق استنتاجاته في إطار يسمح بالمساهمة في الحوار الرامي إلى الإجابة على السؤال المطروح أعلاه.

ويمكن للأعمدة السياسية التالية أن تساهم في هذا الحوار وان تقدم للأحزاب وللنقابات مرتكزات تستند عليها في توجهاتها لتحديد ملامح العمل المستقبلية:

العمود الأول: التعامل مع قضايا النساء كقضايا مجتمعية وليست فردانية نسوية.

أصبح لزاماً إعادة دراسة تجربة العمل بمنهجية الفصل، بما تحمله من مراعاة للقيم والعادات السائدة، واعتماد المنهجية التي تعزز من اعتبار قضايا النساء كقضايا مجتمعية مفصلة لا تقل أهمية عن باقي القضايا الاجتماعية السياسية في مسيرة التحرر الوطني والديمقراطي. ويمكن لمداخل تبني القضايا النسوية كقاعدة مبدئية لا مساومة عليها أن يتجلى في العديد من التدخلات لعل أبرزها:

١. محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي: وهذا يستدعي أن تتبنى الأحزاب والنقابات برامج عمل مجتمعية تناهض كل المحددات الثقافية التقليدية التي تنتقص من دور النساء الفلسطينيات وحقوقهن المختلف وأهمها الحق في الحياة والحق في الحيز المجتمعي وفي المشاركة والمساواة وبشكل واضح ومعلن.

٢. النضال الموحد لمحاربة التمييز المشرع وإقرار تشريعات وقوانين حضارية نافذة، مؤكدة على كافة الحقوق الإنسانية، وان تعمل على وضع نظام حماية وعقوبات رادعة سواء في البنية الداخلية للتشريعات السياسية أو في الحيز العام، ومن بين القوانين التي تحتاج إلى برنامج عمل لتطويرها وإقرارها وتنفيذها، قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية.

٣. تطوير وتبني برنامج العدالة الاجتماعية والاهتمام الفعلي بالقضايا الاجتماعية والمعيشية التي تهم الإنسان الفلسطيني، نساء ورجالاً، في حياتهم في كافة مواقع سكنهم، حيث لا يكفي رفع شعار العدالة الاجتماعية، بل هناك ضرورة للعمل على تحويله لخطط وسياسات

في مجالات عدة أهمها، الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والعمل، علمت قاعدة العدالة والمساواة بين الرجال والنساء. وبما لا ينفصل عن الجهود الموجهة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله كونه الإضرار المكسب للظلم والذي يجري من خلاله إعادة توزيع ثروات المجتمع علمت أساس مناف للقانون ومبني على سلطة ومصالح الطبقة الذكورية المسيطرة على المقدرات الوطنية وعلمت صناعة القرار، ومن الهام التعامل مع هذه البرامج كمدخل للنضال المجتمعي في قضايا مناصرة حقوق المرأة^{١٩}.

العمود الثاني: تطوير آليات عمل واضحة ومناسبة تنبثق عن إرادة سياسية صلبة.

لتجاوز واقع الإقصاء والعزوف عن المشاركة من الضروري بمكان إعادة تقييم آليات العمل الموروثة وتبني آليات عمل تتسجم مع المستجدات في ديناميكيات الحراك المجتمعي ومع اتجاهات التواصل المستحدث، وبما يترافق مع سياسة وإرادة مواجهة بعيدة عن المساومة وعن التبرير والاستسلام وبدء العمل في اتجاه تغيير نوعه من خلال:

١. خلق بيئة مستجيبة للنوع الاجتماعي قادرة على تفعيل الحراك النسوي عمودياً وأفقياً، تعمل بداية على تعزيز ثقافة عمل تتيح ذات الفرص في الوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار بالتساوي بين الرجال والنساء. ثقافة معززة للعدالة والمساواة يتم هيكلتها في الأطر التنظيمية ضمن برامج عمل بين الأعضاء وفي البرامج والسياسات والإجراءات التي تقود عمل الأحزاب والنقابات. وهذا يستدعي مراجعة برامج التوعية التي تعمل على أساسها التنظيمات والنقابات وتطوير منظور مبني على ردم الفجوة الجندرية برؤيا فكرية أيولوجية تعزز من مفاهيم المشاركة وخلق حيز امن لحراك النساء، وتساهم في تغير الثقافة القائمة وتعزيز والوعي بقضايا النوع الاجتماعي بين أبناء التنظيم السياسي والنقابي وعلمت كافة مستويات الهياكل قاعدياً ومناطقياً ومركزياً.

٢. نبذ التماهي والمساومة مع البنية المجتمعية التقليدية ومع الإسلام السياسي في القضايا النسوية خاصة والاجتماعية بشكل عام، ومواجهة الثقافة المجتمعية والعشائرية المميزة والممانعة من المساواة بين الجنسين، من خلال مناصرة وتبني المبادرات التغييرية المحركة للطاقت الشبابة والنسوية في المجتمع الفلسطيني. وهذا لن يكون إلا بإرادة سياسية واضحة من الأحزاب والنقابات لمواجهة الواقع القائم والنضال لتغييره، ويربط ما بين الفكر والأيدولوجيا والممارسات العملية ويعزز من أسنة العلاقة الحزبية والنقابية "بعيدا عن النظرة المبطنة للنساء" في سياق اجتماعي تغييرية.

٣. الكوتا ضرورة ملحة "في هذه المرحلة" لردم الفجوة القائمة في تمثيل النساء في الهياكل التنظيمات والنقابات، مع اليقين بأهمية المساواة بين الجنسين في النقابات والتنظيمات، فحتى يعكس هذا الإيمان على الممارسة، لا غنى عن الكوتا بداية للتغلب على الفجوات المستبطنة في البنية والهياكل الحزبية والنقابية، ويجب الفهم أن للكوتا معايير نوعية "كيفية" تساهم في التغيير، وليست فقط أرقام تنعكس نسبياً في هيكل التنظيم، حتى يكون لها انعكاس تغييرية من القاعدة الحزبية والنقابية حتى رأس الهرم.

^{١٩} أنظر جميل هلال، اليسار الفلسطيني إلى أين "اليسار الفلسطيني يحاور نفسه"، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، رام الله، ٢٠٠٩، ص ٣٢٧-٣٢٨.





ع . ضرورة اعتماد المحاسبة الحزبية والتنظيمية والنقابية الواضحة بحق التجاوزات التي تطال النساء داخل التنظيم، وعلنة الأحزاب والنقابات أن تجدد أنظمتها الداخلية ومواقف أعضائها من القضايا الاجتماعية وأن تحكم بالفعل منابر العضوية " والتوظيف " من منظور الإيمان الفعلي والممارس حيال حقوق النساء داخل التنظيم الحزبي والنقابي وخارجه.

العمود الثالث: التوعية والتقوية من منظور نقدي قادر على المواجه.

لا بد من تغيير المواقف المسبقة والمعلنة من قبل النقابات والأحزاب، بأن الكادر النسوي الحزبي والنقابي ضعيف واقعيًا كشماعة تحاول الأحزاب والنقابات من خلالها الهروب من الاستحقاق، إذ لا بد من إتاحة فرص حقيقية للنساء لخوض التجربة، وأن يتزافق هذا مع برامج توعية وبناء قدرات حقيقية قادرة على مواجهة التقليد الاجتماعي والثقافي، ما يتيح حيزاً أوسع للمشاركة في إطار رؤية تنصدمي للظلم المجتمعي والطبقي حيال كل الفئات الهامشية ومنها بالتأكيد النساء، وهذا يستدعي:

١ . صياغة ميثاق شرف حزبي يدعم مسلكيات التقبل والانخراط التشاركي ويتصدى لكل أشكال التمييز التي تنتقص من حقوق النساء كمواطنات لهن نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال وعليهن بالتأكيد نفس الواجبات. ميثاق شرف يمهّد لحياة وبيئة حزبية ونقابية تستجيب لحقوق النساء الفلسطينيات.

٢ . علم الأحزاب السياسية والنقابات أن تولي أهمية خاصة لقواعدها ضمن المناطق الجغرافية المختلفة والانتقال من المركز إلى الأطراف والهوامش لتكوين حراك جماعي في الحياة التنظيمية والنقابية، من خلال برامج عمل مشتركة تساهم في خلق وعي فكري وأيديولوجي في القضايا الاجتماعية والنسوية.

٣ . الاهتمام بشكل أكبر بالكادر النسوي الحزبي والنقابي سواء من خلال برامج التقوية أو من خلال إتاحة الفرص للعمل في هرم المسئوليات والأدوار بعيداً عن النمطية المجتمعية والتقليدية، بقيادة النساء وتمثيلهن في أدوار غير نمطية تساهم بالتأكيد في خلق نظرة مغايرة لدى المجتمعات المحلية تجاه التقبل الإجباري للمجتمع مما يساهم في التغيير علمي المستويات المجتمعية والمؤسسية المختلفة.

ملحق رقم (١) : قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

- إصلاح جاد. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن، المرأة والسياسة. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت ٢٠٠٠. أيمن عبد المجيد. انخفاض مشاركة الشباب في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأسباب والمحددات من منظور النوع الاجتماعي، مجلس السكان الدولي، القاهرة، ٢٠١١.
- أيمن عبد المجيد. ورقة قدمت في مؤتمر حول الانتخابات لطاقت شقون المرأة في العام ٢٠٠٩.
- جميل هلال. التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني. مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله: ٢٠٠٦.
- جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مواطن ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٦.
- جميل هلال. اليسار الفلسطيني إلى أين " اليسار الفلسطيني يحاور نفسه"، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، رام الله: ٢٠٠٩.
- جميل هلال. تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن ومركز الأردن، ٢٠٠٢.
- حلیم بركات. المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١: ٢٠٠٠.
- روزماري صايغ. الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة. منشورات صلاح الدين، القدس: ١٩٨٣.
- ربما كتانة نزال، مؤسسة مفتاح المرأة والانتخابات المحلية، رام الله ٢٠٠٦.
- زياد عثمان. قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٣.
- ساما عويضة. واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية. "في كتاب المشاركة السياسية للمرأة العربية -تحديات أمام تكريس المواطنة" تونس: ٢٠٠٤.
- السيد عليوة ومنه محمود. مفاهيم المشاركة السياسية: المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٠.
- طالب عوض وسميح شبيب. الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية. مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله: ٢٠٠٦.
- عمر رحال. المرأة في النظام السياسي الفلسطيني. مركز إعلام الإنسان والديمقراطية "شمس". رام الله: ٢٠١٢.
- عمر رحال. مشاركة المرأة بين القوانين والموروث الثقافي. مركز إعلام الإنسان والديمقراطية "شمس". رام الله: ٢٠١٠.
- غازي الخليفي. المرأة الفلسطينية والثورة، الطبعة الثانية، دار الأسوار، عكا، ١٩٨١
- فاطمة المرنيسي (٢٠٠١). ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية، ط ٣. ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي..
- فيحاء عبد الهادي. أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينيات والأربعينيات. مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق. رام الله: ٢٠٠٥.
- كمال الشافعي ونسرين عواد. المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية بين الحضور والغياب. مركز إعلام الإنسان والديمقراطية "شمس". رام الله: ٢٠١٠.
- مواطن. مؤتمر الحركة النسوية الفلسطينية: وقائق المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن. رام الله: ٢٠٠٠.
- هشام بركات. البنية البتركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر. عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧.
- هشام بركات. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.



مراجع باللغة الانجليزية

- Moser, O.N. Caroline.(1993). Gender planning in the third world: meeting women's practical and strategic needs. NewYork: Routledge.
- Rosaldo, Michelle. 1974. Woman, Culture and Society: A theoretical overview. In Woman, Culture and Society. Stanford: Stanford University P.

وثائق ومجلات وعناوين الكترونية

- مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان. مجلة تسامح. العدد الخامس. رام الله: حزيران ٢٠٠٥
- مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان. مجلة تسامح. رام الله: حزيران ٢٠٠٨
- وثيقة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، وزارة شؤون المرأة ٢٠١١
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3193>
- <http://www.palestinepnc.org/>
- http://www.un.org/esa/sustdev/inter_agency/gender_water/resourceGuide_Arabic.pdf
- http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1731.pdf
- www.oecd.org/dac/gender/pdf/wid993e.pdf
- الأرشيف الفلسطيني، جامعة بيرزيت: بيانات القيادة الوطنية الموحدة (<http://www.awraq.birzeit.edu>)

